**جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**

---

مذكرة مُقدمَة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية

**بعنـــــــوان**

# مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة

## دراسة حالة الجزائر

**من إعداد الطالب : خير اني العيد**

**نوقشت و أُجيزت علناً بتاريخ :** 18 - 03 - 2013

**أمام اللجنة المكوَنة من السادة :**

**د / سويسي هواري** ( **أستاذ محاضر _ جامعة ورقلة** ).....**رئيسا**

**أ.د / بن بلغيث مداني** ( **أستاذ التعليم العالي _ جامعة ورقلة** ).....**مشرفا**

**أ.د / صديقي مسعود** ( **أستاذ التعليم العالي _ جامعة ورقلة** ) ..... **مناقشا**

**د / رفاع شريفة** ( **أستاذة محاضرة– جامعة ورقلة** )..... **مناقشا**

**السنة الجامعيّة 2013/2012**

# الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما .

إلى جميع إخوتي ، الأهل ، الأقارب ، الأصدقاء و الزملاء و إلى جميع من كان لهم الفضل في تعليمي.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

# شكر و تقدير

الشكر لله عزّ و جل على ما رزقني به من نعمة و على أن أعانني على إنجاز هذا العمل .

كما يسعدني في هذا المقام أن أقدم جزيل الشكر و عظيم التقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث و إخراجه إلى حيز الوجود.و أخصّ بالذكر **الدكتور مداني بن بلغيث** ، الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ، و لم يدخر جهدا إلاّ و قدمه ، فله مني جزيل الشكر و التقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة الذين تقبّلوا عناء قراءة العمل ومناقشته .

**و الله وليّ التّوفيق**

## ملخص

تُعالج هذه الدراسة موضوع العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات و دورها في ضبط مخاطر المراجعة ، و بالتالي التقليل من حدوث عمليات الغش و الأخطاء الجوهرية ، و ذلك من خلال البحث في دراسة و تحليل العوامل التي رأينا لها تأثير على ممارسة مهنة محافظة الحسابات في الجزائر؛ تصنيف العوامل التي تؤثر على أداء المحافظين إلى عوامل ترتبط بمكتب المراجعة و أخرى بعملية المراجعة و عوامل خارجية.

بعد استعراض تاريخي لتطوّر مهنة المراجعة و المحاسبة في الجزائر و التّطرق للإصلاحات الأخيرة التي تمّت على مستوى المهنة ، إضافة إلى دراسة بيئة المراجعة في الجزائر، جاءت الدّراسة الإحصائيّة كتكملة للموضوع من خلال مقابلات شخصيّة واستقصاء لعينة من محافظي الحسابات للوقوف على آرائهم و توجهاتهم و وجهات نظرهم حول مشكلة الدّراسة .



**الكلمات المفتاح :** محافظة الحسابات ،جودة المراجعة ،مخاطر المراجعة ، المسؤوليّة ، معايير المراجعة الدوليّة

## Résumé

La présente étude porte sur les facteurs qui affectent la qualité de la performance professionnelle des Commissaires aux comptes et leur rôle dans le contrôle du risque de l'audit et, en conséquence, sur la réduction de l'incidence de la fraude et des erreurs importantes et, partant, par le biais de la recherche à travers l'étude et l'analyse des facteurs qui, nous l'avons constaté, ont un impact sur la profession de Commissaire aux comptes en Algérie.

La classification des facteurs qui influent sur la performance des Commissaires aux comptes est liée aux facteurs associés au Bureau d'audit, au processus d'audit et d'autres facteurs externes.

Après un rappel historique de l'évolution de la profession de l'audit et de la comptabilité en Algérie et le développement des récentes réformes au niveau de la profession, ainsi que l'étude de l'environnement de l'audit en Algérie, une étude statistique est venue compléter le sujet par le biais d'entrevues personnelles et une enquête sur un échantillon de Commissaires aux comptes à l'effet de sonder leurs opinions, leurs orientations et leurs avis sur la problématique de cette étude.



***Mots-clés***: *Commissariat aux Compte, qualité de l'audit, risque de l'audit, la responsabilité, les normes internationales de l'audit*

# قائمة الإختصارات و الرموز

| الإختصار | الدلالة |
|---|---|
| AAA | The American Accounting Association |
| ACFE | Association of Certified Fraud Examiners |
| AICPA | Americain Institut Of Certified Public Accountants |
| APB | Accounting Principal Board |
| CAC | Commissaire aux Compte |
| CNC | Conseil National de Comptabilité |
| COSO | Committee of Sponsoring Organizations of treadway commission |
| COSOB | Commission d'Oraganisation et de surveillance des Opération de Bourse |
| EPIC | Etablissement Public à caractère Industriel et commercial |
| FEI | Financial Executives International |
| GAAP | Generally Accepted Accounting Principles |
| GAAS | Generally Accepted Auditing Standards |
| IAASB | International Auditing and Assurance Standards Board |
| ICAEW | Institute of chartered Accountants in England and Wales |
| IIA | The Institute of Internal Auditors |
| IMA | Institut of Management Accountants |
| ISQC | International Standards on Quality Control |
| IFAC | International Federation of Accountants |
| ISA | International Standard Auditing |
| MAS | Management Advisory Services |
| NEP | Normes d'Exercice Professionnel |
| OMC | Organisation Mondiale de Commerce |
| PCAOB | Public Company Accounting Oversight Board |
| SAS | Statement on Auditing standards |
| SCF | Système Comptable Financier |
| SEC | Security and Exchanges Commission |
| SOCPA | Saudi Organization for Certified Public Accountants |
| SOX | Loi Sarbanes – Oxley |
| TQM | Total Quality Management |

# المحتويات

**المقدمة**

**الفصل الأول : الإطار العام لجودة المراجعة القانونية**

- المبحث الأول : مفهوم و أهمية جودة المراجعة القانونية
- المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة أداء محافظي الحسابات
- المبحث الثالث : رقابة جودة عملية المراجعة – مفهوم ، إرشادات و معايير

**الفصل الثاني : تحليل و تقييم مخاطر المراجعة**

- المبحث الأول : مفهوم و أنواع مخاطر المراجعة
- المبحث الثاني : مسؤولية المراجع من الاخطاء و أعمال الغش في ظل معايير المراجعة الدولية

**الفصل الثالث : الدراسة الميدانية**

- المبحث الأول : تطور و تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر
- المبحث الثاني : بيئة مراجعة الحسابات في الجزائر
- المبحث الثالث : الدراسة الاحصائية – عرض ، معالجة و تحليل الاستبيان

**الخاتمة**

**المصادر و المراجع**

**الملاحق**

**الفهرس**

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول I.1 | سبب فجوة التوقعات | 19 |
| الجدول I.2 | خصائص الثقة العاطفية | 23 |
| الجدول II.1 | العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر المراجعة | 59 |
| الجدول II.2 | عوامل كشف الاحتيال و الغش | 68 |
| الجدول II.3 | عوامل كشف الغش | 68 |
| الجدول III.1 | تطور نشاط البورصة | 92 |
| الجدول III.2 | مجتمع الدراسة | 101 |
| الجدول III.3 | توزيع العينة حسب الولايات | 102 |
| الجدول III.4 | توزيع العينة حسب الجنس | 103 |
| الجدول III.5 | توزيع العينة حسب العمر | 104 |
| الجدول III.6 | توزيع العينة حسب المؤهل العلمي | 105 |
| الجدول III.7 | توزيع العينة حسب الدرجة العلمية | 105 |
| الجدول III.8 | توزيع العينة حسب الخبرة | 106 |
| الجدول III.9 | حجم المكتب | 106 |
| الجدول III.10 | طريقة تعيين محافظي الحسابات | 107 |
| الجدول III.11 | مواجهة صعوبات تتعلق بالممارسة | 111 |
| الجدول III.12 | قرارات مواجهة غش الإدارة | 112 |
| الجدول III.13 | الطريقة المتبعة في فحص القوائم المالية | 112 |
| الجدول III.14 | إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية | 115 |
| الجدول III.15 | استقصاء عن إبداء الرأي | 116 |
| الجدول III.16 | صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع الخاص | 118 |
| الجدول III.17 | صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع العام | 120 |
| الجدول III.18 | قياس مدى الرضاء | 121 |

# قائمة الأشكال البيانية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| الشكل I.1 | العلاقة بين جودة المراجعة و تكلفة الوكالة | 20 |
| الشكل I.2 | العناصر التي تهدد استقلال محافظ الحسابات | 22 |
| الشكل I.3 | العوامل المؤثرة في استقلال محافظ الحسابات | 24 |
| الشكل II.1 | تحديد الحجم الأمثل لنفقات الرقابة الداخلية | 52 |
| الشكل II.2 | العلاقة بين مخطر الاكتشاف و إجراءات المراجعة | 56 |
| الشكل II.3 | العلاقة بين مخاطر لمراجعة و أدلة الاثبات | 60 |
| الشكل II.4 | مثلث الغش | 62 |
| الشكل III.1 | التنظيم القانوني لشركة المساهمة | 96 |
| الشكل III.2 | الشكل المفترض لمسار التكوين في محافظة الحسابات | 98 |
| الشكل III.3 | توزيع أفراد العينة حسب الولايات | 102 |
| الشكل III.4 | توزيع العينة حس الجنس | 103 |
| الشكل III.5 | توزيع العينة حسب العمر | 104 |
| الشكل III.6 | توزيع العينة حسب المؤهل العلمي | 105 |
| الشكل III.7 | توزيع العينة حسب التخصص العلمي | 105 |
| الشكل III.8 | توزيع العينة حسب الخبرة | 106 |
| الشكل III.9 | حجم المكتب | 106 |
| الشكل III.10 | ممارسة مهنة محافظة الحسابات | 107 |
| الشكل III.11 | طريقة تعيين محافظ الحسابات | 108 |
| الشكل III.12 | تناسب الاتعاب مع الوقت و الجهد المبذول | 108 |
| الشكل III.13 | تأثير إنخفاض أتعاب المراجعة على أداء محافظي الحسابات | 109 |
| الشكل III.14 | تعرض محافظي الحسابات للضغوط | 109 |
| الشكل III.15 | رفع الدعاوى القضائية ضد المكتب | 110 |
| الشكل III.16 | إعتماد تقارير موحدة | 110 |
| الشكل III.17 | مواجهة صعوبات تتعلق بالممارسة | 111 |
| الشكل III.18 | قرارات مواجهة غش الإدارة | 112 |
| الشكل III.19 | الطريقة المتبعة لفحص القوائم المالية | 113 |

| | | |
|---|---|---|
| الشكل III.20 | إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية | 115 |
| الشكل III.21 | إستقصاء عن إبداء الرأي | 117 |
| الشكل III.22 | الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في القطاع الخاص | 118 |
| الشكل III.23 | صعوبات فحص القوائم المالية في القطاع الخاص | 119 |
| الشكل III.24 | الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في القطاع العام | 119 |
| الشكل III.25 | صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع العام | 120 |
| الشكل III.26 | وضوح القوانين و التشريعات | 121 |
| الشكل III.27 | مدى الرضاء | 122 |

# المقدمة العامة

## 1 . طرح إشكالية البحث

عرفت المراجعة تطورات كبيرة و متواصلة ، حيث صاحب تلك التطورات تعقّد و تنوّع النشاطات ، و ذلك مع كبر حجم المؤسسات و ضخامة الوسائل البشرية ، المادية و المالية المستعملة. و في زخم كل ذلك أضحت عملية التسيير صعبة و معقدة ، نظرا لكثرة العمليات المنجزة و غزارة المعلومات المتدفقة إضافة إلى وجود إنحرافات و أخطاء و حتى تلاعبات . و بإعتبار محافظ الحسابات على العموم ، مسؤولا بحسب الوسائل و ليس بحسب النتائج. و هو مسؤول مسؤولية مدنية ، جزائية و تأديبية أصبح المراجع مرغما على الإرتقاء بأدائه الى أعلى مستوى ممكن .

في هذا الإطار تمثل جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات ضمانا لبقاء مكاتب المراجعة في عملها وإستمراريتها مستقبلا ، إضافة الى جدار منيع ضد العقوبات و المتابعات القانونية و الإجراءات التأديبية التي يتعرض لها .

تستهدف معايير المراجعة وضع مستويات للأداء المهني لمراجع الحسابات الخارجي المستقل،ممّا يترتّب على التزام مراجعة الحسابات بهذه المعايير و مستويات الأداء المهني التي تنطوي عليها، الإرتقاء بجودة الأداء المهني من الناحية النظرية.

الحدّ من مخاطر المراجعة و زيادة جودة عملية المراجعة ، يترتب عليه زيادة القيمة المضافة التي تحققها عملية المراجعة ، و تتمثل هذه القيمة في زيادة الثقة في تقارير المراجعة و زيادة درجة الإعتماد على القوائم المالية ، ويؤدي ذلك إلى زيادة دور مهنة المراجعة في عملية توجيه الاستثمارات و تخصيص هذه الإستثمارات بين المجالات المختلفة في الإقتصاد ، و بالتالي المساهمة في تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد المجتمع .

إن عدم رضاء المستفيدين من خدمات المراجعة و المجتمع المالي بصفة عامة ،ناتج أساسا من توقّع هذا المجتمع بحصوله على معلومات مالية تعبّر عن صدق و شرعية القوائم المالية و خالية من أي تحريفات سواءا كانت جوهرية أم لا ، في حين يتبين بعد ذلك وجود تحريفات جوهرية في هاته القوائم، تؤثر على قراراتهم و مصالحهم و هذا ما يعرف بمصطلح "فجوة المراجعة". هذا ما أثار تساؤلات هامة حول مصداقية تقرير محافظ الحسابات، خاصة بعد فضائح بعض الشركات العالمية وتوجيه اللوم والإنتقاد إلى مهنة المراجعة بسبب عدم كشف الأخطاء الجوهرية أو التقصير في تنفيذ عملية المراجعة، مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة من قبل محافظ الحسابات.

عدم إدراك محافظ الحسابات بالمخاطر المحيطة به و عدم وعيه بأهمية العوامل التي ترفع من جودة أدائه المهني و دورها في تقييم و ضبط و كشف مخاطر المراجعة ، يزيد من إحتمال وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية و تعرّض محافظ الحسابات للمساءلة و المتابعة القانونية .

وبناءًا عليه فإن مشكلة البحث تكون كالتالي:

**ما مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة ؟**

و تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية :

- ماهي العوامل التي تؤثر على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات ؟
- ماهي درجة تأثير عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات و دورها في ضبط و تدنية مخاطر المراجعة ؟
- هل الإصلاحات التي قامت بها الدولة على مستوى مهنة المراجعة تساعد على الرفع من أداء محافظي الحسابات ؟

## 2. فرضيات البحث

- ✓ تساهم عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات بالجزائر والمرتبطة بمكتب المراجعة في ضبط مخاطر المراجعة ؛
- ✓ تساهم العوامل المرتبطة بعملية المراجعة في كشف المخالفات و الأخطاء الجوهرية ؛
- ✓ تؤثر عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات بالجزائر و المرتبطة بالأطراف الخارجية في كشف المخالفات و الأخطاء الجوهرية.

## 3. أسباب إختيار الموضوع

يعود إختيار الموضوع للأسباب الآتية:

**– أسباب ذاتية**

– ميول الطالب و إهتمامه بمهنة المراجعة و المحاسبة بصفة عامة؛

– إعتقاد الطالب بأن موضوع المراجعة مرتبط بعدة تخصصات و ميدان واسع للبحث .

**– أسباب موضوعية**

– حاجة محافظي الحسابات و مكاتب المراجعة لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة و دورها في تقييم و ضبط مخاطر المراجعة ؛

– الإرتقاء بمهنة المراجعة إلى مستوى أداء جيّد ، وصولا إلى جودة التقارير المالية و بالتّالي جودة المعلومات ؛

– توعية محافظي الحسابات بحجم المسؤولية من جراء المخاطر التي تتربص بهم و أثرها على المراجع و مهنة المراجعة بصفة عامة .

## 4. أهمية البحث

لهذا البحث أهمية من الناحية العملية ، بهدف تحسين ممارسة مهنة المراجعة وتطوير المعايير اللازمة لتحقيق تحسين مستمر في مهنة المراجعة.

كما ترتكز الأهمية في لفت نظر محافظي الحسابات إلى المخاطر التي تتربص و تحيط بهم في ظل ممارسة المهنة في بيئة عدم التأكد ، وبالتالي مساعدة مكاتب المراجعة على توجيه مواردها البشرية والماديّة على أساس طبيعة المخاطر المتوقعة ودرجة تأثيرها على نتائج عملية المراجعة بما يحقق الكفاءة والفاعلية.

## 5. محددات البحث

تقتصر هذه الدراسة على تحليل و مناقشة المتغيرات و العوامل التي نتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على جودة الأداء المهني و المرتبطة بأصحاب المهنة من أصحاب مكاتب المراجعة و محافظي الحسابات ، ومن ثم دور هذه العوامل في تدنية و ضبط مخاطر المراجعة.

## 6. أهداف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية الى تحديد دور عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في تقييم و ضبط و تدنية مخاطر المراجعة .

**و يتفرع من هذا الهدف العام الأهداف التالية :**

- تحديد العوامل التي تؤثر في جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات ؛
- تحليل و تفسير مخاطر المراجعة ،طبيعتها ،مستوياتها و مصادرها ؛
- محاولة تحديد مدى تأثير جودة المراجعة في إكتشاف أعمال الغش والتزوير و التحريفات في القوائم المالية ؛
- دراسة دور العوامل المؤثرة في جودة المراجعة من خلال المقاربة التي تعتمد على مخطر المراجعة و بالتالي معرفة العوامل الأكثر قدرة في ضبط المخاطر وصولا إلى أعلى مستوى لكفاءة مهنة المراجعة .

## 7. منهجية الدراسة و أدواتها

سيتم في هذا البحث إستخدام المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بجودة المراجعة ومخاطر المراجعة، كما اعتمدنا أيضا في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة بهدف دراسة تجربة الجزائر حول مشكلة الدراسة، مستعينين في ذلك ببعض المصادر كالنصوص التشريعية و التنظيمية و بعض الإحصائيات .

إعتمدنا أيضا على المقابلات الشخصية وكذلك إستمارات للإستقصاء تُقدم للعينة المختارة كأدوات بحث، كما يتم إستخدام الإختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج Excel و ذلك لإختبار الفرضيات الموضوعة في البحث.

## 8. الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات ،مخاطر المراجعة و العلاقة بينهما .

يمكن ذكرها كما يلي :

– عبد الغني عبد الحميد راجح القريقري ، " **العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة** " ، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الملك عبد العزيز، سنة 2002 .

يهدف البحث إلى اختبار مدى تأثير العوامل المحددة للمخطر المتلازم و ذلك لأغراض تخطيط أعمال المراجعة، حيث قام الطالب في الجانب النظري بمناقشة بعض عوامل المخطر المتلازم و من ثمّ اختيار أربعة عوامل و المتمثلة في : عوامل متعلقة بإدارة العميل ، عوامل متعلقة بصناعة العميل ، عوامل متعلقة بعملية المراجعة و عوامل أخرى، و خَلُصت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي تساعد المراجع في تقييم المخطر المتلازم لأغراض عملية المراجعة .

رغم أهمية البحث إلاّ أنّه تمّ التركيز على تقييم المخطر المتلازم من حيث المصدر ، و لم يتم التطرق إلى العوامل التي ترفع من جودة أداء المراجع و بالتالي مساعدته على تدنية المخطر المتلازم .

– إياد حسن حسين أبو هين ،" **العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين**" ، البحث عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة سنة 2005 ، إشكالية البحث تتمحور حول معرفة العوامل التي يمكن أن يستعين بها

المراجعين في التطبيق العملي لتحسين جودة خدمات المراجعة و أهم الوسائل المقترحة لتطوير جودة المراجعة .

قام الطالب بعرض واقع مهنة المحاسبة و المراجعة في فلسطين ، آخذا بذلك بدراسة نظرية لمفهوم الجودة في قطاع خدمات المراجعة ، مستعرضا لأهم الإرشادات المهنية المتعلقة بالدراسة ، و لقد حاول تحليل و تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة ، و المساهمة في التعرف على كيفية تضييق فجوة التّوقعات مع تقديم بعض الإرشادات للجمعيّات المهنية المُنظّمة للمهنة .

رغم أهمية الدراسة إلاّ أنّه لم يقدّم إطار نظري كافي و لم يتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ، و اكتفى فقط بعرض برنامج الرقابة على جودة خدمات المراجعة و عرض كلاسيكي لمعايير المراجعة .

– عصام الدين السائح خرواط ، " **إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة** " ، البحث عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الساتل، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، العدد الخامس، سنة 2008 .

يتناول هذا البحث في جزئه الأول دراسة مفهوم مخطر المراجعة و الأسس المتعلقة بتقييم المخطر المتلازم و مخطر الرقابة ، باعتبار أنّ هذا المخطرين متعلقين بالعميل ، أما الجزء الثاني فقد تمّ تحليل مخطر الإكتشاف . و لقد قام الباحث بعرض إطار مقترح لتقييم مخاطر المراجعة ، و رغم أنه أشار لبيئة الرقابة عند تقييم العوامل المؤثرة على كل من المخطر المتلازم و مخطر الرقابة ، إلاّ أنّه لم يشر إلى مخاطر المراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، إضافة إلى اعتبارات الأمور البيئية في تقدير هذه المخاطر .

– أحمد لعماري ، حكيمة مناعي ، "**ترشيد قرار المراجعين و المحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الإنحراف في إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية**" ، الدراسة عبارة عن مقالة نُشرت في مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة باتنة ، الجزائر سنة 2010 .

إشكالية الدراسة تتمحور حول القصور الذي يشوب مهنة المحاسبة و المراجعة و الأسباب التي أدّت إلى تدّني مردودية مهنة المحاسب و المراجع الجزائري، و هل ما إذا كان هذا القصور يعزى إلى نوعية التّعليم و نقص المهارات المهنية اللازمة ، أم أنّ هناك أسباب موضوعية أخرى كالتحفيز و الحماية و غيرها.

قام الباحثان بعرض معايير المراجعة الصادرة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين في منتصف السبعينيات ، إضافة إلى عرض معايير متعلقة بالمهارات المهنية ، و تطرق أيضا في الجانب النظري إلى

الشروط الواجب توفّرها في المراجعين و المحاسبين من تأهيل علمي و عملي و استقلالية و العناية المهنية اللازمة ، و كذا تمّ الإشارة إلى مسؤوليات المراجع القانونية .

خلصت الدراسة إلى أنّ تأهيل المهنيين ، و العمل على إحترام الإلتزامات القانونية و المهنية المنظمة للمهنة ، هو بمثابة ضمان إضافي لمراقبة جودة المعلومات و من ثمّ التقليل من الخطر المحتمل .

رغم أهمية الدراسة و ندرتها على مستوى الجزائر في حدود علم الطالب ، إلاّ أنّها تخلّلتها تداخل بين دور و مهام كل من المحاسب و المراجع ، و أيضا لم تتطرق الدراسة إلى طبيعة المخاطر التي يتعرض إليها المهنيون .

– دراسة Alain Micol ، "**Les NEP ont-elles réduit le Risque d'Audit ?** " ، الدراسة منشورة بمجلة " Comptabilités , Economie et Societé" ، Montpellier ، France ، 2011 .

تهدف الدراسة إلى معرفة دور معايير الممارسة المهنية (NEP) التي تبنتها فرنسا سنة 2010 في تخفيض مخاطر المراجعة و التي عوضت المعايير المهنية للمراجعة لسنة 2000 .

كانت مهمة محافظ الحسابات حسب المعايير الصادرة سنة 2000 تشمل المراحل الأساسية المتمثلة في قبول المهمة، توجيه و تخطيط عملية المراجعة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، الحصول على أدلة إثبات، أعمال نهاية المهمة و أخيرا التقارير .أما المعايير التي تبنتها فرنسا سنة 2010 تشمل المراحل الأساسية التالية : قبول المهمة ، تقييم المخاطر و تخطيط عملية المراجعة، الإستجابة لمخاطر المراجعة، أعمال نهاية المهمة و أخيرا التقارير.

خلصت الدراسة إلى أنه رغم تعديل المعايير و تراكم النصوص القانونية لمدة 10 سنوات ، إلاّ أن هذه المعايير لا تساهم بشكل ملحوظ في التقليل من مخاطر المراجعة، و السبب يعود حسب الباحث في أنّ مهمة المراجعة تتم وفق نفس الأساليب و الإجراءات و مراحل العمل و هي ذاتها على الدوام .

تعتبر الدراسة مهمة ، إلاّ أنّ إحترام معايير المراجعة تمثل الحدّ الأدنى للأداء المهني لمحافظي الحسابات، و أنّ هناك عوامل أخرى تساهم في ضبط و تقليل مخاطر المراجعة غير المعايير .

## 9. خطة وهيكل البحث

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث و لمعالجة الإشكالية و الإجابة على الأسئلة الفرعية و لإختبار الفرضيات ، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول .

- يعالج **الفصل الأول** موضوع جودة المراجعة من ناحية دراسة مفهوم جودة المراجعة من مختلف أطرافها و الإعتبارات و الخصائص المحددة لها و العوامل المؤثرة في جودة المراجعة ، حيث تمّ تقسيمها إلى عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة و عوامل مرتبطة بعملية المراجعة و أخيرا عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية ، و الآثار المترتبة على جودة المراجعة و أهم المزايا التي تحققها ، إضافة إلى دراستنا إلى برنامج الرقابة على جودة خدمات مكاتب المراجعة و تعرضنا إلى تجارب بعض الدول.
- أما **الفصل الثاني** فيتناول موضوع مخاطر المراجعة و تحديد مكوناته و أنواع المخاطر و علاقة المخاطر بعضها ببعض ، ثم نعرض نموذج مقترح لتقدير مخاطر المراجعة و علاقة مخطر المراجعة بجودة المراجعة ، ثم نقوم بتحليل مفهوم كل من الخطأ و الغش و تحديد أسباب وقوعهما و كذا تحديد المسؤوليات التي تواجه محافظ الحسابات في ظل معايير المراجعة الدولية .
- **الفصل الثالث** سوف نحاول عرض المسار التاريخي لمهنة المراجعة و المحاسبة بصفة عامة و كذلك عرض القانون 10-01 و مقارنته مع القانون السابق و ذلك فيما يتعلق بالإصلاحات التي باشرتها وزارة المالية .و بعد ذلك نحاول تشخيص القانون و تحليله .و نتطرق كذلك إلى بيئة المراجعة في الجزائر ، ثم تأتي الدراسة الإحصائية و التي سنعرض فيها وصفا لأفراد مجتمع الدراسة و عينتها ،و كذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها ،كما يتضمن وصفًا للإجراءات التي تم اعتمادها في البحث من حيث أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرًا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

# الفصل الأول

# الإطار العام لجودة المراجعة القانونية

شهدت مهنة المراجعة مع بداية الألفيّة الثالثة جدلاً واسعاً حول دور محافظي الحسابات و مسؤولياتهم في إكتشاف المخالفات و الأخطاء الجوهرية، و تصاعد هذا الجدل مع فشل كبرى مكاتب المراجعة في تحقيق أدنى متطلبات المهنة كما حصل مع مكتب Arthur Anderson و الذي يعتبر من أكبر مكاتب المحاسبة في العالم حيث كان يقوم بمراجعة و مراقبة القوائم المالية لشركتي Enron & wordcom. و على إثر ذلك إختفى اسم هذا المكتب من السوق المهنية، و بعد كل فضيحة كانت توجه أصابع الإتهام إلى المراجعين .

و عليه كانت هناك مساهمات كثيرة من قبل الباحثين و المهنيين للإرتقاء بمهنة المراجعة و أداء المراجعين إلى أقصى ما يمكن لإرجاع و لو جزء بسيط من ثقة عموم المستفيدين. فأصبح موضوع العوامل المؤثرة بجودة المراجعة من المواضيع المهمة، و لاقَ إهتماما كبيرا و متزايدا،و على الرغم من ذلك إلا أنه لم يرد تعريف واضحا ، متّفقا عليه و شامل .

أولت عدة جهات مهنية إهتماما خاصّا لمحور جودة المراجعة من خلال إصدار معايير و إرشادات مهنية و ذلك من أجل تحقيق مستويات أداء معينة متعارف عليها بين ممارسي المهنة، إضافة إلى تحقيق أهداف المهنة من حيث تحسين مستوى أدائها و إستمرارها و بالتالي زيادة الثقة في خدماتها .

## المبحث الأول :مفهوم و أهمية جودة المراجعة القانونية

نحاول من خلال هذا المبحث إعطاء مفهوم شامل لجودة المراجعة القانونية و ذلك من مختلف أبعادها و كذا تحديد أهميتها و الدور الذي تلعبه لدى جميع الأطراف ذات الصلة .

### 1 . مفهوم جودة المراجعة

نتناول في هذا العنصر مفهوم الجودة الشاملة و مراجعة الحسابات، مختلف المفاهيم لجودة المراجعة و أهم الخصائص التي تتميز بها. و ذلك من مختلف جوانبها و أطرافها، باعتبار أن مهنة مراجعة الحسابات تعتبر من أكثر المهن الخدمية تعقيدا .

### 1 .1. إدارة الجودة الشاملة: مفهومها و محاورها

يعتبر مفهوم الجودة (Quality) من المفاهيم الحديثة التي ظهرت فـــي الربع الاخير من القرن الماضي، حيث أنّ هذا المفهوم يتغير بتغير علم الإدارة و ظهور الشركات الكبرى و إزدياد المنافسة، و أصبح لمفهوم الجودة أبعاد متشعبة و جديدة، إلا أن إدارة الجودة الشاملة (TQM) يعتبر من المفاهيم الرائدة، و التي إستحوذت على اهتمام واسع من قبل المختصين و الباحثين .

**تعريف إدارة الجودة الشاملة**

هناك عدة تعاريف لإدارة الجودة الشاملة، إلاّ أننا سوف نقوم بعرض بعض التعاريف التي تساعد على إدراك المفهوم، و بالتالي تطبيقه من أجل الاستفادة منه من حيث تحسين الإنتاج و الخدمات المقدمّة و رفع مستوى الأداء و تقليل التكاليف وصولا إلى رضاء العميل .

عرفّها معهد المقاييس البريطاني BSI على أنها" ممارسة فلسفية لإدارة الشركة و التي تهدف إلى تسخير الموارد البشرية و المادية خدمة لأهداف المؤسسة و ذلك بأنجع طريقة .

و عرفها معهد الجودة الفدرالي الأمريكي على أنها " القيام بالعمل بشكل صحيح و من أول خطوة، مع ضرورة الاعتماد على تقييم العمل في معرفة مدى تحسين الأداء".

كما عرفها Flynn et Al ب:"نهج متكامل بقيادة الإدارة العليا لتحقيق و ضمان مستويات عالية من الجودة،مع التركيز على الصيانة و التحسين المستمر للعمليات من خلال التعليم على جميع المستويات و في جميع

الوظائف بالمؤسسة، بما في ذلك تحسين العلاقات مع الأطراف الخارجية ذات الصلة و هذا كله من أجل تجاوز طلبات و توقعات العملاء ".[1]

## 1 .2. مفهوم الجودة في قطاع خدمات المراجعة

يشكل مفهوم جودة المراجعة قضية محورية بالنسبة للقائمين على تنظيم المهنة و الممارسين، و ذلك باعتبارها عامل رئيسي يتضمن العديد من المتغيرات التي تؤثر على سمعة و تطور المهنة بشكل عام ،و يبقى تعدّد الرؤى تجاه جودة المراجعة بين الاطراف المرتبطة بالمؤسسة و المعتمدة على ما يقوم به محافظ الحسابات، أحد أهم المشاكل المرتبطة بجودة الأداء المهني. و قبل أن نخوض في مفهوم جودة المراجعة لابد لنا أن نستعرض أولا مفهوم و أهداف المراجعة .

- **مفهوم المراجعة** : عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين المراجعة بأنها " عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية و تقييمها بدرجة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل النتائج للأطراف المعنية " .[2]

كما يمكن تعريفها على أنها " فحص يقوم به شخص مهني يتّصف بالكفاءة و الإستقلالية، حيث يقوم بإبداء رأي فني محايد و صادق على سلامة القوائم المالية لمؤسسة ما".[3]

نشير إلى أنه من خلال تطور أهداف المراجعة عبر الزمن ، كان اكتشاف الغش و الأخطاء يعتبر مهم وضروري في عملية المراجعة ، و مهما يكن فإن الاتجاه العام اليوم هو إعتبار أن إكتشاف المخالفات هي نتيجة و ليست غاية في حد ذاتها[4] .

أما فيما يتعلق بمفهوم جودة المراجعة ، تباينت أراء الكتاب و الباحثين و المهنيين و الجمعيات المهنية . ذلك أنّ مفهوم جودة المراجعة حديث نسبيا ، كما أنّ عملية المراجعة تمتاز بما يلي :

– **تعتبر خدمة** : إذن فهي غير ملموسة و يصعب تحديد قيمتها و قياسها.

– **متعددة الأطراف** : لا يمكن الوقوف على تعريف واحد،فكل طرف ينظر لها بمنظوره الخاص .

---

[1] Flynn et Al, A framework for quality management research and an associated measurement instrument. Journal of Operations Management,11, 1994,p339-366.

[2] محمد سمير الصبان،عبد الوهاب نصر علي،المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية و آليات التطبيق و فقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية ، الدارالجامعية،الاسكندرية،مصر،2002،ص06.

[3] Mokhtar BELAIBOUD, Pratique de l'audit Apports à l'entreprise Guide synthtique Organisation de la fonction Présentation des normes IAS/IFRS,BERTI Editions, alger 2005, p04.

[4] محمد بوتين ،المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق،ديوان المطبوعات الجامعة،الطبعة الثانية ،الجزائر ،2005 ،ص32.

– **تعقد مهمة المراجعة** : يختلف مسار عملية المراجعة من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب نشاط المؤسسة،حيث تختلف مهمة المراجعة بمؤسسة خدمية مقارنة بمؤسسة صناعية،كذلك يختلف مسار المراجعة بمؤسسة ذات نشاط زراعي مقارنة بمؤسسة ذات نشاط بنكي ، وهذا ما سنتعرض له فيما يتعلق بالتخصص الصناعي للمراجع .

وسوف نحاول تقديم تعاريف لجودة المراجعة من مختلف أبعادها .

### 1 .2. 1 . مفهوم جودة المراجعة باعتبارها منتج

يمكن القول أن جودة الخدمة هي إرضاء رغبات العميل، أي أن العميل هو الذي يحكم على جودة الخدمة ، من خلال ما تحصّل عليه و ما كان ينتظره من الخدمة .

حيث تمّ التوصّل إلى أنّ المحددات الأساسية التي تُمكّن من قياس جودة الخدمة تتمثّل في الجانب الملموس من الخدمة، الإستجابة السريعة ، الثقة في التعامل، التعاطف، و تمّ حصرها في شكل مقياس عام، حيث يتم استخدام المقياس مرتين ، الأولى قبل حصول العميل على الخدمة لقياس ما يسمى بالجودة المتوقعة، أما الثانية بعد حصوله على الخدمة لقايس الجودة الفعلية، و بعد ذلك يقارن المتوقع مع الفعلي و الفارق يصطلح عليه بفجوة التوقعات و هذا لمعرفة درجة رضاء العميل[5].

و بالتالي يمكن تعريف جودة المراجعة على أنها إرضاء رغبات العميل في حدود ضوابط المهنة، و أنّ العميل هو الذي يحكم على جودة المراجعة من خلال ما تحصل عليه و ما كان ينتظره، و الفرق بينهما يعرف بفجوة توقعات المراجعة .

### 1 .2. 2 . مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها باكتشاف الغش والأخطاء

لعلّ أبرز مفهوم لجودة المراجعة من حيث مقدرة محافظي الحسابات على كشف المخالفات و الأخطاء الجوهرية، المفهوم الذي ساهمت به De Angelo وكان ذلك سنة 1981 حيث عرفتها على أنها [6]"مدى إمكانية محافظي الحسابات من اكتشاف المخالفات في النظام المالي للعميل، والإفصاح عنها".

لاقَ هذا التعريف قبولا عاما في أوساط الباحثين و المهتمين بجودة المراجعة، و قد أُطلق على هذا الاتجاه في أدبيات المراجعة بإتجاه DeAngelo ، و من خلال التعريف نلاحظ أن الباحثة اعتمدت على مدخلين في تعريفها ، المدخل الأول يخص مدى قدرة محافظي الحسابات على اكتشاف المخالفات. و هنا

5أحمد بن عيشاوي،إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية،مجلة الباحث، العدد 04 ، ورقلة، الجزائر،2006.

[6] Mahdi SALHI,An Investigation of the effect of audit quality on occural reliablility of listed companies on tehran stock exchange,islamic university,revieuw of international comparative management,2010,p941.

ذكرت بأن على محافظ الحسابات أن يكون كفؤا لكي يتمكن من ذلك، و المدخل الثاني هو الإفصاح عن ما تمّ كشفه و بيّنت أنه يجب أن يتمتع محافظي الحسابات بالإستقلالية[7]. و ساند إتجاه De Angelo ، الباحث Watts and Zimmerman (1986) تُحمى مصالح المساهمين و المساهمين المحتملين من خلال تقديم تأكيدات معقولة حول خلو القوائم المالية التي تُعدها الإدارة من أي تحريفات جوهرية من شأنها أن تضر بهم[8].

إلا أن هذا التعريف يبقى غير شامل و دقيق ، كون أن الهدف من عملية المراجعة ليس فقط إكتشاف المخالفات و الأخطاء بل يتعدّ ذلك .

### 1 .2. 3 . مفهوم جودة المراجعة من حيث الأطراف المشاركة في بيئة المراجعة

مع تعدد الأطراف المشاركة في بيئة المراجعة من مساهمين و معدي القوائم المالية و المستخدمين الخارجيين بالإضافة إلى المراجعين ، تعددت أوجه و مفاهيم جودة المراجعة و أصبحت محل اهتمامهم، و ازداد الطلب على مراجعة ذات جودة عالية ، فكلّ طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه ، و نجد في بعض الأحيان أن هناك تناقضات في المفهوم ، فمن جهة يطلب أن تكون القوائم المالية ذات موثوقية كبيرة لتساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات و من جهة أخرى تسعى المؤسسة محل المراجعة إلى إبداء تقرير عالي الجودة باعتباره له تأثير على ردود الأفعال في السوق مما يؤثر على قيمة الأسهم و من زاوية أخرى يسعى محافظ الحسابات في حد ذاته بتقديم خدمات ذات جودة عالية لتحسين سمعته في السوق و تجنب تكاليف إضافية .

### 1 .2. 4 . مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها بنظرية الوكالة

هناك علاقة وطيدة بين جودة المراجعة و نظرية الوكالة، و وفقا لأدبياتها لا بدّ الأخذ بعين الإعتبار لصراعات الوكالة، حيث تعتبر المراجعة الخارجية آلية فعّالة في الحدّ من الصراعات داخل أطراف الوكالة . وتزداد حدّة هذه الصراعات نتيجة إنتاج معلومات مالية دون المطلوب[9].

حيث هناك علاقة ايجابية بين الطلب على جودة المراجعة و صراعات الوكالة، و كلما زاد عدد المساهمين و الدائنين زاد الدافع لمراقبة أداء المؤسسة، وبالتالي زادت رغبة هذه الأطراف في تحقق جودة عالية من المراجعة .

---

[7] Li Dang,Assessing Actual Audit Quality,Drexel Université,Doctorat of philosophy,may2004,p04.

[8] سمير كامل محمد عيسى ، أثر جودة عملية المراجعة على عمليات إدارة الأرباح ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد رقم 2، المجلد رقم 45 ، يوليو2008 ص04 .

[9] Johanna Miettinen,audit quality and the relatioship between auditee's Agency problems and Financial Information Quality,university vasaa .

### 1 .2. 5 . مفهوم جودة المراجعة من حيث البعد الزمني

يمكن أن نميز في مفهوم جودة المراجعة من حيث البعد الزمني إلى جودة قبلية و بعدية ، وهذا ما أشار إليه Stein & Simunic سنة 1987. و الذي وضّح أنه تقاس الجودة القبلية عند قبول المهمة من طرف محافظ الحسابات، و تتمثل في إمكانية إكتشاف محافظ الحسابات للمخالفات و الأخطاء الجوهرية الموجودة بالكشوف المالية للمؤسسة ،كما تقاس الجودة البعديّة بعد الإفصاح عن كل الأخطاء في تقريره، وتعرف على أنها احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء و المخالفات الجوهرية غير التي تم الإفصاح عنها [10].

نشير إلى أنه يمكن القول بأن الجودة القبلية يصعب قياسها ، نظرا لصعوبة تقدير الأخطاء و المخالفات من قبل محافظ الحسابات قبل مباشرة مهامه ، و يعتمد في ذلك فقط على القدرات الفنية لمحافظ الحسابات.

أما الجودة البعديّة فلا يتم فقط قياسها بمدى خلو القوائم المالية من أخطاء جوهرية غير التي تمّ الإفصاح عنها، بل يمكن قياسها أيضا بأنه يجب على محافظ الحسابات أن لا يعبر عن رأي متحفظ لقوائم مالية غير محرّفة جوهريا.

### 1 .2. 6 . مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها بمخاطر المراجعة

يقصد بجودة المراجعة من خلال المقاربة التي تعتمد على مخاطر المراجعة بمدى قدرة محافظي الحسابات على تدنية مخاطر عدم الاكتشاف لمختلف إختلالات النظام المالي و المحاسبي للعميل، و نظرا لصعوبة قياس جودة المراجعة بطريقة مباشرة، تم تناولها بطريقة غير مباشرة، ويعود السبب في ذلك إلى القدرات الفنية لمحافظي الحسابات من كفاءة و استقلالية[11].

و حسب (Mozair 1997) تعتبر جودة المراجعة ذات جودة عالية، إذا كان حجم العمل كافي لاكتشاف المخاطر المتعلقة بحسابات المؤسسة[12].كما لاحظ (Knapp 1991) أن احتمالية اكتشاف محافظي الحسابات للمخالفات ترتفع في السنوات الأولى من عهدته و تنخفض بعد ذلك[13].

يمكن أن نعرّف جودة المراجعة القانونية من خلال الأهداف التي تحققها بأنها **نهج متكامل بقيادة محافظ الحسابات و ذلك لتحقيق مستويات عالية من الجودة في الأداء من خلال إكتشاف المخالفات و الأخطاء الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية (تدنية مخاطر المراجعة وصولا إلى خطر المراجعة المقبول) ،**

[10] محمد مظهر ،تقييم جودة أعمال المراجعة و التدقيق في دولة قطر،2009 ،ص 11.

[11] Genevieve CAUSSE,la Performance des cabinets d'audit légal,congres de l'AFC,Nice,2010,P :01.

[12] Viet Ha TRAN VU,les dimensions de la perfermance des cabinets d'audit legal,paris,2009.

[13] OMRI,Hakim et TRIKI,Impacte de l'audit externe sur la qualité de resultat comptable,Revue gouvernance Automne,2009,P 70

**و الإفصاح عنها في التقارير، بحيث تتم الإستفادة منها من قبل الأطراف ذات الصلة و ذلك مع الالتزام القانوني لمحافظ الحسابات .**

## 2 . أهمية و مزايا جودة المراجعة

تعتبر عملية مراجعة الحسابات مفيدة و مهمة جدا ، حيث تنعكس أهميتها على مصداقية القوائم و المعلومات المالية، تلك المصداقية لا نتحصّل عليها إلا من خلال تحقيق مراجعة ذات جودة عالية. حيث واجهت مهنة المراجعة ضغوطا عديدة بسبب عدم قدرة محافظي الحسابات على إكتشاف الأخطاء و المخالفات الجوهرية، وأيضا بسبب زيادة الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم. و لمواجهة تلك الضغوط ازداد الاهتمام بالأهمية و المزايا التي تحققها جودة المراجعة ، من قبل المنظمات المهنية و الباحثين و حتى الحكومات، و التي أصبحت مطلبا ضروريا لجميع الأطراف ذات الصلة بالمراجعة .

و تتجلّى أهمية جودة المراجعة من خلال تحقيق المزايا التالية :

- تأكيد الإلتزام بالمعايير المهنية ؛
- زيادة الموثوقية في تقارير المراجعة و القوائم المالية ؛
- تعزيز إكتشاف المخالفات و الأخطاء الموجودة في القوائم المالية ؛
- تضييق فجوة توقعات المراجعة ؛
- تخفيض صراعات الوكالة .

### 1.2. تأكيد الإلتزام بالمعايير المهنية

تعتبر المعايير المهنية مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تحكم الأداء المهني، حيث أنه أي إجراء لا يتّسق مع متطلبات المراجعة النمطية و المحددة من خلال المعايير المهنية و معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما GAAS تنعكس آثاره على جودة الأداء المهني .

أشار ( حسنين و قطب 2003) أن جودة المراجعة تعني مدى التزام محافظي الحسابات بالمعايير المهنية التي تصدرها المنظمات المهنية. ذلك أن الالتزام بالمعايير يعتبر أحد العوامل المؤثرة في جودة المراجعة[14] .

كما أوضح أرنيز و لوبك بأنّ الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها يعتبر تحقيق الحد الأدنى من الأداء المهني .

[14] سمير كامل عيسى،مرجع سبق ذكره ، 2008،ص07 .

إلاّ أنّ إصدار المعايير المهنية لا يعني أنّه على محافظ الحسابات إتباعها بشكل مطلق، و إذا رأى أيّ متطلبات معيار ما غير عملي فعليه أن يتبع تصرفات بديلة. و في حالة ما إذا احتكم إلى معايير المراجعة في عمله ، عليه أن لا يُخل بالمعايير و القواعد الأساسية لمهنة المراجعة و إلاّ سيؤدي به ذلك إلى ممارسات غير منظمة لعملية المراجعة [15].

## 2 .2. زيادة الموثوقية في تقارير المراجعة و القوائم المالية

الهدف من المراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول سلامة و صدق القوائم المالية، حيث أنّ موثوقية و شفافية هذه القوائم هي شريان الحياة لأسواق رأس المال. و من هذا المنطلق فإن محافظي الحسابات مطالبين بزيادة ثقة المستخدمين، و لن يكون ذلك إلا إذا تمّ فحص القوائم المالية من قبل محافظي الحسابات، حيث أنه كلما كانت عملية المراجعة تتميز بالجودة ، تعززت الثقة في القوائم المالية و زاد الإعتماد على تقارير محافظ الحسابات .

## 2 .3. تعزيز إكتشاف المخالفات و الأخطاء الموجودة في القوائم المالية

تعمل جودة المراجعة على تحسين احتمالية اكتشاف الأخطاء و المعلومات المالية المضللة، حيث أشارت تحقيقات لجنة TREADWAY بأن لجان المراجعة يمكن أن تكون فعالة جدا للحدّ من وقوع المخالفات و الإختلاسات باعتبار أن لجان المراجعة هي إحدى العوامل التي تؤثر على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات.[16] و بعد ذلك تم تشكيل لجنة من العديد من المنظمات المهنية عرفت باسم [17]"لجنة COSO" و التي بدورها أوصت بثلاث توصيات، يتعلق الأول و الثاني بتحسين جانب من جوانب المهنة و ذلك من خلال برنامج ضمان الجودة من خلال فحص الزميل، بحيث يخضع جميع عمال مكتب المراجعة للفحص من خلال مكتب زميل لضمان خدمات جيدة .

أمّا التوصية الثالثة فهي تساهم على تخفيف ضرر الضغوط الموجودة داخل المكتب و ذلك من أجل تحسين جودة الأداء .

---

[15] أمال محمد عوض،أثر ممارسة المراجعة غير منظمة على جودة الاداء المهني لمراجع الحسابات،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 2،المجلد رقم 45،يوليو 2008،ص 17 .

[16] http://www.coso.org/aboutus.htm page consultée le 02/02/2011.

[17] COSO : تتشكل لجنة كوسو من خمسة جمعيات مهنية مقرها في الولايات المتحدة و تتمثل في : الرابطة الأمريكية للمحاسبة AAA،المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، معهد المدققين الداخليين IIA ، معهد المحللين الماليين FEI ،و الرابطة الوطنية للمحاسبين (الآن معهد الأمريكي للمحاسبين الاداريين IMA). و يتمثل دورها في وضع الأطر الشاملة في مجال ادارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الردع ضد التزوير و تحسين الاداء التنظيمي و الحد من الاحتيال داخل المنظمات .

### 2 . 4. تضييق فجوة توقعات المراجعة

يتعرض محافظو الحسابات و مهنة المراجعة بصفة عامة بعد كل فضيحة مالية إلى موجة نقد نظرا إلى عدم رضاء الأطراف ذات الصلة بمهنة المراجعة و بأداء محافظي الحسابات. و يشير هذا بوضوح إلى وجود فجوة بين ما يتوقعه المستفيدين من جهة، و بين الأداء الفعلي لمحافظي الحسابات من جهة أخرى و هو ما يطلق عليه بفجوة التوقعات GAP Expectation .حيث يتوقع المستفيدين و المجتمع بصفة عامة من أعمال المراجعة ما يلي :

- القيام بعملية المراجعة باستقلالية و موضوعية و بكفاءة ؛
- اكتشاف المخالفات و الأخطاء الجوهرية و حتى الأخطاء العادية ، يعني ضمان 100 % للقوائم المالية ؛
- يجب على محافظ الحسابات إعطاء تنبيهات مسبقة و صريحة على فشل المشروعات ؛
- توصيل نتائج عملية المراجعة بما يسمح من الاستفادة منها بشكل فعال .

بالمقابل فإن المراجعة كمهنة ترى [18]:

- أن الإدارة كمعد للقوائم المالية مسؤولة بشكل أساسي عن محتويات القوائم المالية ؛
- محافظ الحسابات يقدم تأكيد معقول Reasonable Assurance على أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية ؛
- محافظ الحسابات لا يضمن سلامة الأداء المالي للمشروعات ؛
- نظرا لقيود التكلفة و الوقت فإن المراجع يلتزم بمعايير المراجعة التي تقتضي اختبار عينة مـــن أعمال المؤسسة ؛
- رغم كل الإحترازات التي يتخذها محافظ الحسابات و بمحافظته على الشك المهني أيضا ، إلا أن الغش يمكن أن يحدث و كذا التحريفات الجوهرية دون أن يكتشف محافظ الحسابات ذلك .

و يعود اتساع فجوة التوقعات لسببين رئيسيين :

**السبب الأول** : هو إمّا أن يكون الأداء المهني لمحافظ الحسابات متدني و يعود ذلك لعدم إلمامه بواجباته و عدم وعيه بمسؤوليته و حتى من عدم قدرته للقيام بأعمال المراجعة .

[18] محمد آل عباس،مسؤوليات المراجع و التطورات المهنية الحديثة،جامعة الملك خالد،ص2. لا توجد سنة الدراسة.

**السبب الثاني** :المبالغة من قبل المستفيدين من أعمال المراجعة في النتائج التي يجب أن يحققها محافظو الحسابات ، فتصل إلى حد توقع المستفيدين من خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية بنسبة 100 % و هذا ما لا يمكن تطبيقه عمليا. و يمكن أن نقول أنه توجد علاقة عكسية بين جودة المراجعة و فجوة التوقعات و كلما حسّن محافظ الحسابات من أدائه و برنامج عمله كلما تم تضييق الفجوة، و تعتبر فجوة التوقعات من أكبر المشكلات التي تؤثر على جودة المراجعة .

**الجدول رقم :(1.I )**– سبب فجوة التوقعات

| عملية المراجعة / توقع المستفيدين | عملية مراجعة معقولة | عملية مراجعة غير معقولة |
|---|---|---|
| **توقع معقول للمستفيدين** | / | فجوة سببها عملية المراجعة |
| **توقع غير معقول للمستفيدين** | فجوة سببها المستفيدين | فجوة مشتركة |

**المصدر** : من إعداد الطالب

يشير( الجدول 1.I) إلى أنه في حالة ما كانت عملية المراجعة تمت وفق القواعد الأساسية لمهنة المراجعة و معايير المراجعة المتعارف عليها و كان توقع المستفيدين معقول و غير مبالغ فيه ، ففي هذه الحالة تكون فجوة التوقعات معدومة وهذا غير موجود من الناحية العملية .أما إذا كانت عملية المراجعة غير معقولة و لا تستجيب لمتطلبات المهنة مع افتراض أن توقع المستفيدين من أعمال المراجعة معقول ففي هذه الحالة تتشكل لدينا فجوة و يكون سببها عملية المراجعة و المراجع باعتباره مسؤول على عملية المراجعة. أما الحالة الثالثة و مع افتراض أن عملية المراجعة تمت وفق متطلبات المهنة إلا أن هناك توقع مبالغ فيه من قبل المستفيدين في نتائج المراجعة ففي هذه الحالة يكون السبب في فجوة التوقعات المستفيدين. أما الحالة الرابعة و هي عند وجود عملية مراجعة غير معقولة و مبالغة من قبل المستفيدين، ففي هذه الحالة تكون الفجوة مشتركة ما بين المستفيدين و محافظ الحسابات .

### 2 .5. تخفيض صراعات الوكالة

تنتج صراعات الوكالة من التعارض في المصالح بين الوكيل (الإدارة) و الأصيل (المساهمين) ، كلما زاد هذا التعارض كانت هناك حاجة ماسة إلى مكاتب مراجعة تقدم خدمات ذات جودة عالية و بالتالي تزيد تكلفة الوكالة.[19] و ممكن أن تزيد مشاكل الوكالة إلى إنتاج معلومات مالية دون المستوى المطلوب و ذلك لتغطية الأعمال التي لم تكن في مصلحة المساهمين و الدائنين. حيث أن وجود مراجعة ذات جودة عالية تؤدي إلى تخفيض حِدّة الصراعات من خلال زيادة الثقة في التقارير المالية و جودة المعلومات المالية. نقول أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة و صراعات الوكالة .

**الشكل رقم :(1.I)**– العلاقة بين جودة المراجعة و تكلفة الوكالة

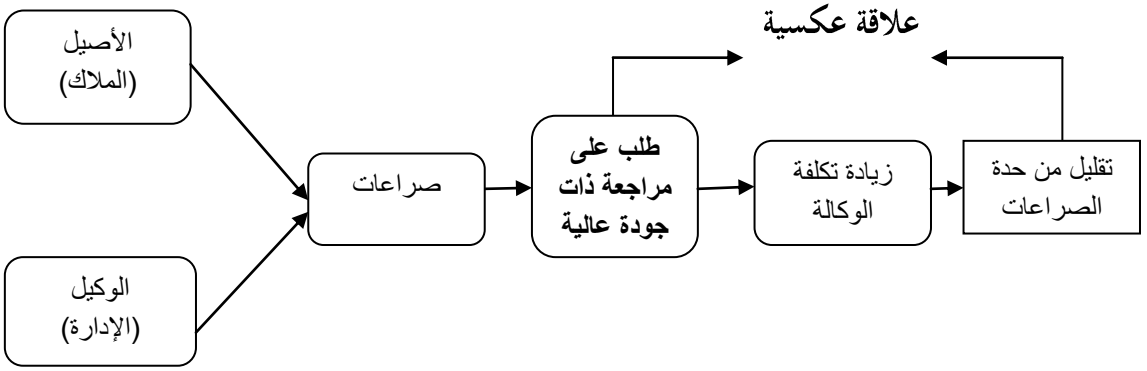


**المصدر** : من تصور الطالب

## المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة أداء محافظي الحسابات

لتحليل و دراسة جودة المراجعة ، يتعيّن علينا معرفة العوامل التي تؤثر على هذه الجودة و ذلك من أجل التوصل إلى مقياس شامل يمكن على أساسه الحكم على الأداء المهني لمحافظي الحسابات ، و قد قسّمنا هذه العوامل إلى عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة، عوامل مرتبطة بعملية المراجعة و أخرى مرتبطة بالأطراف الخارجية.

[19] Johanna Miettinen,Op.Cit,p 06.

## 1 . عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة

تشمل هذه العوامل خصائص فريق المراجعة من إستقلالية و حياد، التأهيل العلمي والخبرة المهنية، السمات الشخصية لفريق المراجعة. و خصائص مكتب المراجعة من حجم مكتب المراجعة و الدعاوى القضائية المرفوعة على المكتب، المنافسة و الاتعاب، التخصص الصناعي للمكتب .

### 1 .1. خصائص فريق المراجعة

**1 .1.1 . الإستقلالية و الحياد** :تعتبر استقلالية محافظ الحسابات من أهم مقومات مهنة المراجعة، بدونها تصبح عملية المراجعة غير مبررة و تفقد دورها في المجتمع. حيث يعود سبب إفلاس العديد من الشركات الكبرى (Enron ,Wordcom) إلى محور استقلال محافظ الحسابات .

و من المستحسن أن تتوفر بعض الخصائص في محافظ الحسابات تدعم من استقلاليته كقوة شخصيته، الشجاعة للقيام بالمهمات دون أي اعتماد أو تبعية و دون الخوف من الانتقام .

هناك عدة مداخل لتعريف استقلال محافظ الحسابات حيث عرّفها [20]" Emby & Davisdson على أنها القدرة على تحمل الضغوط في حالات الصراع .

كما يمكن تعريفها على أنها عدم وجود تواطؤ بين محافظي الحسابات و مسيري المؤسسة". و أيضا يمكن أن نقول بأن استقلال محافظ الحسابات هو مدى قدرته على العمل بموضوعية و نزاهة .

وفق قانون محافظي الحسابات التي وضعها مجلس ممارسات التدقيق (APB) في بريطانيا أشار إلى أن هناك تسعة مبادئ أساسية لمراجعة مستقلة، ثلاثة منها تتعلق بمفهوم المصداقية و تتمثل في : الكفاءة ، الاستقلالية ، النزاهة [21].

يجب أيضا أن تتوفر نقطتين أساسيتين لتحديد مدى استقلال محافظ الحسابات و تتمثل في :

**أ – عدم وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات:** يجب أن لا يكون لمحافظ الحسابات أيّة مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع، لأنّ تلك المصالح قد تؤثر بشكل أو بآخر على استقلاليته[22].

[20] CYNTHIA Jeffrey,Research on Professionnal Responsability and Ethics in accouting,Volume 9,iowa state University,USA, 2004,P 134.

[21] http://www.frc.org.uk/apb/about/annual.cfm page consultée le :2/03/2011

[22] محمد توهامي طواهر و مسعود صديقي،المراجعة و تدقيق الحسابات،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر 2005،ص 41.

**ب – وجود استقلال ذاتي و ذهني:** بمعنى أنه لا توجد أيّة ضغوط من قبل المؤسسة محل المراجعة في الدور الذي يقوم به ،بشأن التحقق من سلامة و صحة القوائم المالية و المركز المالي للمؤسسة، حيث توجد عدة مظاهر للضغوطات التي قد يتعرض لها محافظ الحسابات كإجراءات و سلطة تعيينه و عزله، تحديد أتعابه[23].

**الشكل رقم (2.I)**– العناصر التي تهدد إستقلال محافظي الحسابات

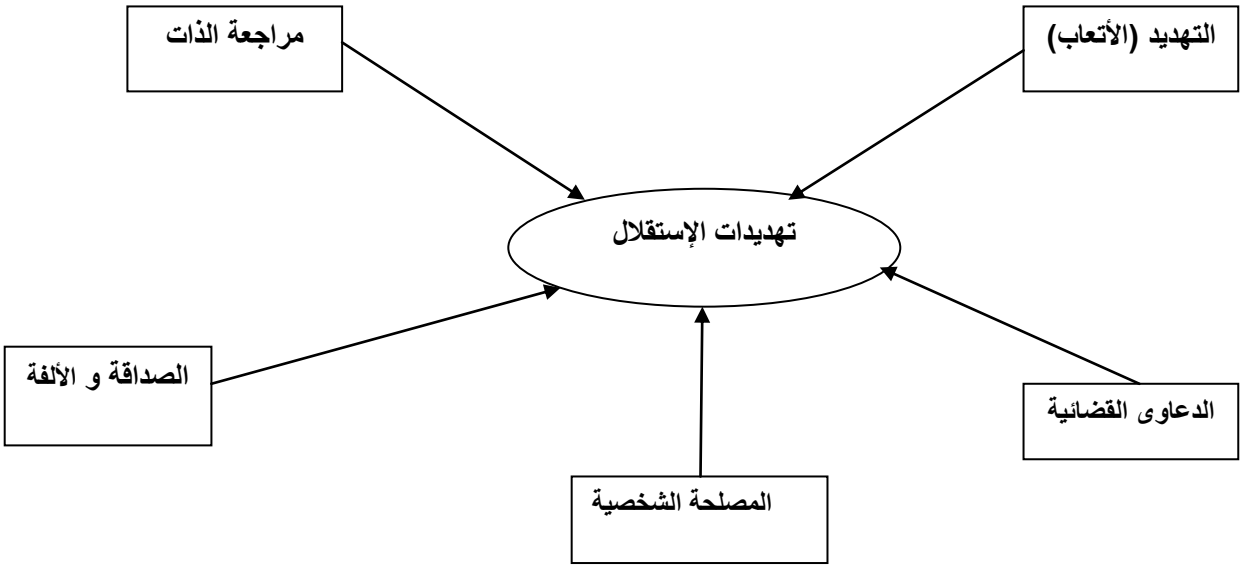


**Source** :Rick HAYES and Al,Principales of Auditing an Introduction to International Standards on Auditing,Second Edition,England 2005,P 87 .

في ظل توفر العنصرين السابقين يمكن أن تحدد مظاهر استقلال محافظ الحسابات في النقاط التالية :

**أ – الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة**

بمعنى أن يكون محافظ الحسابات يتمتع بالحرية التامة في إعداد برنامج المراجعة، من حيث خطوات و حجم العمل المطلوب و الكافي لتأدية مهامه على أكمل وجه، بالإضافة إلى البنود المراد فحصها أو التحقق منها، ويجب أن لا تتدخل الإدارة بأي شكل من الأشكال في برنامج عمله من خلال استبعاد أو تعديل أو تحديد ما سيقوم به[24].

[23] عبد الفتاح الصحن و آخرون،مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية ،ص 67 .

[24] محمد سمير الصبان ،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية،1993،ص 73.

**ب – الاستقلال في مجال إعداد التقرير**

بمعنى أن محافظ الحسابات يكون حرا في الإفصاح على أية مخالفات أو أخطاء تم إكتشافها خلال عملية الفحص و ذلك من خلال التقرير الذي يصدره .

حسب مجلس معايير الاستقلال (ISB) تعتبر الثقة واحد من أهم العناصر التي تهدد استقلال محافظ الحسابات حيث ميّزت بين الثقة العقلانية و الثقة العاطفية مع العميل و الجدول التالي يوضح خصائص كل منها .

**الجدول رقم (I.2)**– خصائص الثقة العاطفية و العقلانية

| الثقة العاطفية | الثقة المعقولة |
|---|---|
| – الاحتفاظ بالعميل | – التعامل مع العميل لأول مرة |
| – الاعتماد على الخبرة الشخصية | – الاعتماد على سمعة العميل |
| – توجد مصالح مادية | – لا توجد مصالح مادية |
| – العلاقات الشخصية واسعة النطاق | – لا توجد علاقات شخصية |
| – توجد ثقة سابقة مع العميل | – لا توجد ثقة سابقة مع العميل |
| – الاعتماد/ الترابط كبير | – الاعتماد/الترابط قليل |

**Source** :Cynthia Jeffrey,OP.Cit,2004,P174.

تم توضيح أنه إذا كانت هناك ثقة عاطفية مع العميل فإن ذلك يهدد استقلاله عكس ما إذا كانت هناك ثقة معقولة. و بالتالي يمكن أن نقول بأن جودة الأداء المهني لمحافظ الحسابات مرتبطة ارتباطا وثيقا باستقلاله. و يمكن أن نلخّص العوامل التي تؤثر على استقلاله كما يلي :

**الشكل رقم (I.3)**– العوامل المؤثرة في إستقلال محافظ الحسابات

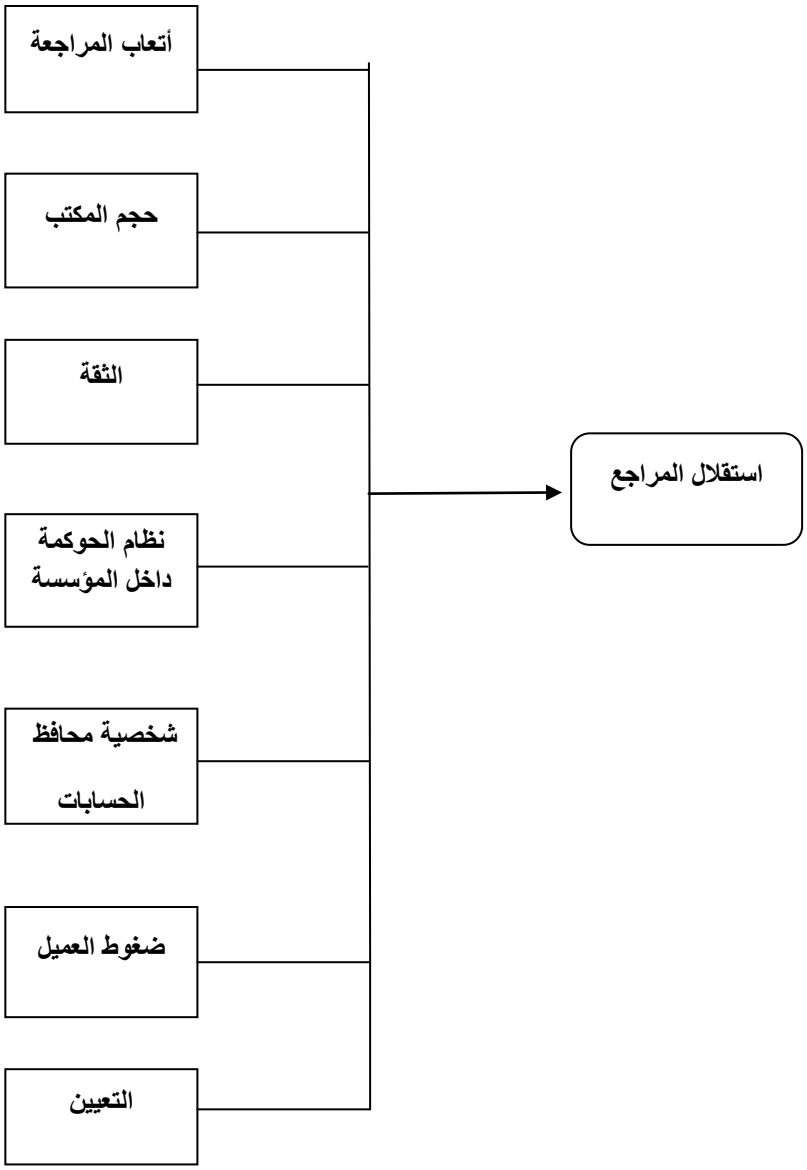


**المصدر** :من تصور الطالب

**2.1.1 . التأهيل العلمي و الخبرة المهنية** : يعتبر التأهيل العلمي و الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات من بين العوامل التي تؤثر على كفاءة و فعالية عملية المراجعة حيث أنه توجد علاقة ايجابية بينهما .

– **التأهيل العلمي**: يقصد هنا أن يكون محافظ الحسابات تلقى تكوينا أكاديميا و متخصصا و أن يكون على دراية بعلوم المحاسبة والمالية و المراجعة ، خاصة الإلمام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها و أيضا معايير المراجعة و التي تعتمد مهنة المراجعة عليها و تلقى قبولا عاما و تعتبر أداة لقياس الأداء في مهنة المراجعة، وكل هذا

يتحقق من خلال الدراسة في الجامعات و المعاهد المتخصصة، و يجدر الإشارة على أن التأهيل العلمي لا يقتصر فقط على التكوين في مجالي المحاسبة و المالية و المراجعة و إنما يجب التمكن أيضا من جوانب أخرى كعلوم الإدارة، الاتصال ، العلوم القانونية و عوامل تتعلق بالجانب السلوكي .

– **الخبرة المهنية** : تعرف الخبرة على أنها الفترة التي يقضيها الفرد في وظيفة معينة و اكتسابه للمهارات و المعارف المتعلقة بها. لكن ليس بالضرورة أن تكون الأقدمية سببا في إكتساب الخبرة و ذلك لاختلاف الخصائص الشخصية لكل فرد و اختلاف قدرة الإستعاب من شخص لآخر، إلا أن بعض البلدان تحدد الحد الأدنى للسن ، الجنسية ، و التأهيل العلمي و الإنتهاء من فحص التصفيات ، و قد حدد الاتحاد الأوربي شرط الخبرة والتي يجب أن لا تقل عن ثلاثة سنوات في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يتطلب ذلك سوى سنتين ، ومن الشائع في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا أن مزاولة مهنة محافظة الحسابات تكون في أوائل العشرينات من عمرهم ، أما بالنسبة لألمانيا و اليابان لا يتحقق ذلك حتى منتصف الثلاثينات[25].

### 1 .3.1. السمات الشخصية لمحافظ الحسابات

إن العلاقة بين الإلتزام بالمعايير المهنية الأخلاقية و قواعد السلوك المهني لمحافظي الحسابات هي علاقة طردية تستوجب القائمين على مكاتب المراجعة إذا أرادوا تحسين الأداء المهني لمكاتبهم أن يعززوا من الالتزام بها .

حيث تعمل هذه السلوكيات على الحفاظ على استقلالية و حياد محافظ الحسابات. و قد أكدّ مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA بأن محافظ الحسابات يعتبر مخلا بآداب المهنة إذا لم يلتزم في إتفاقيته مع العميل درجة الجودة للخدمة المقدمة [26].

يمكن أن نقسم الخصائص التي يتسم بها محافظ الحسابات إلى قسمين :

أ – **الصفات السلوكية** : لكي يكون محافظ الحسابات قادر على القيام بواجباته على أكمل وجه، من المستحسن أن يتميز ببعض المواصفات التي نراها ضرورية للحفاظ على درجة جيدة من جودة أدائه و تتمثل في :

- الحس السليم و القدرة على الاستماع؛
- لا يوجد له رأي مسبق؛
- قادر على بلورة موضوع كتابيا و شفهيا؛

[25] RICKY & Al,Op-cit, 2005,P 19.

[26] إياد حسن أبو هين،العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية غزة،2005،ص62.

- الانضباط و مرونة السلوك؛
- صبور و دقيق؛
- قادر على فهم معنى الأشياء و تحديد الأولويات .

بالمقابل يجب على محافظ الحسابات أن لا يكون:

- غير منظم؛
- يتميز بروح الانتقام؛
- متعجرف و غير مبالي؛
- صديق الجميع و يحاول إرضاء المسيرين .

**ب – القيم الأخلاقية** : تمثل مجموعة من المبادئ و قواعد السلوك أو القيم التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بما هو جيد أم سيء، حيث تتطبّق هذه الأخلاقيات عندما يكون الفرد مقابل عدة بدائل مختلفة .

و يمكن أن نقول أن جميع الأفراد و المجتمعات تمتلك حسّا أخلاقيا، و يكون بالفطرة شبه إتفاق على ما هو صواب و ما هو خطأ .

و يجب على محافظ الحسابات أن يتصرف بطريقة تتفق مع سمعة جيدة للمهنة، و ينبغي الامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تشويه سمعة المهنة فيما يتعلق بمسؤوليته تجاه العملاء و الزملاء و أرباب العمل و الجمهور .

و من بين ما يجب أن يتميز به محافظ الحسابات من قيم أخلاقية ما يلي[27] :

– **بذل العناية المهنية اللازمة** : يفرض هذا المبدأ على كافة محافظي الحسابات مجموعة من الإلتزامات. و تتمثل في الحصول و المحافظة على المعرفة و المهارات المهنية عند المستوى المطلوب، و ذلك لضمان خدمة ذات جودة مقبولة لدى العملاء .كما يشترط تأدية المهام بكل اجتهاد و عناية و وفقا للمعايير المهنية المعمول بها .

– **النزاهة و الموضوعية** : يفرض مبدأ النزاهة إلتزاما على كافة محافظي الحسابات بأن يتصفوا بالاستقامة و الأمانة في كافة علاقاتهم المهنية و نعني بالنزاهة ضمان التعامل العادل و الصادق .

[27] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و عمليات التأكيد، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالاردن ،2010 ، القسم من 110 إلى 140 ، ص ص:15-19.

أما مبدأ الموضوعية يفرض التزاما على جميع محافظي الحسابات بأن لا يتهاونوا في حكمهم المهني بسبب التحيز أو تضارب المصالح .

– **السرية** : يلزم مبدأ السرية الإمتناع عن كشف المعلومات السرية خارج الشركة إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني بالكشف عنها. و نشير إلى أنه تستمر الحاجة للإلتزام بمبدأ السرية حتى بعد إنتهاء العلاقة بين محافظ الحسابات و العميل .

هناك جهود مبذولة في سبيل تطوير أخلاقيات المهنة و التي حددها الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من قبل لجنة الأخلاقيات التابعة له .

## 1 .2 . خصائص مكتب المراجعة

**1 .2. 1 . حجم مكتب المراجعة** : يعتبر حجم مكتب المراجعة من بين العوامل التي تؤثر على جودة عملية المراجعة ، فقد أثبتت De Angelo وجود علاقة إيجابية بين حجم المكتب و جودة المراجعة. و يمكن تصنيف مكاتب المراجعة إلى[28] :

أ – **مكاتب كبيرة الحجم** : تكون جودة المراجعة بهذه المكاتب مرتفعة ، و لا يتم الحكم على سلامة القوائم المالية من خلال رأي منفرد ، بل يكون للإشراف دور واسع في عملية إبداء الرأي، و قد أخذت هذه المكاتب شكل حتى متعددة الجنسيات .

ب – **مكاتب متوسطة و صغيرة الحجم** :إما أن تكون ملك لشخص واحد أو الشراكة بين مجموعة من الأفراد ، و يكون للإشراف دور أقل.

و يوجد هناك مدخلين لقياس حجم المكتب [29]:

- عدد العملاء الذين يتعاملون مع المكتب؛
- مجموع الأتعاب التي يتحصل عليها المكتب .

يعود سبب ارتفاع جودة المراجعة بالمكاتب الأكبر حجم Big Four[30] مثلا ، هو كونها تمتلك سمعة و علامة تجارية جيدة ، بحيث تسعى إلى تحقيق جودة مرتفعة لحماية سمعتها ، و أيضا تكون هذه المكاتب أكثر تنظيما و إشرافا و تتبنى نظام للرقابة على جودة الأداء .

[28] محمد مفلح الجعافره،مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فعالية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2008،ص30.

[29] Jong-Hag Choi,Audit Office Size,Audit Quality and Audit Pricing,December 2009,P4.

تعتبر المكاتب الكبيرة أكثر فعالية في منع إدارة الأرباح [31]. وتمّ التوصل إلى أنّ المكاتب صغيرة الحجم تكون أكثر عرضة لفقدان استقلاليتها من المكاتب كبيرة الحجم[32].

لكن عكس ما حدث لبعض مكاتب الكبيرة الحجم حيث تعرضت لدعاوى قضائية، و في بعض الأحيان لا تقدم مستويات عالية من الجودة، كما حدث مع شركة Anderson، و أن المكاتب الكبيرة تسببت في فضائح مالية ضخمة جدا .

حيث أشار Lam and Change 1994 أن الطريقة الأكثر فعالية لتقييم جودة المراجعة لا تقاس بحجم المكتب ،و إنما التقييم يكون على أساس كل خدمة على حده [33] Service by Service.

**1 .2.2 .عدد الدعاوى القضائية المرفوعة** : يعتبر تصاعد عدد الدعاوى القضائية مؤشرا واضحا على عدم قدرة مكتب المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية، حيث تتعرض المكاتب إلى خسائر مادية كبيرة و المساءلة القانونية إضافة إلى فقدان ثقة الجمهور و بالتالي تفقد مهنة المراجعة دورها في المجتمع، و نظرا لحجم هذه الدعاوى أصبحت هناك حاجة ماسة إلى أن تتم عملية المراجعة وفق ضوابط و معايير معينة، و هذا للرفع من سمعة و جودة أداء مكتب المراجعة .

**1 .2.3.المنافسة و الأتعاب** : يمكن تعريف أتعاب المراجعة على أنها تلك المبالغ التي يتقاضاها محافظ الحسابات مقابل عمله. و يؤدي إنخفاض الأتعاب إلى عزوف المهنيين عن مزاولة مهنة المراجعة، و عدم إجتذاب الكفاءات المهنية، إضافة إلى زيادة التجاوزات المهنية، و بالتالي ينعكس ذلك سلبا على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات.وتم التوصل إلى أن زيادة حدة المنافسة تؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة و زيادة جودتها [34].

**1 .2.4. التخصص الصناعي:** مع إزدياد حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة، اتجهت هذه المكاتب نحو الأخذ بمستويات عالية من التخصص الصناعي (المهني)، حيث نال التخصص الصناعي اهتماما كبيرا لما له من دور في تحسين و تطوير القدرات الفنية لمحافظ الحسابات لاكتشاف و التصدي للتزوير و الغش و الاحتيال المالي الموجود في القوائم المالية المضللة.وكل هذا ينعكس إيجابا على جودة أدائه المهني .

---

[30] أكبر أربع مكاتب مراجعة في العالم . و فيما يلي ترتيبها حسب الحجم ( التقييم يخص سنة 2012) : **1**- Pricewaterhouse& Coopers **2** -Deloitte **3**- KPMG **4**- Ernst & Young ترتيب أحسن خمسين مكتب في العالم طالع الموقع :http://www.accountancyage.com/static/top50-this-year

[31] سمير كامل عيسى،مرجع سبق ذكره، 2008، ص9.

[32] فوزية حامد الجعفري و آخرون،اتجاه مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية:تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة،جامعة الملك عبد العزيز،جده،العدد 2،2008،ص247.

[33] سمير كامل عيسى، مرجع سبق ذكره ، 2008 ، ص7.

[34] إياد حسن أبو هين ، مرجع سبق ذكره ، ص62.

و يمكن أن نقول بأن محافظ حسابات متخصص مهنيا، إذا كان له معرفة و دراية و خبرة جيدة بصناعة محددة. و قد تم إتباع مسارات متنوعة للوصول إلى تعريف التخصص الصناعي. و لعل أهم هذه التعاريف هو أن مكتب المراجعة صاحب الأكثر حصص في السوق لنشاط معين يعتبر متخصص في ذلك النشاط .

هناك عدة مقاييس يتم على أساسها الحكم على تخصص مكتب المراجعة بصناعة معينة نذكر منها :

- مقياس حصة السوق[35]: و تتمثل في الحصة السوقية التي يستحوذ عليها مكتب المراجعة في صناعة معينة .
- تحديد نسبة معينة (حد أدنى أو نسبة مئوية) .
- تحديد المتخصصين في الصناعة[36]: بمعنى عدد محافظي الحسابات العاملين في مكتب المراجعة و الذين لهم دراية و خبرة جيدة في نفس الصناعة .

يلعب التخصص دورا مهما و أهمية بالغة ، يمكن أن نذكر بعض المزايا الذي يحققها التخصص الصناعي :

- المراجعة التي يقوم بها مكتب مراجعة متخصص من المرجّح أن تكون خدماته ذات جودة أعلى[37]؛
- محافظي الحسابات المتخصصين في صناعة معينة يكونون قادرين على فحص العمليات و القوائم المالية أكثر من غيرهم و تكون العينة المختارة للفحص أكثر دقة؛
- تخفيض تكاليف المراجعة و ذلك من خلال التحكم في موازنة الوقت، لأن محافظ الحسابات المتخصص يكون أكثر تدريبا و خبرة و معرفة بصناعة العميل ما يجعله بارع في حل المشكلات و التقليل منها[38]؛
- كلما كان مكتب المراجعة متخصص في صناعة معينة كلما زادت سمعته و شهرته و ازدادت حصته في السوق؛
- يساعد التخصص الصناعي على اكتشاف المخالفات و التقليل من مخاطر المراجعة و فهم طبيعة مخاطر الأعمال .

لكن في بعض الأحيان لا يتجه العميل لمكاتب المراجعة المتخصصة ، و ذلك لتخوفه من التجسس الصناعي و نقل المعلومات للمنافسين في نفس الصناعة ، و على سبيل المثال عندما أدمجت Ernst & Whinney مع Arthur Young في عام 1989، أصبح هذا المكتب مؤقتا مراجع حسابات لكل من المؤسستين COCA COLA و PEPSI ، كلا العميلين وجدا هذه الوضعية غير مقبولة، و نتيجة لذلك عيّنت شركة

[35] Steven Balsam and Others,Auditor Industry Specialisation and Erning Quality,a Journal of Practice and theory,Vol 22,n°2,Sep 2003.
[36] Idem.
[37] Joseph V :Carcello & Al,Auditor Industry Specialization and Fraudulent Financial Reporting,University of Tennessee,p 2.
[38] Mayhew.Brian and Wilknis Michael,Audit Firm Indstry Specialization as a Differentiation Strategy MEvidence From Fees Charged to Firms Going public,Auditing :a journal of practice & theory,Vol 22,N°2,P 36.

PEPSI محافظ حسابات جديد[39] . كما أن المؤسسات الصغيرة تفضل إختيار مكاتب المراجعة الصغيرة و ذلك عن طريق العلاقات الشخصية .

## 2. عوامل مرتبطة بعملية المراجعة

تشمل هذه العوامل تخطيط أعمال المراجعة ، دراسة و فحص نظام الرقابة الداخلية و تقييم مخاطر الرقابة ، كفاية أدلة الاثبات بالاضافة إلى التقرير و الافصاح .

**2 .1. تخطيط أعمال المراجعة** : يجب على محافظ الحسابات أن يضع خطة أثناء القيام بواجباته،لأنها تساعد على تحديد الأهداف المتوخاة من عملية المراجعة، و تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية و البشرية المتاحة و كذا الوقت المستغرق لتنفيذ المهمة. و يعتبر التخطيط ضروري لضمان تنفيذ المهمة بفعالية و كفاءة و تخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول .

و نظرا لأهمية تخطيط أعمال المراجعة، نص المعيار الدولي للمراجعة ISA 300 الصادر من الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أن تتم خطوات المراجعة على النحو التالي[40]:

- تجميع المعلومات؛
- تقييم مخاطر المخالفات الجوهرية على مستوى القوائم المالية؛
- تطوير الإجابات الشاملة؛
- وضع خطة للموارد البشرية .

و من بين فوائد تخطيط أعمال المراجعة حسب المعيار الدولي ISA 300 من الفقرة 1 إلى 3 ما يلي[41] :

- إكتساب أعضاء الفريق الخبرة من المسؤول عن المهمة؛
- المهمة تكون منظمة و مؤطرة و مسيرة؛
- مناطق المراجعة المهمّة سوف تلقى اهتمام؛
- تحديد المشاكل المحتملة و حلها في الوقت المناسب؛
- استعراض وثائق العمل في الوقت المناسب؛
- تنسيق العمل مع الجهات المعنية بعملية المراجعة (خبراء محاسبين ،لجان المراجعة ،مراجعين داخليين ...) .

[39] Ibid,p 37.

[40] Guide to using International Standards on Auditing in the Audits of Small- and Meduim Sized Entities,Pubié par L'IFAC en Dec 2007,Traduction Faites par les Soins et sous Responsabilité de Néjib SFAYHI et Autres ,P97 .

[41] Norme International d'Audit 300,Applicable aux audits d'états financiers pour les périodes ouvertes à compter du 15 Dec 2009,texte original :IFAC,Traduction :CNCC-IRE.

مما لا شك فيه أن البداية السليمة لأي عملية مراجعة هو التخطيط لها، فالعملية بدون تخطيط سليم يتوقع أن تكون نتائجها غير سليمة سواءا من حيث الفحص ،الوقت،التكلفة حجم أدلة الإثبات، و أنّ التخطيط السليم يرفع من مستوى جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات .

**2.2 .دراسة و فحص نظام الرقابة الداخلية و تقييم المخاطر** :يقوم محافظ الحسابات باختبار مدى إلتزام إجراءات الرقابة اللازمة لاكتشاف المخالفات و الأخطاء أو منع حدوثها، و كذا تحديد مواطن ضعف و قوة نظام الرقابة الداخلية ، و من ثم التركيز على هذه الإختلالات و اقتراح معالجتها. ولقد تمّ إصدار المعيار الدولي للمراجعة ISA400 تحت عنوان : تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية و الغرض منه هو وضع معايير و توفير إرشادات للحصول على فهم للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية و كذا مخاطر المراجعة و مكوناتها، حيث يساعد ذلك في تخطيط جيد لعملية المراجعة و تطوير طريقة فعالة لتنفيذها .

إن فهم محافظ الحسابات للنظام المحاسبي و الرقابة الداخلية للعميل لا شك و أن ينعكس بالإيجاب على جودة عملية المراجعة من خلال تخطيط جيد و التحكم في مخاطر المراجعة و تصحيح الإختلالات إلى أقصى حد ممكن.

**2 .3. كفاية أدلة الإثبات**[42] : من بين متطلبات تصميم و تنفيذ إجراءات المراجعة ؛ الحصول على أدلة إثبات كافية و مناسبة و إستخلاص استنتاجات معقولة يتم على أساسها تدعيم رأي محافظ الحسابات .

ووفقا للمعيار الدولي للمراجعة ISA 500 في فقرتيه 26 و 33 ، يجب على محافظ الحسابات ضمان ملاءمة و موثوقية المعلومات التي يستخدمها كدليل. و يجب مراعاة عناصر الاختبار الأكثر فعالية لجمع الأدلة (ISA 500 الفقرة 52) .

تعتبر أدلة المراجعة حاجة ملحة لدعم تقرير محافظ الحسابات و صدق رأيه ، حيث تجمع هذه الأدلة من خلال عمليات مراجعة الحسابات السابقة، بالإضافة إلى معلومات من مصادر أخرى داخل و خارج المؤسسة ، و تعتبر السجلات المحاسبية أهم مصدر لجمع الأدلة .

إذ كلما تحصل محافظ الحسابات على أدلة كافية و مناسبة ، كلما حصل على ضمانات لتقليل حجم مخاطر المراجعة ISA 200 . بحيث أن حجم الأدلة المطلوبة يتوقف على تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية ، و كلما زاد حجم المخاطر كانت هناك حاجة ماسة إلى جمع أدلة أكثر،مع ضرورة جودة هاته الأدلة.ذلك أنّ كثرة الأدلة لا تعوض جودتها و موثوقيّتها.(ISA 500 الفقرة 4) .

[42] Norme International d'Audit 500,Applicable aux audits d'états financiers pour les périodes ouvertes à compter du 30 juin 2009,texte original :IFAC,Traduction :CNCC-IRE.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه يجب أن تكون أدلة الإثبات ذات موثوقية و ملائمة ، لكي يعتمد عليها محافظ الحسابات في تدعيم رأيه، بحيث ينعكس ذلك على جودة أدائه من خلال التأكيد على الأخطاء و المخالفات التي تم إكتشافها .

**2 .4. التقرير و الإفصاح** : تم إثارة تساؤلات هامة حول مصداقية تقرير محافظ الحسابات و خاصة بعد انهيار بعض الشركات العالمية و توجيه أصابع الاتهام و الانتقاد إلى مهنة المراجعة ، مما انعكس سلبا على جودة الأداء لمحافظ الحسابات.

يمثل تقرير محافظ الحسابات محصّلة عملية المراجعة ، بحيث يعطي انطباعا لدى قارئي القوائم المالية بأنها خضعت للفحص و التحقيق، وهو أيضا أداة اتصال رسمية بينه وبين الأطراف الخارجية .

يجب أن يكون تقرير محافظ الحسابات ذو معنى و مفهوم من قبل المهتمين به ، كما يجب أن يكون واضحا بما لا يترك مجالا للشك، بحيث على محافظ الحسابات أن لا يتّبع أسلوب الإبلاغ الضمني في إعداد تقاريره، و أن يكون الإبلاغ صريحا .

كما يجب أن تتوفر شروط معينة في تقارير محافظي الحسابات من حيث الشكل و المحتوى .

**أ – من حيث الشكل:** يجب أن يكون مكتوبا ،مؤرخا،موضحا للسنة المالية و موقعا عليه من قبل محافظ الحسابات مع بيان صفته .

**ب – من حيث المحتوى** : يحدد فيه نطاق المراجعة الذي تمت فيه عملية المراجعة ، إضافة إلى رأي محافظ الحسابات .

حيث أوضحت إحدى اللجان التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكيين AAA سنة 1972 بعض الخصائص التي يجب مراعاتها من قبل محافظ الحسابات عند إعداده للتقرير ليحقق الغرض منه و تتمثل في[43] :

- عدم التحيز (الصدق و الأمانة)؛
- تجنب استخدام المصطلحات الغامضة (الصراحة و الوضوح)؛
- تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه؛
- توقيت الإفصاح (عدم تأخر نتائج المراجعة ) .

[43] أيه جار الله نعمان الخزندار،مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجع و تعزيز موضوعيته و استقلاله،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2008،ص49.

من خلال العرض السابق يمكن أن نقول أن تقرير محافظ الحسابات هو حصيلة عملية المراجعة، بحيث كلما كان التقرير ذا جودة كلما سهّل عملية الاتصال بينه و بين قارئي القوائم المالية وعملية اتخاذ القرارات، مما ينعكس ذلك إيجابا على جودة أداء محافظ الحسابات .

### 3. عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية

تؤثر الأطراف الخارجية على عمل و أداء محافظي الحسابات حيث تتمثل هذه الأطراف في كل من المؤسسة محل المراجعة، مستخدمي القوائم المالية إضافة للمنظمات المهنية .

### 3 .1. الجهة محل المراجعة

**3 .1.1. حجم العميل و مركزه المالي** : تم التطرق في أدبيات المراجعة إلى دراسة العلاقة بين حجم العميل و جودة مكاتب المراجعة، حيث يمكن أن يكون لحجم العميل الأثر السلبي على مستوى جودة أداء المراجعين . لعلّ ذلك نابع من أنّ المؤسسة ذات الحجم الكبير قد تشكل جزءا هاما من إيرادات مكتب المراجعة، و بالتالي فإن ذلك يمثل تهديدا حقيقيا لاستقلال محافظ الحسابات مما ينعكس سلبا على جودة أداء مراجعيه. و قد يصل الأمر إلى ممارسة ضغوط من قبل العميل تصل إلى حد التهديد بتغيير محافظ الحسابات .

بالمقابل المؤسسات الكبيرة تتعقد فيها النشاطات و العمليات و تصبح بحاجة ماسة إلى التمويل ، و بالتالي تلجأ إلى مكاتب المراجعة التي تحقق مستويات عالية من الجودة و ذات سمعة عالية و ذلك من أجل إقناع المستثمرين و الدائنين بمردودية العوائد المالية و موثوقية القوائم المالية.

و قد تم دراسة أثر العملاء المهمين على سلوك مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big 4. و وجد أنّ مكاتب المراجعة الأربع تصدر تقارير أكثر تحفظا بالنسبة للعملاء المهمين مما يدل على أن حماية السمعة تهيمن على سلوك هذه المكاتب، نظرا لكون هؤلاء العملاء يتميزون بمخاطر أكثر من العملاء الأقل أهمية، وتوصّلت إلى أنه لا توجد تبعية إقتصادية كبيرة مع العملاء المهمين[44]. بمعنى أن مكاتب المراجعة الكبار تسعى إلى الحفاظ على سمعتها ، أكثر من تحقيقها لعوائد كبيرة .

### 3 .2.1. تغيير محافظ الحسابات

تعتبر شركة DU Pont الأمريكية أول من قام بتطبيق تغيير المراجع الخارجي طواعية بدون إلزام ،حيث كانت تغيّر مراجعيها و ذلك إقتناعا منها أنه ينعكس بالإيجاب على أدائهم .

[44] J.Kenneth Reynolds and Jere R.Francis,Does size matter ?the influence of large clients on office-Level aiditor reporting Dicisions,journal of accounting and economics Volume 30,Issue3,USA,2000 consulter la page : http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0165410101000106

ظهر أول اقتراح بإلزام الشركات بتغيير مراجعيها سنة 1939من قبل هيئة بورصة الأوراق المالية SEC بسبب التلاعبات التي حدثت في حسابات شركة MCKESSON & ROBBINS سنة 1930[45]. و أعتبرت من أكبر الفضائح في القرن العشرين ، حيث فشل فيها مكتب المراجعة PRICE WATER HOUSE في الكشف عن 19 مليون دولار من الاختلاسات في المخزونات و تحريف المستحقات . و من بين الحجج الرئيسية لتغيير محافظ الحسابات هي الاستقلالية و تحقيق الجودة في الأداء ، أما الاتجاه الذي هو ضد التناوب و التغيير فاستند إلى أن التناوب يزيد من التكاليف و بالتالي يُخفّض جودة المراجعة[46].

هناك توجّه لفكرة عدم التغيير الإلزامي لمحافظ الحسابات و عدم الإعتماد على الحلول الجذرية في الحفاظ على إستقلال محافظ الحسابات، و يرون أن قانون Sarbanes-Oxley الذي صدر بالولايات المتحدة الأمريكية أتى بحلول مثلى للحفاظ على استقلاله و تتمثل في أن يقدّم تقريره للجنة المراجعة بدل الإدارة ، بالإضافة إلى الحدّ من عمليات تقديم الإستشارة[47].

**3 .1.3. كفاءة نظام الحاكمية لدى العميل** :يعتبر نظام الحاكمية الفعّال من بين أهم العوامل التي تؤثر على جودة أداء محافظ الحسابات ، من خلال دعم استقلاله و تسهيل مهامه داخل المؤسسة.

يعتبر كل من مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة و المراجعة الداخلية من بين الآليات التي تدعم حوكمة المؤسسات. ولقد حظيت هاته العناصر باهتمام بالغ من قبل الباحثين و المنظمات المهنية و يرجع هذا الاهتمام للدور الذي تلعبه في زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، و كذلك دورها في دعم استقلال محافظ الحسابات وكذا تسهيل مهامه وبالتالي الرفع من مستوى أدائه .

يرى Abbot and Parker أن لجان المراجعة المستقلة و النشيطة سوف تطلب مراجعة ذات نوعية عالية و بالتالي اختيار محافظي الحسابات الأكفّاء و المتخصصين في حقل الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة [48].

**3 .2. مستخدمي القوائم المالية**

من أهم مستخدمي القوائم المالية (المستثمرين ، البنوك ، الدائنين ، بالإضافة إلى الجهات الحكومية )، حيث تعتمد كل من هذه الأطراف على القوائم المالية التي تمّت مراجعتها من قبل محافظي الحسابات. و تسعى

[45] Paul M.Clikmen,The greatest Frauds of The Last Century,University of Richmond,May 2003,P 01.

[46], Marquita Barton,Analysis of the Mondatory Auditor Rotation of Tennessee-Knoxville 2002,pp 2-3. Consulter la page : http://trace.tennessee.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1512&context=utk_chanhonoproj&sei-redir=1#search=%22Mckesson%20%26%20Robbins%20audit%20rotation%22

[47] Ibid.p29.

[48] Lawrence J.Abbott and Susan Parker,Auditor Selection and Audit Committee characteristics,AuditingMA Journal of ry,Vol(19),2000,p47. Consulter la page : http://scitation.aip.org/getabs/servlet/GetabsServlet?prog=normal&id=AJPTXX000019000002000047000001&idtype=cvips&gifs=yes&ref=no

إلى أن تكون عملية المراجعة تمّت بفعالية و كفاءة . فبالنسبة للبنوك و الدائنين، لا شك أن جودة المراجعة تؤثر بالإيجاب على مختلف قراراتهم، و أي ضرر قد يلحق بهم قد يعرّض محافظ الحسابات إلى تكاليف إضافية و المتابعة القانونية .

أما الهيآت و الأجهزة الحكومية، فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة،كالتخطيط و الرقابة و فرض الضرائب، و تسعى الحكومة إلى تتم أعمال المراجعة وفق مستوى عالي من الأداء من أجل حماية الثروة و خلق بيئة إقتصادية ملائمة .

**3 .3. المنظمات المهنية** [49]: إن تطور مهنة المراجعة و استمرارها مرتبط باستحداث و تطوير قواعد مهنية و سلوكية و تحديد متطلبات التأهيل و التدريب و التعليم المستمر ، حيث إن هذا مرهون بوجود تنظيمات مهنية تنظم المهنة و تحافظ على سمعتها .

تعتبر الهيآت المهنية من بين العوامل التي تعمل على تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة و التنسيق بينهما ، حيث تعمل على تطوير و إعداد و اعتماد المعايير المهنية و قواعد السلوك المهني و آداب المهنة و كذا تعديل و تطوير و توحيد الأنظمة و القوانين المنظمة لها.

كذلك للأجهزة الرقابية دور مهم في ضبط و مراقبة أداء محافظي الحسابات ، حيث تمارس سلطات واسعة ضد المخالفين مثل أجهزة الرقابة في سوق المال ، مما ينعس ذلك على جودة أداء محافظي الحسابات .

## المبحث الثالث : رقابة جودة عملية المراجعة- مفهوم ، إرشادات و معايير

تمثل معايير الرقابة على جودة المراجعة مجموعة من الإجراءات و السياسيات التي تتبناها مكاتب المراجعة لتوفير القناعة المعقولة لإنجاز مهام المراجعة وفق لمبادئ ومعايير المراجعة.

### 1 . تعريف رقابة جودة المراجعة

عرّفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقابة جودة عملية المراجعة بأنها [50]"التنظيم الإداري للمكتب، وكذا جميع الإجراءات و السياسات التي أقرّها المكتب من أجل التحقق بدرجة معقولة من الاقتناع بإلتزام منتسبي المكتب بالمعايير المهنية و الأنظمة ذات العلاقة التي تحكم أداءهم المهني عند تقويم الخدمات المهنية للعملاء ، بما في ذلك قواعد السلوك و آداب المهنة، و التزام المكتب بالأنظمة التي تحكم مزاولة المهنة ". بمعنى تحقيق درجة معقولة من الإقتناع بالإلتزام بالمعايير المهنية و الأنظمة ذات العلاقة التي تحكم تقديم الخدمات .

[49] محمد مظهر ،مرجع سبق ذكره،2009 ، ص23.

[50] www.socpa.com

وترى جمعية المحاسبين بهونغ كونغ بأن الفحص الخارجي من قبل جهة خارجية محايدة يسمى رقابة الجودة .

## 2 . أهداف الرقابة على جودة عملية المراجعة

إنّ وجود نظام للرقابة على جودة أعمال المراجعة داخل المكتب، يساعد بالتأكيد على تحسين أداء محافظي الحسابات و يساعد على زيادة الثقة في الخدمات المقدمة و مهنة المراجعة على العموم، ذلك أنه يساعد على تحقيق الأهداف التالية :

1- يساعد على تصميم نظام لرقابة الجودة داخل المكتب؛
2- توثيق سياسات و إجراءات مكتب المراجعة؛
3- زيادة الكفاءة المهنية لمحافظي الحسابات؛
4- زيادة المصداقية و الموضوعية؛
5- تحفيز المساعدين؛
6- يعزّز إستقلال أعضاء مكتب المراجعة؛
7- يعتبر وسيلة لتسويق خدمات المكتب؛
8- ضبط المشكلات و الأخطاء المتوقع حدوثها؛
9- يساعد على التنظيم و ضمان استمرار العمل وفق القوانين المنظمة للمهنة؛
10 – تعتبر معايير رقابة الجودة مرجع للفريق المكلف بتنفيذ الفحص الخاضع له مكتب المراجعة لتقويم رقابة الجودة و تحديد ملاءمتها و كفايتها و فعاليتها .

## 3 . عناصر الرقابة على جودة عملية المراجعة[51]

وفق معيار الرقابة على جودة أعمال المراجعة التي أقرّتها الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين و الذي يعتبر كمرجع استرشادي تسترشد به مكاتب المراجعة عند تطوير الرقابة النوعية لمكاتبها، أن تشمل الرقابة جميع العناصر التالية :

1. **الإستقلال** : عن طريق وضع سياسات و إجراءات لتحقيق درجة معقولة من الإقتناع بالإستقلال لمنتسبي المكتب ، وذلك مع تخصيص شخص معين لإعطاء المشورة و التذكير دوريا بسياسات و إجراءات المكتب ، إضافة إلى التنبيه على أهمية الإستقلال و إبلاغ منتسبي المكتب بأسماء العملاء و الأطراف ذات العلاقة،و تفادي تقادم الأتعاب المستحقة حتى لا تأخذ صفة القرض و توضيح أثر هذه الأتعاب على استقلال مكتب المراجعة .

[51] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،معايير الرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة،ص ص 2213-2218. على الموقع :http://www.socpa.org.sa/Pdf/qc_standers.pdf

2 . **تخصيص المساعدين للعمليات** : التأكد من أن أعمال المراجعة سوف تنفذ من قبل موظفين على قدر كاف من الخبرة و التدريب و الكفاءة، بالإضافة إلى تقسيم العمل على الموظفين، وذلك من أجل تحديد المسؤوليات و تخطيط إحتياجات المكتب من المساعدين و كذا جدولة موازنة الوقت و تدريب المساعدين .

3. **المشورة** : عن طريق وضع سياسات و إجراءات التي من خلالها تتاح لدى منتسبي المكتب المشورة من أشخاص لديهم المعرفة و الكفاءة و سداد الرأي و الخبرة. سواءا من داخل المكتب أو من خارجه، و أيضا توفير المراجع المناسبة كما يجب أن توثق المشورة لكي يتم إعتمادها من قبل المساعد .

4. **الإشراف** : يجب على المكتب وضع إجراءات و سياسات لتخطيط و تنفيد العمليات و الإشراف عليها ، و ذلك من أجل تحديد المسؤوليات و إشراك أعضاء الفريق في تخطيط عملية المراجعة، و من ثمّ إعداد و إعتماد الخطة و الرقابة و الإشراف على العمل الميداني و أخيرا مراجعة نتائج العمل المنفذ و التحقق من كفاية القرائن و الأدلة التي تم الحصول عليها و إتساق التقرير مع العمل المنفذ .

5. **التوظيف** : يجب أن يتأكد مكتب المراجعة من خلال وضع سياسات و إجراءات، من أنّ الأفراد الذين تمّ توظيفهم يمتلكون تأهيل كاف للقدرة على القيام بواجباتهم .

تهدف هذه السياسات و الإجراءات إلى وضع خطة للتوظيف و ذلك وفق إحتياجات المكتب.

6. **التطور المهني و التدريب لموظفي المكتب** : باعتبار التدريب و التعليم المستمر من المتطلبات الأساسية لتوفير المعرفة اللازمة لموظفي المكتب. يجب أن يتأكد المكتب من أن سياساته و إجراءاته تهدف إلى تحقيق درجة في نوعية و ملاءمة التعليم المستمر و التدريب، و كذا تحديد دورات تدريبية ملائمة لاحتياجات المكتب و إعلام الموظفين عن كل التطورات الحاصلة في المهنة .

7. **تقييم أداء الموظفين و ترقيتهم** : من خلال الإلتزام بمقاييس موضوعية في التقييم و إبلاغ الموظف بنتائج التقييم و إتاحة له الفرصة لتحسين أدائه .

8. **قبول العملاء و الاستمرار معهم** : يجب على المكتب وضع إحترازات ملائمة لقبول العملاء و الاستمرار معهم، بما يوفر للمكتب تخفيض احتمال التعاقد مع عملاء لا يتمتعون بالنزاهة و الأمانة. حيث تهدف هذه الإحترازات على توضيح إجراءات تقييم العلاقة بالعملاء الحاليين و المرتقبين و كذا بيان الأسباب التي تؤدي إلى رفض قبول عميل مرتقب أو إنهاء العلاقة مع عملاء حاليين .

9. **الإلتزام بأحكام نظام المحاسبين القانونيين و لوائحه و الأنظمة ذات العلاقة بعمل محافظ الحسابات:** يجب أن يسعى المكتب وفق سياساته و إجراءاته إلى تحقيق درجة معقولة من الإقتناع بالتزام المكتب و موظفيه

بأحكام نظام المحاسبين القانونيين وكذا القوانين التي تحكم خدمات المحاسبة و المراجعة، و ذلك من خلال إبلاغ الموظفين بجميع القوانين المنظمة للمهنة .

10. **الفحص الداخلي و الدوري** : يجب على المكتب وضع إطار ملائم للفحص الداخلي الدوري لنظام رقابة الجودة و مدى إلتزام المكتب به، و ذلك من خلال شمول نطاق الفحص الداخلي لجميع عناصر رقابة الجودة .

## 4. الإرشادات و المعايير المتعلقة بطبيعة رقابة جودة عملية المراجعة

### 1.4. معايير و إرشادات في ظل القواعد المهنية لقانون SOX الأمريكي[52]

وضع قانون SARBANES OXLEY في القسم 103 الخاص برقابة الجودة و الإستقلال ما يلي :

يختص المجلس الإشرافي PCAOB بإصدار معايير المراجعة و معايير الرقابة على جودة و آداب و السلوك المهني التي تستخدمها المكاتب المسجلة في المجلس. و يقوم هذا الأخير بإصدار المعايير اللازمة طبقا لاحتياجات المكتب .

كما بين القسم 104 الخاص برقابة الجودة و الاستقلال ما يلي :

- يقوم المجلس بالفحص و الرقابة على المكاتب المسجلة لديه بشكل سنوي للمكاتب التي تراجع أكثر من 100 شركة عامة و مدرجة في البورصة و فحص كل ثلاثة سنوات بالنسبة للمكاتب الأقل؛
- تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمكتب و التوثيق و طرق الاتصال؛
- اختبار مدى الإشراف و سياسات و إجراءات نظام رقابة الجودة؛
- كتابة تقرير الفحص و الرقابة و إرساله إلى هيئة الأوراق المالية SEC .

يعتبر قانون SOX جوهر الريادة الرقابية على مكاتب المراجعة الدولية. و قد ساهم بشكل كبير في تغيير مكاتب المراجعة عملها إضافة إلى مساهمته في التقليل من إخفاقات و فشل المراجعة .

لقد بدأ إهتمام المجلس الإشرافي PCAOB بمعايير الرقابة النوعية على المكاتب سنة 2004. و ذلك بمناقشة الفريق الاستشاري الدائم للمجلس SAG و يتكون نظام رقابة جودة المراجعة من العناصر الرئيسية التالية :

- المعايير المهنية و الأخلاقية و تتمثل في : الاستقلال ،الموضوعية و النزاهة؛

[52] SARBANES OXLEY,Act of July 2002 Corporate Responsability ,Public Law 107-204,Congress .Usa

- حماية المستثمر؛
- ثقافة و قيم الشركة و قواعد السلوك المهني؛
- حاكمية الشركة و مسؤوليتها و سلطتها و قوتها؛
- المكافآت و التعويضات؛
- رقابة الجودة- تقييم المخاطر و الرقابة؛
- وظائف جودة المراجعة الأساسية؛
- المراقبة و عمليات التفتيش الداخلية .

## 4 .2. إرشادات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

لغرض دراسة و تقييم دور المراجعة و المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية تم تشكيل لجنة لعضو الكونغرس Lee Metcalf و التي أسست في أوائل 1976 بعنوان "المؤسسة المحاسبية"، و قد تضمنت هجوما شديدا على مهنة المحاسبة و المراجعة و طريقة عملها[53]. و بيّنت أن المهنيين لا يهتمون بالرقابة على جودة أعمالهم و لا بالتنظيم الذاتي للمهنة ، و حذّر الكونغرس المنظمات المهنية بأنها إن لم تقم بتنظيم نفسها فسوف تتدخل الحكومة لإجراء ذلك .

في عام 1978 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بتشكيل لجنة معايير رقابة الجودة، حيث كان له الفضل في تطوير معايير الرقابة على جودة الأداء، و أصدرت نشرة رقم 1 تحت عنوان نظام الرقابة على جودة مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية و احتوت على تسعة عناصر تغطي أعمال مكتب المراجعة و تتمثل في الاستقلال ، تخصيص محافظي الحسابات على المهام ،الاستشارة ،الإشراف ، التعيين و التوظيف ، تنمية القدرات المهنية ، الترقية ، قبول العملاء و الإستمرار مع العملاء الحاليين ، الفحص الدوري لبرنامج الرقابة على جودة الأداء[54].

بعد ذلك بنحو سنة (1979)أصدر مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المعيار SAS 25 :العلاقة بين معايير المراجعة المتعارف عليها و معايير رقابة الجودة[55]. و في سنة 1996 تمّ إصدار نشرة ثانية لمعايير الرقابة على جودة الأداء و قامت باختصار العناصر التسعة

[53] يوسف محمد جربوع ، محددات مراجعة القوائم المالية تحدّ كبير للمراجع الخارجي:دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين،بحث مقدّم إلى المؤتمر العلمي الأول :الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، ماي 2005،فلسطين،ص6.

[54] محمد مظهر ،مرجع سبق ذكره،2009 ، ص ص:54-55.

[55] L.BRAIOTTA and Al,the Audit Committee Handbook,5 Edition,2010,P 109.

للنشرة الأولى إلى خمس عناصر فقط و التي تتضمن العاصر التالية :الاستقلالية و النزاهة و الموضوعية ، الإدارة الشخصية ، قبول عملاء جدد و استمرارية العلاقة مع عملاء حاليين و التعاقدات ، أداء العمليات، الرقابة[56].

من ناحية أخرى تنوعت أساليب التحقق من جودة عملية المراجعة، ففي عام 1989 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار برنامج أطلق عليه إسم برنامج فحص الزميل Peer Review Program و يضم هذا البرنامج ثلاثة أشكال من الفحص و تتمثل في :

- فحص النظام؛
- فحص المهام؛
- فحص التقرير .

حيث يهدف إلى تحديد و تقدير عمّا إذا كانت مكاتب المراجعة قد عملت على وضع إجراءات مناسبة لتطبيق عناصر رقابة الجودة، و يقوم بهذه المراجعة مكتب مراجعة آخر يتم إختياره من قبل المكتب المعني بالبرنامج أو يتم إختياره من قبل المعهد بطلب أيضا من المكتب، و يطبق هذا البرنامج مرة كل ثلاثة سنوات ، أما البرنامج الثاني يسمى مراجعة الجودة Quality Review و له نفس هدف البرنامج الأول لكنه أقل شمولا و يطبق أيضا مرة كل ثلاث سنوات[57].

### 4 .3. إرشادات الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

قام الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1981 بإصدار معيار المراجعة الدولي الخاص بالرقابة على جودة أعمال المراجعة و الذي يهدف إلى تحديد معايير و توفير إرشادات للرقابة على الجودة. أمّا في ما يتعلق بأحدث الإصدارات و المتعلق بالرقابة على جودة المراجعة فقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين [58]:

- معيار ممارسة الرقابة على جودة المراجعة و التوكيد و الخدمات المرتبطة بها و الصادر في ماي 2003 حيث تم العمل به إبتداءا من جانفي 2005.
- المعيار الدولي ISA 220 و الذي بدأ تنفيذه إبتداءا من جانفي 2005 و الذي يهدف إلى تحديد معايير و توفير إرشادات للرقابة على الجودة. و يتضمن المعيار العناصر التالية [59]:

[56] AICPA,Statements on quality control standards,Auditing standards board,January 2000.

[57] محمد حميدات،تقييم جودة تدقيق الحسابات في الأردن و العوامل المحددة لها:دراسة ميدانية،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،الأردن،2002، ص ص:21-22.

[58] عفاف إسحق أبو زر،منهج الريادة الرقابية في تحسين أداء مكاتب التدقيق في ظل أخلاقيات العمال بالمؤسسات العربية،المؤتمر العالمي الدولي السنوي العاشر،جامعة الزيتونة،26-29 أفريل 2010 الأردن،ص12.

[59] Norme International d'Audit 220,Version 29 Juin 2006. IFAC,Traduction :CNCC-IRE.

1. المتطلبات المهنية و يكون ذلك بالإلتزام بمبادئ الاستقلالية و النزاهة و الموضوعية و السرية و الأخلاقيات المهنية؛
2. المهارة و الكفاءة؛
3. توزيع المهام؛
4. التشاور؛
5. قبول و إنهاء العلاقة مع العملاء؛
6. المراقبة .

ثم قام مجلس المعايير الدولية للمراجعة و التأكيد IAASB التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بقرار إعادة صياغة المعيار الدولي لرقابة الجودةISQC1 بالتزامن مع المعيار الدولي للمراجعة ISA 220 لأن كلا المعيارين يحمل عنوان الرقابة على الجودة. حيث أصبح المعيار الدولي لرقابة الجودة يتعلق بالشركات التي تباشر أعمال المراجعة و التأكيد و الخدمات ذات الصلة، أما المعيار الدولي للمراجعة و المتعلق بالرقابة على الجودة ، أصبح متعلق بالرقابة على عملية مراجعة القوائم المالية التاريخية .

إن المعيار الدولي لرقابة الجودة ISQC 1 يحدد المتطلبات التفصيلية لمكتب المراجعة وذلك لتطوير الإجراءات و السياسات و المتصلة ب[60]:

1. مسؤولية القيادة؛
2. متطلبات أخلاقية؛
3. القبول و الاستمرار مع العميل؛
4. الموارد البشرية؛
5. أداء العمليات؛
6. المراقبة .

## 4 .4. إرشادات مجمع القانونيين بانجلترا و ويلز ICAEW[61]

ساهم معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا و ويلز أيضا بإعداد برنامج لرقابة جودة الأداء المهني في عام 1991. و الذي أقرته وزارة التجارة و الصناعة و هو ملزم لمكاتب المراجعة في كلا الدولتين .

[60] Muhammad Asif LQBAL,Seminar Quality control Review,The Institute of Chatered Accountants of Pakistan,Lahor 15 Aout 2007.

[61] محمد علي جبران،العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن،الندوة 12 لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة"مهنة المحاسبة في المملكة العربي الواحد و العشرون"،18-19 ماي 2010،ص 16.

أهم العناصر التي شملها هذا البرنامج هي : الاستقلال و النزاهة المهنية ، التوظيف ، الفحص الداخلي، الإلتزام بشروط التسجيل ،التعليم و التدريب و التطوير ، الاستشارة و تجنب ما قد يؤدي إلى عدم موضوعية الأداء .

## 4 .5. إرشادات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA [62]

أما على المستوى العربي فتعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أول جمعية مهنية لمراجعة الحسابات أصدرت في عام 1994 برنامجًا لمراقبة جودة الأداء المهني للمحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية. يليها بعد ذلك إصدار المعهد المصري للمحاسبين للقانونيين سنة 1996 . ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق درجة مقبولة من الالتزام بالمعايير المهنية والأنظمة ذات العلاقة التي تحكم تقديم خدمات المحاسبة والمراجعة للعملاء وذلك بهدف الارتقاء بمستوى المهنة.

وهناك نوعان من الفحص أو التفتيش تخضع له مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية:

**النوع الأول** : يتمثل في مراجعة دورية سنوية تتطلب من مكاتب المراجعة استيفاء مجموعة من المستندات وتوفير معلومات عن ملاك المكتب ، الشركاء،المديرين، الموظفين، العملاء وطبيعة الخدمات التي يقدمها المكتب . ويجب تقديم هذه المستندات وتوفير المعلومات خلال تسعين يومًا من نهاية السنة المالية لمكتب المراجعة إلى السكرتير العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والذي بدوره يقوم بتحويلها إلى لجنة مراجعة الجودة قد تقوم إذا تطلب الأمر بتشكيل فريق لفحص نواحي القصور. وبناء على نتائج الفحص تقوم لجنة مراجعة الجودة برفع توصياتها إلى السكرتير العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

**النوع الثاني:** يتمثل من الفحص أو التفتيش ، والتي تتضمنه برامج مراجعة جودة عمليات المراجعة، في فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية للجودة التي تطبقها مكاتب المراجعة . وهذا النوع من التقييم يتم من خلال فريق خاص يعين ويراقب من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويؤدى هذا التقييم كل ثلاث سنوات لمكاتب المراجعة التي تمارس عمليات مراجعة لشركات القطاع العام، أوكل خمس سنوات لمكاتب المراجعة التي تقدم خدماتها لشركات القطاع الخاص .

[62] http://www.socpa.org.sa/Pdf/strategic_plan_summary.pdf page consultée le :10/06/2011

## خلاصة و إستنتاجات الفصل

بعد دراستنا لفصل الإطار العام لجودة المراجعة تبيّن لنا أنّ :

- المراجعة خدمة و بالتالي يصعب قياسها و تحديدها ، إلى جانب تعدد الأطراف التي تستفيد و تهتم بالخدمة و بالتالي كل طرف ينظر لها بمنظوره الخاص ما يحدث فجوة في التوقعات ؛

- يوجد العديد من المتغيرات التي تؤثر على جودة المراجعة ،و بالتالي قمنا بتقسيم هذه المتغيرات إلى عوامل مرتبطة مكتب المراجعة و أخرى مرتبطة بعملية المراجعة و أخيرا عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية و هذا من أجل تبسيط الدراسة؛

- جودة المراجعة تحقق العديد من المزايا، لذا وجب على القائمين بشؤون المهنة تطوير أداء المهنيين و تحسين ظروف العمل إلى جانب ضبط المهنة ؛

- تعرضنا إلى بعض تجارب الدول في مجال الرقابة على جودة خدمات مكاتب المراجعة و لاحظنا أن الجزائر متأخرة في هذا الميدان رغم أن هناك عديد من الدول العربية على غرار مصر و السعودية ، الذين طبقوا هذا البرنامج منذ التسعينيات.

# الفصل الثاني

# تحليل و تقييم مخاطر المراجعة

لا يمكن إنكار المهمة الخطيرة التي يقوم بها محافظ الحسابات في سبيل أداء واجبه المهني على أكمل وجه ، لذا دائما ما يسعى إلى تبني منهجية مراجعة تحقق له تعادل بين مخاطر المراجعة و تكلفة عملية المراجعة و الذي يسعى من خلال هذا التكافؤ تحقيق أقصى درجة من الكفاءة و الفعالية ، و يعدّ مدخل المراجعة على أساس المخطر أحد أهم التطورات الحديثة في مجال المراجعة .

إتسع نطاق مسؤوليات محافظ الحسابات في السنوات الأخيرة في إكتشاف الأخطاء و التحريفات الجوهرية و خاصة مع ظهور بيئة تكنولوجيات المعلومات و الإتصال ، و أصبح من الضروري بالنسبة لمحافظ الحسابات في عملية تخطيط مهمة المراجعة القيام بتقدير و تحليل المخاطر و إعطاءها أهمية كبيرة ، حيث أنّ التقدير الجيّد لتلك المخاطر يساهم في نجاح عملية المراجعة .

## المبحث الأول: ماهية و أنواع مخاطر المراجعة

**1 . مفهوم مخطر المراجعة** :عرّف الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وفق المعيار الدولي للمراجعة ISA 400 تحت عنوان تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية ، مخاطر المراجعة بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية".كما عرّفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA بناءا على مشروع معيار خطأ المراجعة و الأهمية النسبية بأنها "إحتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش أو أخطاء هامة ".

و قد قام Elliot et Rogers عام 1972 بتصنيف مكونات المخطر النهائي للمراجعة إلى نوعين هما[1]:

- مخطر ألفا و يمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية و هي لا تتضمن خطأ جوهريا، و يطلق عليها أيضا مخاطر الرفض غير الصحيح .
- مخطر بيتا و يمثل المخاطر المترتبة على قبول القوائم المالية و هي تتضمن خطأ جوهريا ، و يطلق عليها مخاطر القبول غير الصحيح .

ينتج الخطأ الأول نتيجة الرفض غير الصحيح للقوائم المالية، و يتعلق هذا الخطأ بكفاءة محافظ الحسابات، و قد يترتب على هذا النوع من الخطأ قيام محافظ الحسابات باختبارات إضافية و التوسع في الفحص في حين تكون هذه القوائم المالية سليمة، مما يسبب زيادة جهد و تكاليف عملية المراجعة.

أما الخطأ الثاني يظهر نتيجة القبول غير صحيح للقوائم المالية، و يتعلق هذا الخطأ بفعالية عملية المراجعة. و من الأهمية بمكان أن تأخذ فعالية عملية المراجعة بعين الاعتبار من حيث الأهمية لأن عدم الفعالية يؤدي إلى إبداء رأي خاطئ عن القوائم المالية محل المراجعة .

مخاطر تعبير محافظ الحسابات عن رأي متحفظ لقوائم مالية سليمة أمر نادر الحدوث من الناحية العملية، حيث أنه قبل التحفظ في تقرير المراجعة فإن محافظ الحسابات سوف يحتاج لأسباب و أدلة إثبات قوية لإجراء ذلك ، و مثل تلك الأسباب قد يتطلب تبريرها لمديري المؤسسة ، و لذلك فإن مصطلح مخاطر المراجعة يقصد به في الغالب مخاطر بيتا. و لا شك أنه يعد أكثر خطورة في عملية المراجعة من خطأ ألفا .

[1] إيهاب نظمي إبراهيم ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة و تطور ، مكتبة المجتمع للنشر و التوزيع ، 2009، ص68.

## 1.1. الفرق بين فشل المراجعة و الأعمال و مخاطر المراجعة[2]

إنّ السبب الرئيسي في رفع الدعاوى القضائية من قبل مستخدمي القوائم المالية ضدّ محافظي الحسابات يرجع إلى عدم استيعاب مستخدمي القوائم المالية للفرق بين فشل الأعمال و فشل المراجعة و الفرق بين فشل المراجعة و مخاطر المراجعة .

يحدث فشل الأعمال عندما لا تكون المؤسسة قادرة على دفع ديونها أو عندما لا تتمكن من مقابلة توقعات المستثمرين ، أو بسبب وجود ظروف اقتصادية كالكساد و بعض العوامل الأخرى .

بينما يحدث فشل المراجعة عندما يُعد محافظ الحسابات تقريرا خاطئا كنتيجة عدم تطبيق متطلبات المراجعة المتعارف عليها ،مثل أن يعين محافظ الحسابات مساعدين غير أكفاء مما يؤدي إلى عدم اكتشاف التحريفات ذات أهمية نسبية عالية. و كان من الممكن اكتشاف مثل هده التحريفات لو وجد مراجعين أكفاء.

بصفة عامة لا يمكن توقع إتمام المراجعة مع الكشف عن كافة التحريفات ، حيث أن المراجعة محدودة بمستوى حجم العينة .كما أن الغش الذي يتم إخفاءه بمهارة لا يمكن اكتشافه بسهولة. إنّ معظم حالات فشل عملية المراجعة في الكشف عن التحريفات الجوهرية و إعداد تقرير خاطئ للمراجعة يثير الشك حول ما إذا كان محافظ الحسابات قد بذل عناية مهنية لازمة ، فإذا فشل في بذل هذه العناية يحدث فشل المراجعة ، و في هذه الحالة يجيز القانون للأطراف التي حدثت لها خسائر أن تطالب بالتعويض ، و من الصعوبة بمكان في الممارسة العملية أن يتم تحديد متى يتم فشل المراجعة و من الصعب أيضا تحديد من له الحق في التعويض نتيجة تنفيد المراجعة في ضوء التقاليد القانونية . و على الرغم من ذلك فإن فشل محافظ الحسابات في بذل العناية المعتادة سيؤدي إلى متابعته قانونيا و قد يؤدي إلى تحمل مكتب المراجعة الخسائر.

تواجه مكاتب المحاسبة صعوبات من جرّاء وقوع فشل الأعمال و ليس فشل المراجعة ، و على سبيل المثال إذا تم إعلان إفلاس مؤسسة فمن المتعارف عليه أن يدّعي مستخدمي القوائم المالية بفشل المراجعة و خاصة إذا كان التقرير يوضح فيه رأيه بعدالة القوائم المالية و هذا الخلاف يعرف بفجوة التوقعات.

إن محافظ الحسابات ضامن لسلامة القوائم المالية، و يرى البعض انه ضامن للسلامة المالية للمؤسسة . و يجب أن يقوم القائمين على تنظيم مهنة المراجعة على توعية المستخدمين للفرق بين فشل الأعمال و فشل المراجعة و المخاطر .

[2] امين السيد احمد لطفي ،دراسة متقدمة في المراجعة و خدمات عدم التأكد ، الدار الجامعية ،2007،ص 356.

## 2 . تصنيفات مخاطر المراجعة

انتهجت الدراسات و الأبحاث التي أُجريت في أدبيات المراجعة حول موضوع مخاطر المراجعة إلى محاولة تصنيف مخاطر المراجعة إلى مجموعات لإدراك مفهومها بسهولة. و يمكن تقسيمها من حيث مصدرها ، من حيث مستوى المخاطرة، و من حيث مكوناتها .

### 2 .1. مخاطر المراجعة من حيث مصدرها

**2 .1.1. مخاطر طبيعية** : تظهر هذه المخاطر نتيجة ممارسة النشاط الاقتصادي ، وقد تزداد حدّتها حسب طبيعة النشاط ، المركز المالي للمؤسسة ، حجم المؤسسة ، تكوينها القانوني ، نوع المنتجات و غيرها من العوامل . و تحدد هذه العوامل مستوى و حجم المخاطر.

**2 .1.2. مخاطر غير طبيعية** : هي تلك المخاطر التي تنشأ من الأخطاء و المخالفات، حيث أن الفرق بين الخطأ و المخالفة هو إرادة و قصد المرتكب، فالأخطاء تشير إلى أفعال غير عمديّة أما المخالفات فهي أيضا أخطاء لكن متعمدة .

نشير إلى أنّ مخاطر المخالفات أكثر خطورة من مخاطر الأخطاء، و تكمن الخطورة في قدرة مرتكبيه على إخفائه مما يصعّب على محافظ الحسابات اكتشافه بالمقارنة مع الأخطاء.

### 2 .2. مخاطر المراجعة من حيث مستوى المخاطرة[3]

**2 .2.1. المخاطر العادية** : لا شك و أن عملية مراجعة تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة ، فرغم قوة أدلة الإثبات و بذل العناية المهنية اللازمة إلا أن هناك إحتمال دائم لوجود خطأ أو واقعة غش مهما كان حجمها لا يتم إكتشافها،حيث هناك مؤشرات دالة على وجود مستوى مخطر لكنه عادي و تتمثل هذه المؤشرات في :

- وجود تكامل و توافق بين الإدارة و الموظفين ؛
- عدم وجود مشاكل تمويلية ؛
- أن تكون المؤسسة مستقرة و لا تخضع للتقلبات المفاجئة ؛
- وجود نظام محاسبي جيد و يعمل في ظل رقابة داخلية قوية .

مهما توافرت هذه المؤشرات إلاّ أنه يجب على محافظ الحسابات أن يتحلى دائما بالشك المهني و أن يبذل العناية المهنية اللازمة، و رغم أن الأخطاء تقل في ظل توافر المؤشرات السابقة إلاّ أنّ الغش ممكن أن يحصل و يتم إخفاؤه من قبل مرتكبيه.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص ص : 32-33.

**2 .2.2 .المخاطر غير العادية** : هناك بعض المؤشرات التي تدل على وجود مستوى غير عادي من المخاطر و تتمثل في :

- وجود مشكلات سيولة ؛
- وجود رافعة مالية كبيرة ؛
- وجود إدارة ضعيفة ؛
- وجود جهاز رقابة ضعيف ؛
- سيطرة شخص واحد على مقاليد الأمور بالمؤسسة ؛
- وجود معدل دوران سريع للعمالة بالمؤسسة ؛
- دخول المؤسسة في نزاعات قضائية ؛
- تغيير المراجعين بدون أسباب .

لذلك فإن مدخل محافظ الحسابات أو الإستراتيجية التي سيتبعها سوف تختلف باختلاف مستوى المخاطر، هذا في حالة قبوله لمهمة المراجعة .

## 2 .3. مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها

حدد معيار مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية لعملية المراجعة رقم 47 في ديسمبر سنة 1983 و الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA بأنّ مخاطر المراجعة تتكون من [4]:

- مخاطر ملازمة (حتمية) ؛
- مخاطر الرقابة ؛
- مخاطر الإكتشاف .

**2 .3.1 .المخاطر الملازمة (الحتمية)** : تعرّف المخاطر الملازمة "بقابلية حدوث خطأ مادي مؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى، مع إفتراض عدم وجود رقابة داخلية".

يعتبر المخطر الملازم أحد مكونات مخاطر المراجعة ، حيث يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لعملية المراجعة و إعداد برنامجها أن يقوم بتقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية ، و عند تقديره لهذا النوع من المخاطر عليه أن يستخدم إجتهاده المهني لتقييم عوامل عديدة و التي منها :

[4] http://umiss.lib.olemiss.edu:82/articles/1038070.6602/1.PDF page consultée le 01/09/2011.

**– على مستوى البيانات المالية :**

- أمانة الإدارة ؛
- كفاءة و خبرة الإدارة و التغيرات الحاصلة في الإدارة ؛
- الضغوط غير الطبيعية على إدارة المؤسسة و التي قد تؤدي بمسيري المؤسسة بالتصريح ببيانات مالية خاطئة مثل تلك الضغوط نقص في رأس المال أو فشل الأعمال ؛
- طبيعة عمل المؤسسة و العوامل المتعلقة بالصناعة أو التطور التكنولوجي و تعقيد هيكلة رأس المال و أهمية الأطراف ذات الصلة و عدد المواقع و التوسع الجغرافي لوسائل الإنتاج ؛
- العوامل التي تؤثر على نشاط المؤسسة مثل الحالة الإقتصادية و الثقافية ،طلب المستهلكين،الأعراف المحاسبية .

**– على مستوى رصيد الحساب أو نوع معين من المعاملات :**

- يجب الأخذ بعين الاعتبار البيانات المالية المعرضة للخطأ مثل الحسابات التي تتطلب تسويات في الفترة السابقة أو الحسابات التي تتضمن درجة عالية من التقدير؛
- التعقيد في المعاملات الأساسية كالتقييم و التي قد تتطلب إستخدام خبير ؛
- قابلية بعض الأصول للسرقة و الضياع و الإختلاس خاصة النقدية منها و المخزونات.

بذلك يجب على محافظ الحسابات أن يحرص على تقدير المخاطر الملازمة بدقة لأنها تؤثر بصورة مباشرة و جوهرية على كفاءة و فعالية عملية المراجعة.

**2 .2.3. مخاطرعدم الرقابة** : عرّف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA وفق المعيار SAS 47 سنة 1983 مخاطر الرقابة بأنها "الخطأ الناتج عن حدوث خلل في أحد الأرصدة أو في نوع من العمليات و يكون جوهريا إذا جمع مع خطأ رصيد أو عملية أخرى و لا يمكن منعه أو إكتشافه في الوقت المناسب و يكون ذلك راجع لضعف أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة". و يعتبر مخطر الرقابة دالة لدرجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة [5].

يعتبر مخطر الرقابة مؤشر لفعالية نظام الرقابة و الأنظمة المحاسبية داخل المؤسسة، بحيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي و فعال كلما زاد إحتمال إكتشاف المخالفات و الأخطاء الجوهرية على مستوى العمليات و الحسابات و الأرصدة، و أثناء التخطيط لعملية المراجعة على محافظ الحسابات أن يتأكد بمدى الإلتزام بإجراءات الرقابة اللازمة لمنع حدوث الغش، و كذا تحديد مواطن ضعف و قوة نظام الرقابة الداخلية ،

[5] Blokdjik, J.H , Test of Control ine the Audit Risk Model : Effective ? Efficient ?, International Auditing Journal ,Vol 8, N° 2, PP 185-194 .

و من ثمّ التركيز على هذه الإختلالات ومعالجتها. و كلما كان تقييم محافظ الحسابات دقيق لنظام الرقابة الداخلية كلما قلت مخاطر الرقابة. يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد أيّ نظام رقابة داخلية على الإطلاق قادر على منع الأخطاء و الغش بصفة كلية [6]. و على هذا الأساس على محافظ الحسابات أن يتبع الخطوات التالية عند تقييمه لمخاطر الرقابة لزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية :

– **التقييم الأولي لمخاطر الرقابة** : يكون تقدير مخاطر الرقابة على مستوى عال ، في حالة ما إذا كان النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية ليس على قدر كاف من الكفاءة و الفعالية .

– **توثيق فهم و تقدير مخاطر الرقابة** : على محافظ الحسابات توثيق في أوراق العمل الخاصة بعملية المراجعة الفهم الذي حصل عليه للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة و تقييم مخاطر الرقابة، و هناك عدة طرق شائعة لتوثيق المعلومات المتعلقة بالنظامين كطرق مذكرات الوصف و الاستبيانات و قوائم التحقق،و يجب أن نشير إلى أن عملية التوثيق تتأثر بحجم و تعقيد المؤسسة و طبيعة النظام المحاسبي و الرقابي الخاص بها .

– **إختبارات الرقابة** : تُجرى الإختبارات لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص تصميم النظام المحاسبي و الرقابي و كيفية عمل الرقابة الداخلية . و كلما إنخفض تقدير مخاطر الرقابة كلما حصل محافظ الحسابات على دليل بأن النظام المحاسبي و الرقابي قد صُممما بشكل مناسب و أنهما يعملان بفعالية .

– **نوعية و توقيت أدلة الإثبات** : هناك بعض الأدلة التي يحصل عليها محافظ الحسابات تكون أكثر موثوقية من غيرها. ومن خلال الملاحظات و الاستفسارات يستطيع الحصول على أدلة مناسبة، إلا أن هذه الأدلة تتصل فقط بالوقت الذي طبق فيه الإجراء ، عند ذلك على محافظ الحسابات أن يطبق إختبارات قادرة على توفير أدلة لفترات زمنية أخرى .

– **التقييم النهائي لمخاطر الرقابة** : قبل الانتهاء من عملية المراجعة، و بناءا على نتائج الإجراءات الجوهرية و أدلة الإثبات التي حصل عليها محافظ الحسابات . عليه دراسة فيما إذا كان تقييم مخاطر الرقابة صحيح ومؤكّد .

[6] Graham ,L.E , Audit risk Part 3, CPA journal ,Vol 55,N° 10, pp : 36-43.

**الشكل(1.II)** – تحديد الحجم الأمثل لنفقات الرقابة الداخلية

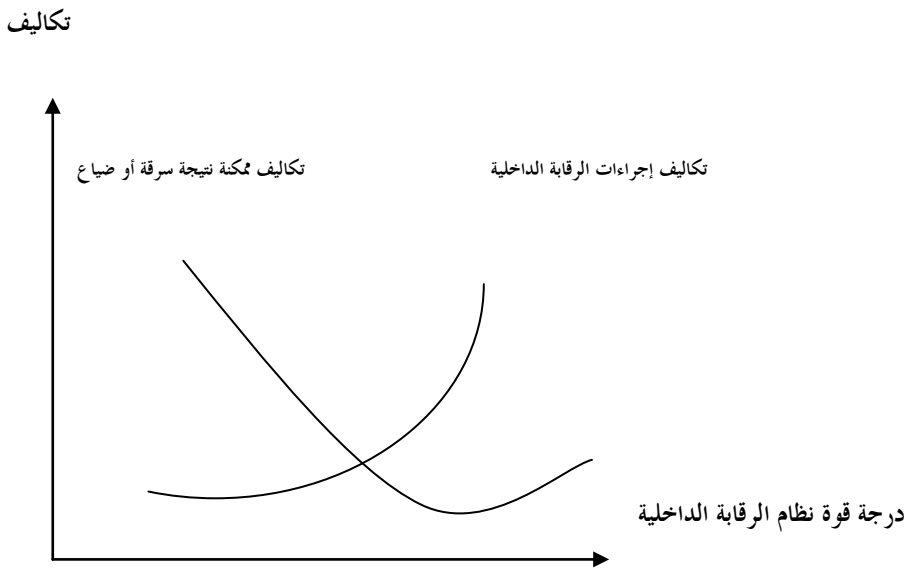


**المصدر** : عصام الدين السائح خرواط،إدارة المراجعة على أساس الخطر،مجلة ساتل،جامعة الجبل الغربي ليبيا،2009، ص 16.

يمثل **الشكل رقم (1.II)** الحجم الأمثل لنفقات الرقابة الداخلية، حيث يمثل المحور الأفقي درجة قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية و المحور العمودي التكاليف التي تتحملها المؤسسة و التي لها علاقة بنظام الرقابة الداخلية ، و بالتالي يتحدد الحجم الأمثل لنفقات الرقابة الداخلية عند تقاطع منحى تكاليف إجراءات الرقابة الداخلية مع منحى تكاليف السرقة و الضياع، عند هذه النقطة تكون تكاليف السرقة و الضياع أقل ما يمكن و ذلك في حدود إجراءات التي اتخذها المؤسسة . و إذا ما أرادت المؤسسة تخفيض تكاليف الضياع و السرقة إلى أقل حدّ أقصى ، فإنه يجب عليها أن تتحمل تكاليف كبيرة من إجراءات الرقابة الداخلية ، و بالمقابل إذا قللت المؤسسة من درجة قوة و فعالية نظام الرقابة الداخلية فإنها ستتحمل تكاليف قليلة من إجراءات الرقابة الداخلية و بالتالي زيادة خطر الضياع و السرقة .

**2 .3.3. مخاطر عدم الإكتشاف** : عرّفها الإتحاد الدولي للمحاسبين على أنها " المخاطر التي لا يمكن أن تكتشفها إجراءات محافظ الحسابات التحقيقية في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع العمليات ".

و عرّفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA "هي مخاطر ألاّ يكتشف محافظ الحسابات وجود غش أو أخطاء هامة في أحد التأكيدات "

إن مستوى مخاطر عدم الإكتشاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالإجراءات التي يطبقها محافظ الحسابات، و يؤثر تقييم مخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة على طبيعة و توقيت و مدى الإجراءات المطبقة للتقليل من مخاطر الاكتشاف .

و في هذا الصدد على محافظ الحسابات أن يراعي :

- طبيعة إجراءات التحقق و نذكر على سبيل المثال الحصول على تأكيدات المصادقة من خارج المؤسسة بدل من الإختبارات الموجهة لأطراف داخل المؤسسة كالحصول على تأكيدات رصيد المورد ؛
- توقيت إجراءات التحقق مثل القيام بالتحقيق في نهاية الفترة بدل إجراءها في وقت مبكر ؛
- مدى إجراءات التحقق و مثل ذلك استعمال عينة بحجم أكبر .

لكن ما يجب التنبيه إليه أنّ أغلب محافظي الحسابات يعتمدون على الفحص التحليلي بدل الإجراءات التفصيلية لأنها مكلفة و تتطلب وقت أكثر. حيث أنّ زيادة المنافسة بين مكاتب المراجعة زاد من أهمية تطبيق الفحص التحليلي كوسيلة لتخفيض التكلفة [7].

لمخطر الاكتشاف علاقة عكسية بمدى كفاءة عملية المراجعة ، حيث كلما كانت هناك إجراءات تفصيلية وتحليلية كلما قلّ المخطر. و **الشكل (2-2)** يوضح العلاقة بين مخطر الاكتشاف و إجراءات المراجعة ،و نلاحظ أن ميل منحى الاختبارات التي يقوم بها محافظ الحسابات سالب و أن هناك علاقة عكسية بين الاجراءات التفصيلية و التحليلية التي يقوم بها محافظ الحسابات و مخاطر الاكتشاف،كلما كانت هناك إختبارات قليلة كلما زاد إحتمال لعدم قدرة محافظ الحسابات من إكتشاف أعمال الغش و المخالفات ، بالمقابل كلما كانت هناك إختبارات مكثفة كلما قل مخطر الاكتشاف و زاد إحتمال اكتشاف محافظ الحسابات لأعمال الغش و المخالفات.

### 3 . مخاطر المراجعة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال

شهدت مهنة المراجعة في القرن الماضي و بداية القرن الحالي تطورات كبيرة خاصة على مستوى الممارسة، حيث أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى ظهور أنماط جديدة في مجال الأعمال. و تمثل التجارة الإلكترونية أحد أهم هذه الأنماط. ففي ظل التجارة الإلكترونية أصبح لزاما على المؤسسات أن تتكيف و تعزز مركزها التنافسي مع البيئة الإلكترونية .

[7] Christina MULLIGAN , Nicola INKSTER . The use of Analytical Prodcedures in the United Kingdom , International Journal of Auditing , Vol 3 , N° 2,1999.

تعقد بيئة الأعمال كان لابد أن يصاحبه تطور في مجال مخاطر المراجعة سواءا من جانب المعايير أو فيما يتعلق بمشاكل الممارسة العملية لنموذج مخطر المراجعة و ذلك ما سنتطرق له في العناصر الآتية :

إن بنية نظم المعلومات المحوسبة توجد لما تستخدم المؤسسة الحاسوب في معالجة المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية لعملية المراجعة، وعلى كل مراجع الأخذ بعين الاعتبار كيفية تأثير هذه البيئة على مسار عملية المراجعة، و عليه قد تؤثر هذه البيئة على :

- الإجراءات التي يتبعها المراجع للحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية ؛
- إعتبارات المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة التي تدخل في تقدير المخاطر ؛
- الخطط التي يضعها المراجع لانجاز إختبارات الرقابة و إجراءات التحقق .

على المراجع عند تخطيط عملية المراجعة أن يحصل على فهم لأهمية و تعقيد أنشطة نظم المعلومات المحوسبة، و فيما إذا كانت تؤثر على المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة .

و فيما يلي الخصائص المميزة للرقابة الداخلية في بنية نظم المعلومات المحوسبة و ذلك حسب معيار المراجعة الدولي ISA 401 :

- إفتقار آثار المعلومة ؛
- المعالجة المتماثلة للمعلومات ؛
- عدم الفصل بين الوظائف ؛
- إحتمال الأخطاء و عدم الانتظام ؛
- إيجاد أو تنفيد المعاملات ؛
- إحتمال استعمال طرق المراجعة باستخدام الحاسوب .

إن هذه الصفات التي تميز الرقابة الداخلية في بنية نظم المعلومات المحوسبة تؤثر على تقييم المراجع للمخاطر كما يلي :

- قد تنتج المخاطر نتيجة قصور في نشاطات لنظم المعلومات المحوسبة كتطوير البرامج و الصيانة و أنظمة التشغيل و تدابير الأمن ؛
- يمكن أن تكون بعض المعاملات عرضة لأعمال الغش من قبل المستعملين أو موظفي نظم المعلومات المحوسبة ؛
- سهولة الوصول إلى المعلومات ؛
- غياب في بعض الأحيان مستندات المدخلات.

على محافظ الحسابات أن تكون ليده معرفة كافية لبنية نظم المعلومات المحوسبة لمساعدته في التخطيط و الإدارة و الإشراف . و على محافظ الحسابات النظر فيما إذا كانت هناك حاجة خلال عملية المراجعة إلى مهارات متخصصة ، و بالتالي يطلب المساعدة من أحد المهنيين الحائزين لمثل هذه المهارات .[8]

## 4 . إعتبارات الأمور البيئية عند تقدير مخاطر المراجعة[9]

زاد إهتمام المؤسسات بالأمور البيئية لما لها من تأثيرات جوهرية في حالات على القوائم المالية. حيث هذا الموضوع أصبح يثير إهتمام مستخدمي البيانات المالية ، و عندما تكون الأمور البيئية مهمة لمؤسسة ما فقد تظهر هناك مخاطر بوجود أخطاء جوهرية و من ضمنها إفصاح غير كاف في البيانات المالية، و بالتالي على مراجع الحسابات أن يراعي هذه الظروف .

على المراجع الأخذ بعين الاعتبار للأمور التالية و ذلك حسب البيان الدولي 1010 في الفقرات (7-8-9) :

- التأكد من إلتزام المؤسسة بالقوانين و الأنظمة المتعلقة بالبيئة، و إدراك المراجع بأن عدم الإلتزام بهذه القوانين و الأنظمة يؤثر جوهريا على البيانات المالية ؛
- عند وضع خطة المراجعة الشاملة يقوم المراجع بتقييم المخاطر الملازمة و يستخدم إجتهاده المهني لتقييم العوامل المرتبطة بهذا التقييم المتعلق بالأمور البيئية . وعندما لا يملك المراجع الكفاءة اللازمة فقد يحتاج إلى إستشارة من خبراء البيئة و المهندسين .

و فيما يلي بعض الأمثلة للمخاطر البيئية على مستوى البيانات المالية :

- التأثيرات المحتملة للزبائن لمتطلبات بيئية محددة من قبل الزبائن و ردود أفعالهم الممكنة ؛
- في حالة إعتقاد المراجع بأن المخاطر البيئية تشكل جزءا هاما من المخاطر الملازمة ، فإن عليه ربط هذا التقدير من أرصدة الحسابات المهمة .

و فيما يلي مثال للمخطر البيئي على مستوى رصيد الحساب :

- مدى إعتماد رصيد الحساب على تقديرات محاسبية تتعلق بالأمور البيئية ( مثلا قياس مخصصات بيئية لإزالة الأرض و إصلاح الموقع مستقبلا ) .

[8] International Federation of Accounting,ISA 620,Using thr work of an Expert .

[9] International Federation of Accounting , ISA 1010 : The consideration of Environmental Matters in the Audit of Financial Statements .

و على المراجع أن يفهم و يقيم بنية و إجراءات الرقابة الداخلية لكي يستطيع أن يقدر مخاطر الرقابة المتعلقة بالأمور البيئية .

حسب الفقرة 32 للبيان الدولي 1010 "يعتبر محافظ الحسابات غير مسؤول ، و لا يمكن أن يعد مسؤول عن منع عدم الإلتزام بالقوانين و الأنظمة البيئية، و أنّ إكتشاف إمكانية خرق القوانين و الأنظمة البيئية هي عادة أبعد من المهارات المهنية للمراجع. و مع ذلك ، فإن عملية المراجعة يجب أن تنفذ مع وجود الشك المهني و مدركا أنّ عملية المراجعة فيما إذا كانت المؤسسة ملتزمة بالقوانين و الأنظمة البيئية ذات العلاقة، و أنّ عدم الإلتزام بها يؤدي إلى وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية " .

**الشكل رقم( 2.II)** – العلاقة بين مخطر الاكتشاف و إجراءات المراجعة

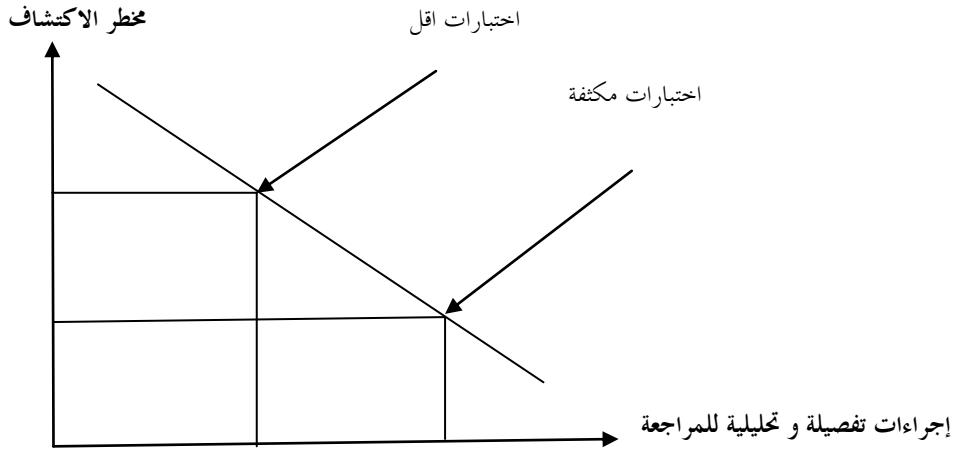


من تصور الطالب

## 5 . العلاقة بين الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة

تتم مناقشة أطر إعداد التقارير المالية في كثير من الأحيان على ضوء و مفهوم الأهمية النسبية، و يمكن أن نُعرّف الأهمية النسبية في إطار إعداد و عرض البيانات المالية حسب المعيار الدولي للراجعة ISA 320 و المعنون بالأهمية النسبية في تخطيط و إجراء عملية المراجعة بأنها " المعلومات تكون ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات ".[10]

هناك علاقة واضحة بين الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة، و يجب على محافظ الحسابات أن يولي اهتمام خاص بها وهو بصدد التخطيط لأعمال المراجعة .

[10] International federation of accountants ,ISA 320 " Materiality in planning and performing an audit ,april 2009.

عند إجراء مراجعة البيانات المالية يجب على محافظ الحسابات الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من أية تحريفات جوهرية، سواءا كان ذلك بسبب الغش أو الأخطاء .

على محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقة العكسية بين مخاطر المراجعة و الأهمية النسبية و ذلك عندما يقدر طبيعة و توقيت و مدى إجراءات المراجعة. فإذا حدد مثلا مستوى قليل من الأهمية النسبية على مستوى أرصدة الحسابات ،فإن مخاطر المراجعة تزداد و على إثر ذلك سوف يحدد محافظ الحسابات [11]:

- ماهي الحسابات التي سيتم اختبارها ؛
- تحديد ما إذا كان سيستخدم الإجراءات التحليلية ؛
- تحديد ما إذا كان سيعتمد على المعاينة .

على محافظ الحسابات أن يحتاط عند تحديده لمستوى الأهمية النسبية للعناصر التالية :

- تحديد مستوى منخفض للأهمية النسبية قد يؤدي إلى فشل عملية المراجعة و تحمّل مزيدا من المخاطر؛
- تخفيض مستوى الأهمية النسبية مع ثبات مخطر المراجعة المقبول قد يؤدي إلى زيادة أدلة الإثبات المخططة ؛
- إن تخفيض مستوى الأهمية النسبية قد يؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة (موازنة الوقت) ؛
- إن تحديد مستوى مرتفع من الأهمية النسبية يؤدي إلى عدم إكتشاف أخطاء قد تكون جوهرية .

## 5 .1. العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر المراجعة

**5 .1.1. نموذج مخطر المراجعة[12]** : يستعمل نموذج مخطر المراجعة عند التخطيط لجمع أدلة الإثبات، حيث يعتبر فهم و إلمام محافظ الحسابات للنموذج أمر أساسي للتخطيط لعملية المراجعة و التقدير الجيد لحجم أدلة الإثبات التي يجب جمعها في كل دورة من دورات العمليات المالية .

و يكتب نموذج مخاطر المراجعة كما يلي :

[11] عبد الوهاب نصر علي ،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة (الجزء الأول) ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2009 ، ص 330.

[12] الفين أرينز و جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 333-335.

$$خ م ق = خ ك * خ ح * خ ر$$

خ م ق : مخطر المراجعة المقبول

خ ك : مخطر الاكتشاف

خ ح : المخطر الحتمي

خ ر : مخطر الرقابة

يعد مخطر المراجعة الذي يمكن قبوله مؤشرا لمدى رغبة محافظ الحسابات في قبول وجود تحريف في ظل الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد إنتهاء المراجعة و إصدار تقرير نظيف. و عندما يقدّر محافظ الحسابات مستوى منخفض من مخطر المراجعة الذي يمكن قبوله، يعني ذلك أنه يرغب في أن يكون متأكد بشكل أكبر من عدم وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية .

إلا أن تحديد المخطر بصفر يعني وجود تأكد كامل و هذا ما يخالف بيئة عمل المراجعين،حيث أنهم يزاولون نشاطهم في بيئة عدم التأكد،أما تحديد المخطر ب 100% يعني عدم التأكد الكامل، ولا يُعد التأكد الكامل لدقة القوائم المالية أمر عمليا من الوجهة الإقتصادية، حيث لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يضمن عدم وجود أخطاء و غش .

### 5 .2. العلاقة بين تقييم المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة

وضح المعيار الدولي ISA 400[13] الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في الفقرة 40 ، العلاقة بين تقييم المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة، و بيّن أنّ تصميم إدارة المؤسسة لنظام محاسبي و لنظام رقابة داخلية يمنعان و يصحّحان الأخطاء الجوهرية. و أنّ أيّ محاولة لقيام محافظ الحسابات بتقدير منفصل للمخطرين قد يتسبب في تقدير غير مناسب لحجم المخطر المقبول. لذلك يجب القيام بتقدير مشترك.

[13] http://www.sqarra.com/pdf/iaudits/400.PDF

**الجدول رقم(1.II)** – العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر المراجعة

| | | تقدير المراجع لمخاطر الرقابة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | مرتفع | متوسط | منخفض |
| **تقدير المراجع للمخاطر الملازمة** | مرتفع | مخطر الاكتشاف أكثر انخفاضا | مخطر الاكتشاف أدنى انخفاضا | مخطر الاكتشاف متوسط |
| | متوسط | مخطر الاكتشاف أدنى انخفاضا | مخطر الاكتشاف متوسط | مخطر الاكتشاف أعلى |
| | منخفض | مخطر الاكتشاف متوسط | مخطر الاكتشاف أعلى | مخطر الاكتشاف الأعلى |

**المصدر** : المعيار الدولي للمراجعة رقم 400 على الموقع :http://www.sqarra.com/pdf/iaudits/400.PDF

الجدول أعلاه يبين كيفية تباين المستوى المقبول لمخطر الإكتشاف و المبني على أساس تقديرات المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة. و نميّز المساحات المضللة التي تتعلق بمخاطر الإكتشاف. حيث نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الإكتشاف و بين المستوى المشترك للمخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة. مثلا عندما يكون تقدير المخاطر الملازمة و الرقابة منخفض، فإن المستوى المقبول لمخاطر الإكتشاف يكون مرتفع و ذلك لتقليل مخاطر المراجعة إلى المستوى المنخفض الذي يقبله محافظ الحسابات و العكس صحيح .

### 5 .3. علاقة مخاطر المراجعة بأدلة الإثبات :

يجب على محافظ الحسابات القيام باختبارات الرقابة للحصول على أدلة إثبات و المتعلقة بملائمة التصميم و التشغيل الفعّال للنظام المحاسبي و لنظام الرقابة الداخلية، ذلك أنّ أدلة الإثبات تعتبر متغير تابع يدخل في معادلة حساب و تقدير مخطر المراجعة المقدّر .

على محافظ الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات من خلال إختبارات الرقابة كدليل لأي تقدير بأنّ مخاطر الرقابة أقل من المستوى العالي، بحيث كلما انخفض تقدير المخاطر كلما كان لزاما عليه أن يحصل على دليل بأن النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية صممما بشكل مناسب و أنهما يعملان بفعالية (الفقرة 31 من المعيار الدولي ISA 400) .

و إذا ما كانت تقديرات المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة مرتفعة، يجب أن تكون أدلة الإثبات التي يجب على محافظ الحسابات أن يحصل عليها أكثر. و عندما يكون التقدير المشترك للمخاطر الملازمة و الرقابة

مرتفع فإنه يحتاج إلى دراسة فيما إذا كانت إجراءات التحقق تستطيع توفير أدلة إثبات كافية و مناسبة لتخفيض مخاطر الإكتشاف و بالتالي مخاطر المراجعة إلى المستوى المقبول. و عندما يتأكد محافظ لحسابات بأن مخاطر الإكتشاف لا يمكن تخفيضه ،فإنه يتوجب عليه إبداء رأي متحفظ أو حتى عدم إبداء الرأي .

و يمكن أن نقول بأنه كلما قام محافظ الحسابات بجمع عدد كبير من أدلة الإثبات و التي تدعم إبداء رأيه ،كلما انخفض مخطر المراجعة الذي يتم قبوله.

**الشكل رقم (II.3)**– العلاقة بين مخاطر المراجعة و أدلة الإثبات

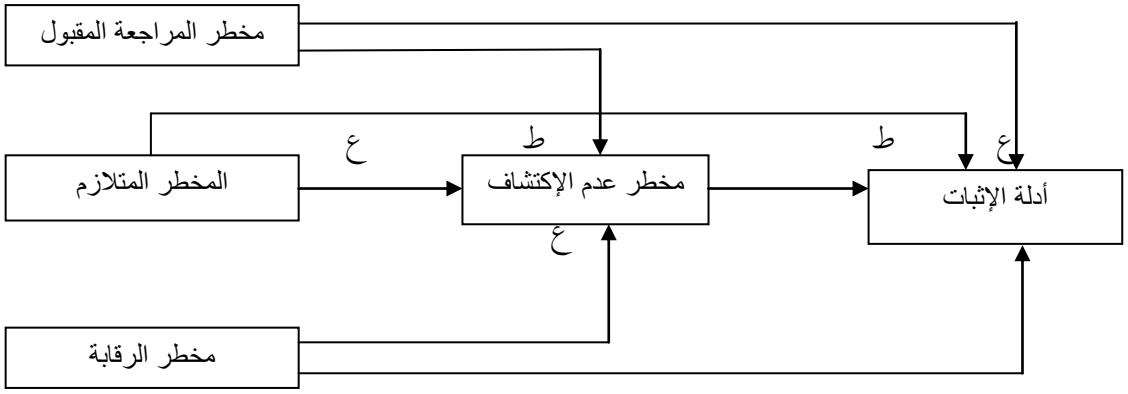


**المصدر** : الفين أرينز و جيمس لوبك ، مرجع سبق ذكره ، ص 344 .

ع : علاقة عكسية

ط : علاقة طردية

## المبحث الثاني : مسؤولية المراجع من الأخطاء و أعمال الغش في ظل معايير المراجعة الدولية

بما أنّ محافظ الحسابات يزاول مهامه في بيئة عدم التأكد فإنه قد يتعرض لمجموعة من المخاطر و التي تجعله مسؤولا أمام أصحاب المصالح، هذه المسؤولية تختلف درجتها حسب حجم الخطأ أو الغش الذي تتعرض له القوائم المالية أو نتيجة لمخالفته للقوانين و التشريعات التي تضبط المهنة .

### 1 . الخطأ و الغش

**1 .1. مفهوم الخطأ و أسبابه** : أشار المعيار ISA 240 أن مصطلح خطأ يشير إلى تحريفات غير مقصودة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو طرف ثالث، و الذي ينتج عنه تحريفات في التقارير المالية، مثل خطأ الكتابة في السجلات المحاسبية، خطأ في تطبيق المبادئ و السياسات المحاسبية و المتعلقة بالقياس ،التصنيف ،العرض و الإفصاح .

كما عرف على أنه" تلك التحريفات غير المتعمدة و التي لا ترتكب بناءا على تخطيط و تصميم سابق و إنما تقع بسبب سهو أو تقصير أو إهمال في أداء الأعمال "[14].

و أهم ما يميز الخطأ هو أنه :

- يؤدي إلى وجود بيانات غير صحيحة إما أن تكون جوهرية أو غير جوهرية ؛
- يحدث الخطأ بدون عمد.

## 2.1. مفهوم و طبيعة الغش

حسب المعيار الدولي ISA 240 يشير الغش إلى فعل مقصود من قبل شخص أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة و الذي ينتج عنه تحريفات في القوائم المالية، و ذلك من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة و غير قانونية. عن طريق :

- التلاعب و التزييف في السجلات المحاسبية ؛
- إختلاس الأصول (النقديات ،المخزون ، الاستثمارات ...الخ ) ؛
- تسجيل معاملات وهمية ؛
- إتلاف السجلات و المستندات .

إن الغش الذي يقتصر على واحد أو أكثر من أعضاء الإدارة أو أولئك المكلفين بنظام الحوكمة داخل المؤسسة يسمى بغش الإدارة. أما الغش الذي يتسبب فيه الموظفين يسمى غش الموظفين، و في كلا الحالتين قد يكون هناك تواطؤ مع أطراف ثالثة.

و قد يأخذ الغش معنى احتيال ، سرقة ، تزوير ، تدليس ، تزييف .

على الرغم من أن الغش يحدث على أي مستوى في المؤسسة، إلا أنه يكون أكبر عند الموظفين المهيمنين الشاغلين لمناصب عليا. و يتميز الغش بالخصائص التالية[15]:

- يكون الغش نتيجة لفعل مقصود ؛
- عادة ما يكون له تأثير هام و جوهري على القوائم المالية ؛
- يمكن أن يكون مرتكبي الغش من صغار الموظفين في المؤسسة كما يمكن أن يكونوا من الإداريين و كبار التنفيذيين ؛

[14] خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات ،الناحية النظرية و العلمية،دار وائل للطباعة و النشر ،عمان ،الاردن،2000،ص 37.

[15] خالد محمد بسام ، الغش في القوائم المالية و حدود مسؤوليات المراجع ، مجلة صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، العدد 68 ، ماي 2011 ، ص 20.

- ممكن أن يكون هناك طرف ثالث في عملية الغش و تزداد صعوبة اكتشاف أعمال الغش كلما زادت الأطراف المتواطئة ؛
- يحدث الغش في البيئة التي يكون فيها نظام الرقابة الداخلية ضعيف .

## 1 .3. مثلث الغش :

إن عملية التنبؤ بالغش يكمن في أن الأفراد الذين يستوفون الشروط الثلاثة لمثلث الغش، من المرجح أن يقوموا به حسب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA.

هذه الشروط الموضحة في **الشكل 2– 4** تتمثل في[16] :

- **الفرصة** : إن ضعف ثقافة المؤسسة و عدم وجود ما يكفي من إجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتقاد بأن الغش لا يمكن كشفه .
- **الدافعية** : غالبا ما تنشأ نتيجة احتياجات فورية مثلا وجود ديون كبيرة للموظف أو رغبة الإدارة في تحقيق أرباح .
- **المنطقية** :هو الاعتقاد بأن العمل الذي يُرتكب لا يعتبر غش أو غير مهم كأن يقول الموظف على سبيل المثال :ليست مشكلة كبيرة و أخذت ما أستحقه فقط .

**الشكل رقم (II.4)–** مثلث الغش

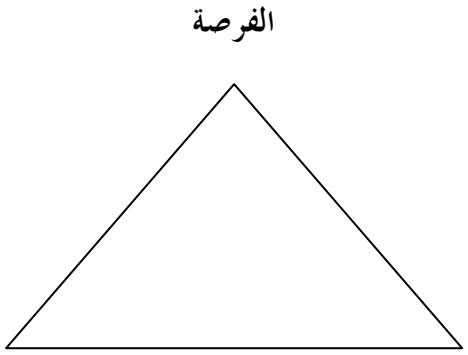


Source : Leonard W . Vona , OP . Cit , P 7.

[16] Leonard W.Vona , Fraud Risk Assessemnt Building A Fraud Audit Program, USA , 2008 , P 7-8.

و هناك ستة أوليات يجب أن تفهم لتطبيق مفاهيم مثلث الغش[17] :

- العناصر الثلاثة لمثلث الغش تتواجد على مختلف مستويات الأفراد ؛
- تتفاوت نسبة عناصر الغش على حسب الظروف الشخصية للأفراد ؛
- توفر عنصر واحد بنسبة عالية يمكن أن يتسبب في إرتكاب الفرد لأعمال الغش ؛
- يمكن لعنصر واحد إذا توفر بنسبة عالية أن يؤدي للانطباع و الاعتقاد بعدم كشف الغش ؛
- تحديد العناصر الثلاثة هو أهم من قياسها ؛
- عوامل مخاطر الغش تنشأ من مصادر داخلية أو خارجية .

## 2 . مسؤولية المراجع من أعمال الغش و الأخطاء

يعتبر محافظ الحسابات على العموم مسؤول بحسب الوسائل و ليس بحسب النتائج و هو مسؤول مسؤولية مدنية و جنائية و مهنية (تأديبية)[18].و مسؤول أيضا مسؤولية شرعية .

### 2 .1. المسؤولية القانونية و الشرعية لمحافظ الحسابات

**2 .1.1. المسؤولية القانونية:** تتفرع المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات إلى :

- **مسؤولية مدنية** : إن محافظ الحسابات مسؤول تجاه العميل و أيضا تجاه الطرف الثالث و يقصد بالطرف الثالث ،الطرف الذي ليس له علاقة تعاقدية مع محافظ الحسابات كالسوق المالي ، مؤسسات الإقراض ..... الخ .

حيث تنبع المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث من إلتزام محافظ الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة في أداء أعماله. و تتمثل مسؤولتيه في تعويض الأضرار التي تصيب العميل أو غيره بسبب تصرفات محافظ الحسابات مثل :

- الإهمال الجسيم ؛
- الغش و التواطؤ .

و لا يمكن أن تقع المسؤولية المادية لمحافظ الحسابات إلاّ إذا توفرت شروط و تتمثل في :

- وجود ضرر ؛
- وجود علاقة سببية بين الضرر و تصرفات المجتمع .

[17] Idem , P 8 .

[18] محمد بوتين ، مرجع سابق ، ص57.

- **المسؤولية الجزائية** : قد يجد محافظ الحسابات نفسه مسؤولا مسؤولية جزائية نتيجة ارتكابه :
  - الغش ؛
  - التواطؤ ؛
  - إظهار معلومات غير صحيحة أو إخفائها .

و تتمثل العقوبات في :

- الغرامة ؛
- السجن .

- **المسؤولية المهنية (التأديبية )** :قد يتلقى محافظ الحسابات إنذارا ، لوما أو التوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى الشطب من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة و عليه أن يحترم [19]:
  - معايير المحاسبة ؛
  - معايير المراجعة ؛
  - قواعد السلوك و الأخلاقيات ؛
  - الأنظمة و التعليمات .

## 2 .1. 2. المسؤولية الشرعية [20]

قبل أن نخوض في موضوع المسؤولية الشرعية لمهنة مراجعة الحسابات، يجب التطرق إلى الأبعاد الشرعية للوظيفة و لها ثلاث جوانب :

**– الجانب الأول – مشروعية الوظيفة** : ينظر إلى مهنة مراجعة الحسابات على أنها نوع من الوكالة بأجر أو نوع من أنواع الإجارة بين متعاقدين، حيث أن هذه الوظيفة لا تتصادم مع القواعد الشرعية لأنه تصرّف لتحقيق المنفعة العامة، و يترتب على ذلك مشروعية ممارسة المهنة و تقاضي الأجر عليها مادامت المنفعة المقدمة في أمور مباحة شرعا .

**– الجانب الثاني – مشروعية موضوع المراجعة:** و يقصد بهذا الجانب نوعية نشاط المؤسسة محل المراجعة ، و يدخل في التحريم كل عمل لمحافظ الحسابات يندرج في إطار التواطؤ و التلاعب، الغش ،التزوير أو ما من شأنه إضاعة حق عام أو خاص، كما أن المساعدة على التهرب على الزكاة أو التهرب من الضرائب و الرسوم الحكومية المشروعة يدخل دائرة المحظور.

[19] محمد فداء بهجت ، المسؤولية الشرعية و القانونية للمحاسب القانوني ،مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني ، الرياض ، 29-31 مارس 2009 ،ص 8.

[20] عبد الرحمان بن صالح الأطرم، المسؤولية الشرعية للمحاسب القانوني ، مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني ، الرياض ، 29-31 مارس 2009 ،ص ص :4- 8 .

و هذا الجانب يضع محافظ الحسابات أمام مسؤولية شرعية و هذا ما يجعلنا ننتقل إلى الجانب الأخلاقي للمهنة .

– **الجانب الثالث – الجانب الأخلاقي للوظيفة** : حظي هذا الجانب بعناية خاصة على مستوى مهنة مراجعة الحسابات ، و هناك معايير أخلاقية لا تتعارض في مضمونها مع ما تتطلبه الشريعة الإسلامية من إلتزام بالصدق و الأمانة و الموضوعية و الثقة والنصح للناس و عدم الغش و التواطؤ في العمليات ، لذلك فإن هناك نصوص شرعية كثيرة و من ذلك قول الله عز و جل " يَا أَيُّهَا الذينَ آمَنواْ اتَّقُواْ اللهَ وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ " و قوله عز و جل " إنَّ اللهَ يَأْمُرُكُم أَنْ تُؤَدُوا الأَمَانات إِلى أَهْلِها و إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُواْ بالْعَدْلِ "و قوله جل من قائل "يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ أُوفُواْ بالعُقُودِ ".

و أيضا إتقان العمل مطلب شرعي لقوله صلى الله عليه و سلم "إنَّ اللهَ يُحبُّ إذاَ عَمِلَ أَحَدُكُم عَمَلاً أَنْ يُتقِنَهُ ". و هذا يقود إلى التنبيه إلى أن التأهيل المهني لممارسي هذه المهنة مطلب شرعي و من يقوم عليها و هو غير مؤهل لها أو كان تأهيله محل شك فإنه قد دخل دائرة المحظور الشرعي .

## 2 .2. مسؤولية محافظ الحسابات في ظل التطورات المهنية

واجه محور مسؤولية محافظ الحسابات العديد من التطورات منذ الكساد العالمي سنة 1929 و حتى صدور قانون أوكسلي سنة 2002. لذلك يمكن أن نعرض تطور مسؤولية المراجع في ظل فترتين هامتين في أدبيات المراجعة و هما مرحلة ما قبل صدور قانون أوكسلي و مرحلة ما بعد القانون .

### 2 .1.2. مسؤولية محافظ الحسابات قبل قانون oxely[21]

قبل صدور قانون 1933 و قانون الأوراق المالية سنة 1934، كان الطلب على خدمات المراجعة يتم بشكل إختياري ، حيث لم تكن هناك قوانين تلزم الشركات على تقديم قوائم مالية مدققة. وبعد أن أصبح إجباريا، بدأت الأسئلة تثار حول مسؤولية محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول القوائم المالية وكذا عن إكتشاف الغش و الأخطاء .

إن المرحلة التي سبقت قانون أوكسلي كانت تمثل مرحلة هيمنة المهنة على تحديد مسؤوليات المراجع ، فكانت المهنة ممثلة ب AICPA، حيث كان لها الحق في تحديد مسؤوليات المراجع و لم يكن لهيئة السوق المالي SEC و لا الكونغرس الأمريكي الحق في هذا التحديد، بحيث كانت هذه المرحلة تمثل الاستقلال الكامل للمهنة .و يمكن أن نقسم مرحلة قبل صدور قانون أوكسلي إلى المحطات التالية :

[21] محمد بن عبد الله آل عباس ، مسؤوليات المراجع و التطورات المهنية الحديثة ، مجلة صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، العدد 60 ، 2009 ، ص 28 .

مرحلة المسؤولية عن العرض العادل فقط وبدأت منذ صدور قانون 1933 و إنشاء SEC و ظهور عدد من الفضائح المالية موازاة مع تقديم المراجعين لتقارير نظيفة. إنطلاقا من هذه النقطة بدأت التساؤلات تثار حول مسؤولية محافظ الحسابات في إكتشاف الغش و طرحت التساؤلات التالية :

هل يمكن إعتبار القوائم المالية معروضة بشكل عادل عند فشله من إكتشاف أعمال الغش ؟ حيث كان رد ممثلي المهنة بأن المراجع مسؤول عن الغش الذي يحدث من خلال تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها ، وبالتالي يكمن الفشل في تطبيق معايير المراجعة و ليس فشله في إكتشاف الغش .

مع كثرة الفضائح في فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي مثل قضية National Equity Funding ، Student Marketing. تزايدت الأسئلة لمحافظ الحسابات من أعمال الغش و عن الدور الحقيقي لمهنة المراجعة و ظهر هناك تساؤل آخر حول ماهية القيمة التي أضافها محافظ الحسابات للقوائم المالية إن لم يتمكن من إكتشاف أعمال الغش .

في كـــل هذا الزخم أقرّت AICPA إنشاء لجنة عرفت باسم لجنة كوهين Commission Cohen ، لدراسة مسؤوليات محافظ الحسابات سنة 1974 و هدفت إلى تحديد حجم الفجوة بين محافظي الحسابات و المجتمع فيما يتعلق بمسؤوليته .

مع نهاية السبعينيات ، تزايدت الشكوك حول إستقلال محافظي الحسابات خاصة مع تزايد المنافسة بينهم و ظهور عمليات المراجعة مع تقديم خدمات الإستشارة MAS ، ومع هذه الشكوك بدأ الحديث عن الحاجة إلى تدخل فيدرالي في تنظيم المهنة .

### 2 .2.2. مسؤولية محافظ الحسابات بعد قانون oxely [22]

مع بداية القرن الواحد و العشرين ظهرت على السطح أكبر الفضائح المالية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية و في العالم ، حيث أعلنت شركة أنرون الإفلاس و تبعتها شركات عالمية أخرى مثل wordcom و تعرضت الأسواق المالية لهزة عنيفة و تراجعت الثقة في القوائم المالية و في قدرات محافظي الحسابات على الوفاء بالتزاماتهم ، و تعرضت مهنة المراجعة إلى انتقادات حادة ألقت بضلالها على مسؤولية المراجعين .

[22] مرجع سابق ، ص 30 .

### 3.2.2. التحول من مدخل التشريع الذاتي إلى مدخل الشراكة مع المجتمع

أهم انعكاسات الفضائح المالية كان صدور قانون أوكسلي SOX 2002 و الذي حمل في طياته تغييرات جوهرية حول قضايا المحاسبة و الرقابة، حيث أُنشئت هيئة جديدة تعرف بمجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة و المراجعة العامة PCAOB و حملت إجراءات صارمة خاصة في موضوع الرقابة الداخلية .

فبظهور PCAOB على الساحة التشريعية ، أصبح المجتمع ممثلا ب SEC و الكونغرس و يشاركون المهنيين في تحديد هذه المسؤوليات. و قد أقرت PCAOB من خلال المعيار رقم 2 تفسير التأكيد المعقول بأنه أعلى حد ممكن من التأكيد قبل التأكيد المطلق [23].

ثم صدر المعيار SAS 99 عن AICPA بعنوان اعتبارات الغش في مراجعة القوائم المالية، و الذي تم من خلاله الاحتفاظ بالتأكيد المعقول لكنه أضاف عدد من الإجراءات و تتمثل في :

- المحافظة على الشك المهني ؛
- ممارسة العصف الذهني ؛
- تقسيم عوامل خطر الغش .

و في عام 2004 بدأ IAASB برنامج ضخم و شامل لتعديل و إعادة إصدار المعايير الدولية للمراجعة $ISA_s$ سميّ Clarity Project .و في هذا الإطار أنجز المجلس 36 معيار [24].

في موضوع مسؤوليات المراجع تم إصدار المعيار الدولي للمراجعة ISA 240 بعنوان مسؤوليات المراجع المتعلقة بالغش في مراجعة القوائم المالية، أما في موضوع تعزيز إجراءات المراجعة تم إصدار معيار ISA 315 بعنوان تحديد و تقييم خطر التحريفات الجوهرية من خلال فهم الوحدة و بيئتها .

### 3 . إكتشاف الأخطاء و أعمال الغش

إنّ عوامل الجودة التي تحكم أداء محافظ الحسابات تساعده على اكتشاف الأخطاء و أعمال الغش، بحيث أن احتمالية عدم اكتشاف الغش اكبر من اكتشاف الأخطاء، و يعود سبب ذلك إلى أن الغش يتضمن عادة أعمال مدبرة و مصممة لإخفائه .

لكن حسب الإحصائيات المبينة في **الجدول (II.2)** تبقى المراجعة الخارجية غير فعّالة في اكتشاف أعمال الغش ، و أكدّت عدم الفعالية عن طريق مسح قامت به شركة PRICE WATTER HOUSE

[23] Dan L Gold Wasser ,the Paste and futur of resonable Assurances ,the CPA Journal ,Nov 2005 ,p 29. Consultée la page : ftp://ftp.cba.uri.edu/Classes/Jelinek/Research/Audit%20papers/The%20past%20and%20future%20of%20reasonable%20assurance.pdf

[24] Consulté la page : www.ifac.org

COOPERS & عام 2005 و الذي بيّن لنا الآليات الفعّالة في اكتشاف أعمال الغش في كل من فرنسا و العالم و تم تسليط الضوء على انخفاض دور المراجعة الخارجية كشف أعمال الغش [25].

**الجدول رقم (II.2) –** عوامل كشف الاحتيال و الغش

| آلية اكتشاف الغش | فرنسا | العالم |
|---|---|---|
| نظام إدارة المخاطر/مراجعة داخلية | 39% | 33% |
| إبلاغ (داخلي أو خارجي ) | 29% | 28% |
| عوامل أخرى | 16% | 25% |
| صدفة | 6% | 6% |
| خبرة قضائية | 6% | 6% |
| مراجعة خارجية | 4% | 2% |

**Source** : Romain DUPART, la Fraude et l'Auditeur , le cadre conceptuel des nouvelles techniques de détection des détournements d'Actif , pansard Associés,AICPA International Affiliate , P 2.

و قد ورد في تقرير آخر و الذي أعدته جمعية فاحصي الغش القانونيين ACFE بكندا في جانفي 2004 الذي تمّ من خلاله الإجماع على 90 إجابة كاملة لإعداد هذه الإحصائيات التي تُبين الجهات الأكثر فاعلية في اكتشاف أعمال الغش– **الجدول رقم (II–3)**. و بالرغم من عدم فعالية الرقابة الخارجية إلا أنها تبقى الآلية الأكثر استعمالا من قبل المؤسسات.

**الجدول رقم(II.3)– عوامل كشف الغش**

| آليات كشف الغش | النسبة |
|---|---|
| الإبلاغ | 42,2% |
| الرقابة الداخلية | 18,9 |
| الصدفة | 16,7% |
| فحص داخلي | 13,3% |
| فحص خارجي | 6,7% |
| الشرطة | 4,4% |

**Source** :Association of Certified Fraud Examiniers,la detection des fraudes commises en entreprise au canada ,une etude de ses victimes et de ses malfaiteurs, dominic Peltier-Rivest,2007.

[25] Romain DUPART ,OP. Cit ,p :2.

## خلاصة و استنتاجات الفصل

بعد دراستنا لفصل تقييم و تحليل مخاطر المراجعة تبيّن لنا أنّ :

- ملاحظتنا بأنّ موضوع مخاطر المراجعة خُصص له معيار دولي لما له من أهمية كبيرة في تخطيط أعمال المراجعة، وفي كل مرة يتم التطرق إلى أحد مواضيع المراجعة سواءا أدلة الاثبات أو نظام الرقابة الداخلية أو التقرير إلا و تمّ ربطه بها، إذ بيّنت معايير المراجعة أنّ الأخطاء الجوهرية تنشأ من مصدرين هما الأخطاء و التلاعبات ؛
- يمكن تصنيف مخاطر المراجعة إلى عدة أصناف إلا أن هناك نموذج معتمد و موحد يلقى الاجماع و المتمثل في تصنيف مخاطر المراجعة إلى مخاطر الإكتشاف، مخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة ؛
- كلما تطورت بيئة المراجعة إلاّ و ارتفعت مخاطر المراجعة خاصة فيما يتعلق ببيئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ؛
- إنّ مدخل المراجعة على أساس المخطر يعني تحقيق أقصى كفاءة " تخفيض تكلفة المراجعة " و أعلى فعالية " ثقة عالية بأنّ الأخطاء الجوهرية سوف يتم إكتشافها "، و هذا يبرز من خلال بذل العناية المهنية اللازمة من قبل المراجع في تقييم عناصر المخطر ؛
- رغم عدم فعالية المراجعة الخارجية في كشف المخالفات و الأخطاء الجوهرية، إلا أنها تبقى الآلية الأكثر إستعمالا من قبل المؤسسات .

# الفصل الثالث

# الدراسة الميدانية

مرّت مهنة المراجعة بالعديد من المحطات التاريخية، و كان ارتباطها شديدا بالمتغيرات التي حدثت على مستوى الإقتصاد، إلاّ أنها لم تشهد تطورا كبيرا في الجزائر و لزالت متأخرة مقارنة مع الدول الاخرى، لانعدام إرادة حقيقية في تطوير المهنة، خاصة في غياب سوق مالي نشيط و كفؤ، ممّا انعكس ذلك على ما تقدمه المهنة من خدمات .

تسعى الجزائر جاهدة للخروج من عزلتها و الاندماج مع الاقتصاد العالمي و خاصة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و باعتبار أن النظام المحاسبي جزء من النظام الاقتصادي ، بادرت الجزائر جملة من الإصلاحات مسّت منظومة المراجعة بإصدار قانون جديد يتعلق بمهن الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .

الهدف من هذا الفصل تقديم وصف قدر الإمكان لواقع و بيئة المراجعة في الجزائر من خلال قراءة في النصوص القانونيّة المنظمة و المتعلقة بالمهنة و من خلال أيضا إستقراء لبيئة المراجعة و المحاسبة في الجزائر،إذ لا شك أن تنظيم مهنة المراجعة و المحاسبة ينعكس بالإيجاب على جودة و مخرجات المراجعة، لذلك تناولنا تنظيم مهنة المراجعة من جميع جوانبها .

## المبحث الأول :تطور و تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر

### 1 . المسار التاريخي لمهنة المراجعة في الجزائر

مرّ إقتصاد الجزائر بعدة تطورات ، بداية بالتوجه الاقتصادي المغلق ذو الطبيعة الاشتراكية و التسيير المركزي ، إلى الانفتاح عل العالم الخارجي و تبني إقتصاد السوق .و خلال هذه الفترة سنّت الجزائر مجموعة من القوانين و التشريعات تتوافق و البيئة الاقتصادية ، و من بين هذه القوانين و التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية نجد القوانين المتعلقة بمهنة المراجعة و العمل المحاسبي . و في مايلي تلخيص أهم المراحل التي مرت بها تنظيم المهنة في الجزائر .

**1.1. قبل الاستقلال** : كانت مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر خاضعة لقوانين و تشريعات الإحتلال الفرنسي [1].

**1 .2. الفترة الممتدة من 1962 إلى 1968** : بعد إستقلال الجزائر واجهت جميع المؤسسات الجزائرية مشاكل و فراغ و صعوبة في التسيير و خاصة على مستوى التنظيم و كذا عدم وجود كفاءات و نقص كبير في التأطير ، حيث بقيت مهنة المراجعة و المحاسبة خاضعة للنصوص المستمدة من إتفاقيات إفيان و القانون الأساسي ( les Accords d'Evian et la Loi Fondamentale ) [2].

**1 .3. الفترة الممتدة ما بين 1669 إلى 1990** : مع صدور الأمر 107/69 المؤرخ في 31ديسمبر 1969 و المتعلق بقانون المالية 1970 في مادته 39 ، بدأ التنظيم الفعلي لمهنة المراجعة في المؤسسات العمومية الجزائرية ، حيث تم تكريس الرقابة على الشركات الوطنية أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية من أجل تأمين و حماية أملاك و حق الدولة .

نصت المادة 39 على أنه " يعين وزير المكلف بالمالية و التخطيط محافظي الحسابات في الشركات الوطنية و المؤسسات العمومية الوطنية ذات الطابع الصناعي أو التجاري بقصد تأمين مشروعية و صحة حساباتها و تحليل وضعها الخاص بالأصول و الخصوم ، و يجوز له أيضا أن يعين لنفس الغرض محافظي حسابات في الشركات التي تحوز الدولة أو هيئة عمومية حصة في رأسمالها " [3].

---

[1] هوام جمعة ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009-2010 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010 ، ص18 .

[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] قانون المالية لسنة 1970 و الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 110 ، المادة رقم 39 .

صدر بعدها المرسوم[4] 70-173 المؤرخ في 16 نوفمبر 1970 و يتعلق بواجبات و مهام محافظ الحسابات للمؤسسات الوطنية و الشبه عمومية ، حيث نصت المادة الأولى على أن محافظي الحسابات يقومون بالمراقبة الدائمة و المعينون من قبل وزير المالية و من بين :

- المراقبين العامين للمالية؛
- مراقبي المالية؛
- مفتشي المالية .

يمكن بصفة استثنائية إختيار محافظي الحسابات من بين موظفي وزارة المالية ذوي الكفاءة . و نلاحظ أن محافظي الحسابات كان من موظفي الدولة و هذا ما يتوافق مع السياسة الاقتصادية السائدة في البلد آنذاك و المتمثلة في نمط التسيير المركزي و الموجّه .

بعد ذلك صدر الأمر [5]رقم 71- 82 و المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 و يتضمن تنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسب ، حيث نصت المادة الأولى على شروط ممارسة المهنة و المادة الثانية نصت على أن تتم ممارسة مهنة المراجعة بكل أمانة و موضوعية ، أمّا المادة الثالثة فنصّت على إنشاء مجلس أعلى للمحاسبة و يوضع تحت سلطة وزير المالية ، كما تضمنت المواد ( من 4 إلى 9) إختصاص الخبراء المحاسبين و مجال عملهم ، وحددت المواد ( 10-11-12 ) شروط الدخول للمهنة.

و وضحت المراد (من 22 إلى 40 ) تشكيل و تسيير و اختصاصات المجلس الأعلى للمحاسبة .

حدّد القانون[6] رقم 80 -05 المؤرخ في 01 مارس 1980 ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة ، و حسب المادة 03 من القانون يوضع مجلس المحاسبة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية و هو سلطة ذات صلاحيات قضائية و إدارية مكلفة بمراقبة مالية الدولة و الحزب و المؤسسات المنتخبة و المجموعات المحلية و المؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها و حسب المادة رقم 05 أعطيت للمجلس صلاحيات واسعة في مجال المراقبة ، حيث يقوم بتقييم فعالية التسيير بالرجوع إلى المعايير المقررة ضمن أهداف المخطط المحاسبي الوطني و أيضا بالمقارنة مع المعايير الأخرى للتسيير المحددة على المستوى الوطني أو الدولي و يبدي أي اقتراح أو توجيه من شأنه أن يحسن التسيير المالي أو المحاسبي لأموال الدولة .

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 97 المؤرخة بتاريخ 20 نوفمبر 1970 .

[5] **الجريدة** الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 107 ، المؤرخة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1971،ص ص:1852-1856 .

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 10 المؤرخة في 4 مارس 1980 ، ص 338 .

**1 .4. الفترة الممتدة من 1991 إلى 2009** : إن طبيعة الإقتصاد و احتكار الدولة للحياة الاقتصادية كان سبب في بطؤ تطور مهنة مراجعة الحسابات ، إلى غاية سنة 1988 و هو تاريخ صدور القانون[7] 88 – 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالاستقلالية المالية للمؤسسة العمومية. حيث أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية تخضع للقانون التجاري حسب المادة 03 و يمكن أن تأخذ المؤسسة العمومية الأشكال التالية :

- شركات مساهمة؛
- شركات محدودة المسؤولية ؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري (EPIC) .

و أشار هذا القانون لكيفية ممارسة الرقابة من خلال المواد (من 39 إلى 44 ) .

ثم صدرت عدة تشريعات و نصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة و أهمها قانون[8] 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و يتضمن القانون 9 أبواب و قد بين القانون في بابه الأول و الثاني شروط و كيفيّات ممارسة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد بكل إستقلالية و نزاهة و تنص المادة 05 على إنشاء منظمة وطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و تتمتع بالشخصية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المؤهلين لممارسة المهنة و هذا ما بيّنه الباب الثالث ، أما الباب الخامس من القانون فقد بين مهام كل من الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و شروط التعيين و حالات التنافي بالإضافة إلى الحقوق ، أما الباب السادس فقد حدّد مسؤوليات كل من المهن الثلاث .

في سنة 13 جانفي 1992 صدر مرسوم تنفيذي[9] رقم 92 – 20 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و من اختصاص هذا المجلس حسب المادة 08 :

- حماية المصالح المعنوية و المادية لأعضاء النقابة؛
- تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية؛
- الوقاية من كل النزاعات و الصراعات المهنية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية؛
- السهر على إحترام جميع الأعضاء للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها و كذا النظام الداخلي؛

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 02 المؤرخة في 13 جانفي 1988.
[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 20 المؤرخة في 01 ماي 1991 ، ص ص : 651 - 658 .
[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 03 المؤرخة في 15 جانفي 1992 ، ص 82 .

- تحديد المطالب العادية للمراجعة و الرقابة؛
- إبداء الرأي في المجال المحاسبي و المالي المرتبط بالمؤسسة؛
- المساعدة و النهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري و التطبيقي للأعضاء و تحضير الملتقيات المهنية و تنظيمها و الإشراف عليها و مراقبتها و كذلك المشاركة في مهام التعليم و التكوين و البحث .

في سنة 15 أفريل 1996 صدر المرسوم التنفيذي[10] رقم 96 – 136 و الذي يتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، حيث نصت مادته الأولى على تحديد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية و بينت المراد ( من 18 إلى 21 ) واجبات المهنيّ في علاقاته مع زملائه و المواد ( من 22 إلى 25 ) الواجبات المتعلقة بتأطير المتربصين و المواد ( من 26 إلى 34 ) حقوق المهنيّ في ممارسة مهامه .

ثم بعد ذلك تمّ إنشاء مجلس وطني للمحاسبة (CNC) كهيئة إستشارية لدى وزارة المالية يهتم بشؤون البحث و التطور و التقييس في المجال المحاسبي و ذلك من خلال المرسوم التنفيذي[11] رقم 96 – 318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 .

و بعد ذلك صدرت عدة مراسيم و قرارات تنظم المهنة بما يتكيف مع متطلبات السياسة الإقتصادية .

نشير إلى أن هذه الفترة تعتبر كمحطة تاريخية هامة لتطور مهنة المراجعة و المحاسبة في الجزائر ، حيث أصبحت المهنة حرة و مفتوحة لجميع من تتوفر فيهم شروط ممارساتها دون الرجوع إلى وزارة المالية ، و بذلك تكون قد حققت المهنة مكسب ضخم و المتمثل في شرط الاستقلالية و الحياد .

**1 .5. مع بداية 2010** : بعد الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر و بالتالي تقسيم الهيئة المكلفة بتسيير و تنظيم الممارسين للمهنة ، و إعادة الكثير من الصلاحيات لوزارة المالية التي كانت قد فقدتها بعد صدور القانون 91 – 08 . صدر القانون[12] رقم 10 – 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، و يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط و كيفيّات ممارسة مهن المحاسبة ، كما نصت المادة الرابعة من القانون بإعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة و الذي يكون تحت سلطة وزير المالية و يتولى مهام الاعتماد و التقييس المحاسبي و تنظيم و متباعة المهن المحاسبية و تنص المادة الخامسة من القانون على إنشاء خمسة لجان متساوية الأعضاء و المتمثلة في :

- لجنة الاعتماد؛

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 24 المؤرخة في 17 أفريل 1996 ، ص ص : 04 – 08 .
[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56 المؤرخة في 29 سبتمبر 1996 ، ص 18 .
[12] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 42 المؤرخة في 11 جويلية 2010 .

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الانضباط و التحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية .

وضح هذا القانون في المواد ( من 1 إلى 84 ):

- الفصل بين المهن الثلاثة بإنشاء ثلاث منظمات مهنية مع تحديد مهام كل منظمة؛
- كيفية إعداد التقرير و أنواعه و إبداء الرأي ( مادة 25 من القانون )؛
- تحديد تشكيل شركات الخبرة المحاسبية و محافظة الحسابات و المحاسبة ( من المادة 46 إلى 58 )؛
- تحديد مسؤوليات الخبراء المحاسبين و محـــافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين ( من المادة 59 إلى 63 )؛
- تحديد حالات التنافي و الموانع ( من المادة 64 إلى 74 ) .

بعد ذلك صدرت عدة مراسيم تنفيذية و أوامر تشرح و تُدعّم محتوى القانون 10 – 01 و من بين هذه المراسيم و الأوامر :

- الأمر رقم 10 – 02 المؤرخ في 26 جوان 2010 المعدل و المتمم للأمر رقم 92 – 20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 و المتعلق بمجلس المحاسبة [13].
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 10 – 08 المؤرخ في 27 أكتوبر2010 المتضمن الموافقة على الأمر 10 – 02 المتعلق بمجلس المحاسبة [14].
- صدور عدة مراسيم تنفيذية تحدّد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الإلتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبين و تحديد كيفيّات ممارسة المهنة التضامنية لمحافظة الحسابات و تحديد شروط و كيفيّات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة الخبير المحاسب [15].
- صدور عدة مراسيم تنظيمية تحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعد سيره و كذلك تحديد تشكيلة الثلاث مجالس المتعلقة بالمهن و تحديد تنظيمها و قواعد سيرها ، و كذلك تحديد شروط و كيفيّات الاعتماد لممراسة المهن و تحديد الشروط و المعايير الخاصة بمكاتب المهن الثلاث و كذا مرسوم تنفيذي متعلق بتعيين محافظي الحسابات [16].

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 50 المؤرخة في 01 سبتمبر 2010 .

[14] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 66 المؤرخة في 03 نوفمبر 2010 .

[15] أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 07 المؤرخة في 02 فيفري 2011 للإطلاع أكثر على المراسيم التنفيذية.

[16] أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 11 المؤرخة في 20 فيفري 2011 للإطلاع أكثر على المراسيم التنظيمية .

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 11 – 393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 يحدد شروط و كيفيّات سير التربص المهني و استقبال و دفع أتعاب الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المتربصين [17].

## 2 . تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر

تمّ إعادة هيكلة المنظمات المهنية و الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر و ذلك من خلال تحديد الإطار القانوني لممتهني المهنة ، و لقد تمّ صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها الذي صدر مؤخرا و المتعلق بإعادة تنظيم مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد .

### 2 .1. الهيئات المشرفة على المراجعة

نتطرق في هذا العنصر إلى الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة من حيث مهامها و إشرافها على المهنة قبل و بعد الإصلاحات .

#### 2 .1.1. الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة قبل قانون 10-01

سوف نحاول عرض أهم الهيئات التي كانت تنظم مهنة المراجعة في الجزائر بصفة مقتضبة من خلال القانون رقم 91-08 المنظم لمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، و كان هذا القانون كما سبق أن قلنا محطة تاريخية مهمة لغرض تنظيم مهنة المراجعة و المحاسبة في الجزائر .

**أ . المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين**

تمّ إنشاء المنظمة حسب المادة 05 من القانون 91-08 و التي تتمتع بالشخصية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة المهن حسب شروط التنظيم ، و تكلف المنظمة حسب المواد 09-10-11 ب :

- السهر على تنظيم المهنة و حسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها و استقلاليتهم؛
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل و الإيقاف و الشطب من جدول المنظمة؛
- التأكد من نوعية الأداء المهني و الأشغال التي ينجزها الأعضاء و ذلك بالتأكد من احترام أخلاقيات المهنة و القوانين و التنظيمات المعمول بها .

[17] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 65 المؤرخة في 30 نوفمبر 2011 .

**ب . مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين**

تم تشكيل المجلس وفق المرسوم التنفيذي رقم 92-20 المؤرخ في سنة 1992، و حدد المرسوم وفق المادة 08 اختصاصات المجلس و تم حصر مهامه في التالي :

- حماية المصالح المعنوية و المادية لأعضاء النقابة؛
- تمثيل النقابة للأعضاء لدى السلطات العمومية و إزاء الغير؛
- الوقاية من كل النزاعات المهنية بين الأعضاء و تسويتها؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية التي تقررها الجمعية العامة؛
- تحديد المطالب العادية للمراجعة و الرقابة؛
- إبداء الرأي في المسائل المحاسبية؛
- المساعدة و النهوض بالتقويم المستمر للمستوى النظري و التطبيقي للأعضاء و تحضير الملتقيات و الإشراف عليها و كذلك المشاركة في مهام التعليم و التكوين و البحث .

**ج . المجلس الوطني للمحاسبة**

لقد تم إحداث المجلس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في سنة 1996 ، و يعتبر هذا المجلس كجهاز استشاري ذو طابع وزاري و مهني مشترك و من بين مهامه حسب المادة رقم 02 :

القيام بمهمة التنسيق و التلخيص في مجال البحث و ضبط المقاييس المحاسبية و التطبيقات المرتبطة بها .

بالتالي يمكن للمجلس أن يطلع على كل المسائل المتعلقة باختصاصه بمبادرة من وزير المالية أو بمبادرة منه .

و حددت المادة 03 ، صلاحيات المجلس و المتمثلة في :

- جمع و استغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و بتعليمها؛
- يقترح كل التدابير الرامية لضبط المقاييس المحاسبية؛
- يفحص و يبدي رأيه في جميع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة؛
- يساهم في تطوير أنظمة التكوين و برامجه و تحسين المستوى في مجال المهنة المحاسبية؛
- يتابع تطور المناهج و التنظيمات و الأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي؛
- ينظم كل اللقاءات و التظاهرات ذات الطابع التقني التي تدخل في اختصاصه .

### 2 .1 .2. تشكيلة الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في ظل قانون 10-01

أدت الإصلاحات التي تمت على مستوى مهنة المراجعة و المحاسبة و المتمثلة أساسا في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF و إصلاح مهنة المراجعة إلى إحداث تغييرات مهمة على طبيعة و تشكيلة الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة .حيث ظهرت هيكليّة جديدة لها ، و في مايلي أهم هذه التغييرات :

**أ . على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة**

نصت المادة 04 من القانون 10-01 على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ، و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-24 و المؤرخ في 27 جانفي 2011 ، تم تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه و قواعد سيره.

تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة :

يوضع المجلس تحت سلطة وزير المالية و يرأسه وزير المالية أو ممثله ،و يتشكل من :

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛
- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
- رئيس المفتشية العامة للمالية؛
- المدير العام للضرائب؛
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛
- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة؛
- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصّف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

- ثلاث أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة و المالية و يعينهم الوزير المكلف بالمالية .

و يجب أن تتوفر في ممثلي الوزارة على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية و يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة و المالية .

- **مهام المجلس الوطني للمحاسبة**

حسب المادة 10 من المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011، تتمثل مهام المجلس فيما يتعلق بالاعتماد في مايلي :

- استقبال طلبات الاعتماد و التسجيل في المصّف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- تقييم صلاحية شهادات كل المترشحين الراغبين في الحصول على الاعتماد و التسجيل في الجدول؛
- إعداد و نشر قائمة المهنيين في الجدول؛
- استقبال الشكاوى و الفصل فيها؛
- تنظيم مراقبة جودة أداء المهنيين و برمجتها؛
- استقبال و دراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة و عرضها للموافقة .

- **مهام المجلس فيما يتعلق بالتقييس المحاسبي**

بينت لمادة 11 من نفس المرسوم السابق مهام المجلس و المتمثلة في :

- جمع و استغلال الوثائق و المعلومات المتعلقة بالمحاسبة و تدريسها؛
- تطوير و استعمال الأدوات و المسارات المحاسبية؛
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- المساهمة في تطوير برامج التكوين و تحسين المستوى في مجال المحاسبة و تنظيم تظاهرات و ملتقيات؛
- متابعة و ضمان مراقبة الجودة فيما يتعلق بتطوير تقنيات المحاسبة؛
- متابعة التطورات الحاصلة في المحاسبة على المستوى الدولي؛

- **مهام المجلس فيما يتعلق بتنظيم و متابعة المهن الحاسبية**

**تتمثل مهام المجلس حسب المادة 12 من المرسوم التنفيذي 11-24 فيما يلي :**

- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية و تطوير أنظمة و برامج التكوين و تحسين المستوى؛
- إجراء دراسات في المحاسبة و المراجعة و نشر نتائجها؛

- مساعدة هيئات التكوين من خلال تصور دعائم بيداغوجية؛
- تنظيم او المساهمة في تنظيم ورشات التكوين إذا ما تم اعتماد قواعد محاسبية جديدة؛
- القيام بالأبحاث المحاسبية التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة الـــتي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين .

لقد تمّ إنشاء لدى المجلس حسب المادة 17 حسب المرسوم السابق خمسة لجان متخصصة و المتمثلة في :

❖ **لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و العناية المهنية** ( Une commission de Normalisation des pratiques Comptable et des Déligences Professionnelles )

يتمثل دور هذه اللجنة البثّ في جميع الأمور المتعلقة بالأدوات و المسارات المحاسبية و كذا مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة .

❖ **لجنة الإعتماد** ( Commission d'Agrement ) :

دورها يتمثل في تنظيم و متابعة طلبات الاعتماد و تحديد المعايير و سبل الالتحاق بالمهن المحاسبية .

❖ **لجنة التكوين** ( une Commission de Formation) :

يتمثل دورها في :

- إعداد طرق العمل خلال فترة التكوين؛
- دراسة ملفات المشاركة و ضمان المتابعة الدائمة للتربصات؛
- توجيه المتربصين إلى مكاتب المحاسبة المعتمدة؛
- تسليم شهادات نهاية التربص؛
- التعاون مع مختلف هياكل التكوين الأخرى و المعاهد المتخصصة في مجالات المحاسبة؛
- وضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهنيي المحاسبة؛
- تنظيم ملتقيات و أيام دراسية و ورشات عمل في مختلف ميادين المحاسبة و المراجعة .

❖ **لجنة الانضباط و التحكيم** ( une Commission de Discipline et d'Arbitrage )

يتمثل دورها في :

- إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط و التحكيم و المصالحة؛

- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية و التقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين خلال تأدية مهامهم؛
- الحدّ من المنازعات و ضمان الوقاية و المصالحة و التحكيم بين المهنيين .

❖ **لجنة مراقبة الجودة** ( une Commission de Contrôle de Qualité ) :

يتمثل دور هذه اللجنة على الخصوص في :

- إعداد طرق العمل في مجال جودة الخدمات؛
- إبداء الآراء و اقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية؛
- ضمان جودة المراجعة الموكلة لمهني المحاسبة؛
- إعداد معايير تتضمن كيفيّة تسيير و تنظيم المكاتب؛
- إعداد تدابير تسمح بضمان مراقبة جودة خدمات المكاتب؛
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الإستقلالية و الأخلاقيات؛
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة الجودة؛
- تنظيم ملتقيات حول جودة الأداء و الأخلاقيات و التصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في علاقاتهم مع زبائنهم .

**ب . على مستوى المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين**

تضمّنت التعديلات الجديدة الفصل بين المهن الثلاث بإنشاء ثلاثة مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة و المتمثلة في :

- المصّف الوطني للخبراء المحاسبين ( l'Ordre National des Experts Comptable )؛
- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (La Chambre National des CAC )؛
- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين (L'organisation National des Comtable Agreés ) .

**2 .2. المهام الرئيسية لمحافظ الحسابات**

تنص المادة 23 من القانون 10-01 على أنّ محافظ الحسابات يقوم بالمهام الرئيسية التالية :

- يصادق على صحة و انتظام الحسابات السنوية و مدى مطابقتها لنتائج عمليات السنة المنصرمة ، و كذلك بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة ، بالإضافة إلى فحص الحسابات السنوية و درجة مطابقتها مع المعلومات المبيّنة في تقرير التسيير؛

- يقوم بتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية و يبدي رأيه في شكل تقرير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها؛
- يعلم المسيرين و الجمعية العامة بكل نقص لاحظه و من شأنه أن يعرقل النشاط الاستغلالي للمؤسسة التي كلّف بها .

إن المهام التي كلف بها محافظ الحسابات تمنعه بأي حال من الأحوال أن يتدخل في التسيير ، كما أنّ هذه المهام تختص في فحص قيم و وثائق المؤسسة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها .

في حال ما إذا كان للمؤسسة حسابات مدمجة و مدعمة ، عليه أيضا أن يصادق على صحة و انتظام هذه الحسابات و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار .

نلاحظ أنّ القانون 10-01 أضاف مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية و هذا ما لم يرد في القانون 91-08 .

### 2 .3. مسؤوليات محافظ الحسابات

يخضع محافظ الحسابات إلى ثلاث أشكال من المسؤوليات حدّدها كل من المواد ( من 60إلى 63 ) في القانون 10-01 و تتمثل في :

- مسؤولية مدنية؛
- مسؤولية جزائية؛
- مسؤولية تأديبية .

**2 .3 .1.المسؤولية المدنية** : يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا اتجاه الكيان المراقب عن الأخطاء المرتكبة أثناء تأدية مهامه و يعتبر متضامنا اتجاه الكيان أو الغير عن كل ضرر ينتج نتيجة مخالفته أحكام القانون.

لذلك عليه أن يثبت أنه قام بالعناية المهنية اللازمة و أنه ابلغ مجلس الإدارة بالمخالفات ، و في حالة إطّلاع اقرب جمعية عامة عن المخالفات و لم تتم معالجتها عليه أن يثبت أنه اطلع وكيل الجمهورية بذلك .

**2 .3 .2.المسؤولية الجزائية** : يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزاماته القانونية ، حيث نصت المادة 829 من القانون التجاري الجزائري على أنه يعاقب محافظ الحسابات بالغرامة المالية عند ممارسته وظيفة محافظ الحسابات بالرغم من عدم ملاءمته لقانونية ، كما تنص المادة 830 من القانون التجاري الجزائري بالسجن عند تعمد محافظ الحسابات إعطاء معلومات كاذبة أو تأكيده لها ، أو الذي لم يكشف لوكيل الجمهورية عن حدوث وقائع إجرامية .

**2 .3.3. المسؤولية التأديبية** : يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسته لوظائفه أمام لجنة التحكيم و الانضباط و تتمثل العقوبات التأديبية في :

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقيف لمدة أقصاها ستة أشهر؛
- الشطب من الجدول .

## 3 . محاولة تحليل عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات حسب قانون 10-01

سنقوم بدراسة أهم العوامل المؤثرة على أداء محافظي الحسابات و محاولة إسقاطها على القانون الجديد المنظم للمهنة موضحين أهم العناصر الجديدة الذي تضمنه وكذا بعض النقائص .

### 3 .1. من حيث الإستقلالية

لقد حدد القانون 10-01 في الفصل التاسع حالات التنافي و الموانع التي تؤثر على الاستقلالية الفكرية و الأخلاقية لمحافظ الحسابات ، و وفّر القانون من خلال حالات الموانع التي حدّدها نقطة أساسية في تحديد استقلال محافظ الحسابات و المتمثلة في عدم وجود مصالح مادية سواءا مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسة محل المراقبة ، بالإضافة إلى وجود استقلال ذاتي و ذهني من خلال حالات التنافي التي نصت عليها المادة 64 .و من مظاهر استقلال محافظ الحسابات سلطة تعيينه ، حيث صدر مرسوم تنفيذي رقم 11-32 و المؤرخ في 27 جانفي 2011 و الذي ينصّ على أن يتم تعيين محافظ الحسابات وفق دفتر شروط يُعدّ من قِبل مجلس الإدارة أو المكتب المسيّر أو الهيئة أو الهيئة المؤهَّلة في أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة للعهدة السابقة وفق المادة 03 للمرسوم التنفيذي 11-32 .

كما نصت المادة 10 من نفس المرسوم توضيح في دفتر الشروط إلزامية احترام حالات التنافي و مبدأ الاستقلالية ، و بالتالي يمكن أن نقول بأن القانون 10-01 أضاف عنصر مهم في طريقة تعيين محافظ الحسابات و المتمثل في دفتر الشروط و هذا ما قد يعطي أكثر شفافية في تعيينه و بالتالي أكثر ضمان في استقلاليته .

### 3 .2. من حيث التأهيل و الخبرة

– **التأهيل العلمي** : نصت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 11-72 و المؤرخ في 16 فيفري 2011 على أنه يجب على المرشحين قبل أن يبادروا التكوين ، الحصول على شهادة جامعية أو أجنبية معترف بمعادلتها

في التخصص . كما انه يجب أن يتابع المترشح عند نجاحه للمسابقة تكوينا مدته ثلاث سنوات من قبل مؤسسات متخصصة تابعة للتكوين المهني أو معاهد تابعة لوزارة التعليم العالي و معتمدة من وزارة المالية .

– **الخبرة المهنية** : على المتربص أن يتم فترة تربص لمدة سنتين و يمكن تمديدها إلى سنة بناءا على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة ، و يشرف على هذا التربص المهنيون و شركات المهنيين حسب المادة 06 من المرسوم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 و يحدد الحد الأقصى بخمس متربصين لكل مشرف لضمان إشراف ذا نوعية و أكثر متابعة .

حسب المادة 12 يجب على المشرف أن يلتزم ب :

- التكفل بالمتربص؛
- ضمان التكوين المهني الأمثل للمتربص؛
- تأطير المتربص و توجيهه و دعمه بمجهوداته الفكرية و تحسيسه بالتزاماته المهنية؛
- إعلام لجنة التكوين في اجل شهر بكل حالة من شانها الإخلال بالتسيير العادي للتربص؛
- منح المتربص كل التسهيلات للمشاركة في أعمال التكوين الضرورية لتحضير الامتحانات.

كما يتم تعيين مراقب لتربص من قبل المهنيين المسجلين في الغرفة لصالح المجلس الوطني للمحاسبة للتأكد من السير المنتظم للتربص ، و لا يمكن لمراقب التربص أن يشرف على أكثر من 10 متربصين في السنة .

كما حددت المواد من 13 إلى 15 من نفس المرسوم السابق واجبات كل من المتربص و مراقب التربص .

تمنح للمجلس الوطني للمحاسبة بكل المسائل المتعلقة بسير التربص و يسوي و يفصل في النزاعات التي تحدث بيم المشرفين و المتربصين ، ويلتزم المشرف بإعطاء اجر للمتربص وفق ما يحدده القانون .

تعتبر فترة التربص بمثابة خبرة مهنية يتحصل عليها المترشّح ، و لقد أولت وزارة المالية أهمية كبيرة لعنصر التكوين و الخبرة و وضعت آليات و إجراءات تساعد على السير الحسن لفترة التربص و هذا ماكان غائبا قبل قانون 91-08 ، فمن قبل كان المتربص غالبا ما يجد نفسه يقوم بأعمال روتينية كإعداد المقاربات و انجاز التصريحات و كـــذا القيام بأعمال الجرد ما يمنعه من تطوير قدراته و معلوماته في ميدان محافظة الحسابات .

**3.3. من حيث السمات الشخصية للمراجع** : يتعيّن على محافظ الحسابات أن يلتزم بمبادئ و أخلاقيات المهنة كما يجب أن يؤدي اليمين (المادة 06 من القانون 10-01) أمام المجلس القضائي المختص إقليميا و أن يتعهد بتأدية وظيفته بكل إخلاص و أن يكتم السر المهني و أن يسلك سلوك المتصرف المحترف الشريف ، كما

نصت المادة 08 من نفس القانون في الشروط الواجب توافرها لممارسة مهنة محافظة الحسابات أن لا يكون قد صدر في حق المهني حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة ، و أيّ إخلال بآداب و أخلاقيات المهنة قد يعرضه للعقوبات .

**3 .4. من حيث خصائص و تنظيم مكتب المراجعة** : أشار القانون 10-01 في الفصل السابع إلى شركات محافظة الحسابات و سمح لمحافظي الحسابات بتشكيل شركات ذات أسهم أو شركت ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية ، و يجب أن يكون ثلثي الشركاء مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و أن يمتلكون ثلثين من رأس المال ، و يشترط في الثلث الباقي أن يكونوا جامعيين و لهم صلة بالمهنة .

عندما يختار محافظو الحسابات شكل الشركة المدنية فيجب أن تضم فقط أعضاء مسجلين في الجدول باستثناء ربع من الأعضاء شريطة أن يكون لهم جنسية جزائرية و يساهمون في تحقيق هذه الشركة .

كما نصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011 على أنه يجب أن تتوفر في المحل المهني سواءا للشخص الطبيعي أو المعنوي شروط المساحة و المرافق الصحية و التجهيزات التي تسمح للمهني لأداء مهمته على أحسن الظروف .

**3 .5. من حيث المنافسة و أتعاب محافظ الحسابات** : تُحدّد أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته و لا يمكن له أن يحصل على أية أجرة أو امتياز مهما كان شكله باستثناء الأتعاب و التعويضات المنفقة في إطار مهمته (المادة 37 من القانون 10-01).

يمنع البحث على الزبائن بتخفيض الأتعاب أو وضع تعويضات أو امتيازات أخرى كما انه تمنع كل أشكال الإشهار لجذب الزبائن .

تقوم المؤسسة بإعداد دفتر شروط الذي يسمح بتنقيط العرض التقني و المالي لمحافظ الحسابات و يتضمن العرض التقني :

- الموارد المرصودة؛
- المؤهلات المهنية للمتدخلين؛
- برنامج عمل مفصل؛
- التقارير التمهيدية و الختامية الواجب تقديمها؛
- آجال إيداع التقرير .

يجب أن تتوافق الآجال و الوسائل التي تم رصدها مع الأتعاب المناسبة التي تكون محل تقييم مالي للمهمة لمدة 3 سنوات ، كما يجب أن يوضح دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتنقيط العرض التقني و المالي من اجل اختيار المحافظ بالإضافة إلى انه لا يجب أن يقلّ العرض التقني عن ثلثي من سلم التنقيط الإجمالي.

إلاّ انه يشترط أن يعادل عدد محافظي الحسابات المترشحين على الأقل ثلاث مرات عدد المحافظين الواجب تعيينهم .

بالتالي يمكن أن نقول أن إختيار محافظي الحسابات أصبح يتم عن طريق مناقصة ، و ذلك لتفادي المحسوبية أو إعداد تقارير مجاملة ، و سوف يسمح نظام المناقصات بتقليص الأتعاب و زيادة حِدّة المنافسة بين محافظي الحسابات و كذلك يضمن أحسن توزيع للأعمال بينهم و هذا لتفادي استحواذ بعض المكاتب على مراجعة الحسابات لمؤسسات عمومية تعتبر مهمة و حساسة في الاقتصاد الجزائري .

**3 .6. من حيث عهدة محافظ الحسابات** : إن مسألة عهدة محافظ الحسابات جاءت واضحة وفق القانون 10-01 و لم يختلف في مضمونه عن القانون 91-08 ، حيث حددت عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة 27 من القانون) ، كما انه لا يمكن تعيين محافظ الحسابات في نفس المؤسسة عند مضي عهدتين متتاليتين إلا بعد مرور ثلاثة سنوات .

في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعيّن على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا .و في هذه الحالة لا يتم تعيين محافظ الحسابات للسنة الثالثة .

من خلال القانون نلاحظ أنه تم تكريس مسألة تغيير محافظ الحسابات إلزاميا لما لها من أهمية في الحفاظ على استقلاليته ، مع إمكانية تجديد عهدته لمرة واحدة على التوالي .

**3 .7. من حيث تقرير محافظ الحسابات**

أ) . **من حيث مضمون تقرير محافظ الحسابات** : يترتب على محافظ الحسابات من خلال المادة 25 من القانون 10-01 إعداد التقارير التالية :

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدمجة أو المدعمة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس رواتب؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل حول استمرار الاستغلال .

لقد حدد المرسوم التنفيذي 11-202 في مادته الثانية معايير تقارير محافظ الحسابات و يحدد محتوى كل معيار من هذه المعايير بقرار من الوزير المكلف بالمالية .

**ب) . من حيث الشكل** : (المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 11-202)

- يؤرخ تقرير محافظ الحسابات عند نهاية أشغال المراقبة ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ سابق لتاريخ وقف الحسابات السنوية؛
- يؤرخ التاريخ خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة أو الجهاز التداولي المؤهل .

كما يجب أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات :

- رقم الاعتماد؛
- رقم التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- العنوان؛
- الإمضاء؛
- الرقم .

أما إذا تعلق الأمر بشركة محافظة الحسابات فإن التقرير يجب أن يُوقِع عليه ممثل الشركة أو ممثل محافظي الحسابات سواءا كانوا شركاء أو مساهمين أو مسيرين لهذه الشركة من الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير ( مادة 4 من المرسوم التنفيذي 11-202) .

نلاحظ أنه سيتم إجبار محافظي الحسابات على إعداد التقارير وفق معايير تحدد لاحقا من قبل وزير المالية ، و هذا ما سيساعد على وضوح التقارير و سهولة عميلة الاتصال للأطراف ذات الصلة .

### 3 .8. من حيث كفاءة نظام الحاكميّة

لم يرد أي نص قانوني واضح في القانون 10-01 يوضح العلاقة بين مهام محافظ الحسابات و أجهزة نظام الحاكمية إلا في بعض العناصر التي تطرق لها القانون :

- من خلال المهام الموكلة لمحافظي الحسابات يجب عليه أن يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة أو مجلس المديرين؛
- لا يَعفي وجود خلية مراجعة داخلية للمؤسسة من إلزامية تعيين محافظ الحسابات؛
- يعتبر متنافيا مع مهنة محافظة الحسابات إذا كان لهذا الأخير مهنة إدارية أو عضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري .

**3 .9. من حيث الرقابة على جودة خدمات مكاتب المراجعة** : تمّ إنشاء لدى المجلس الوطني للمحاسبة لجنة مراقبة النوعية ،و بالتالي أصبحت مكاتب المراجعة تخضع لرقابته و إشرافه ، مما يضمن أكثر احترافية لهذه المكاتب و أكثر تنظيم ، و يجب أن نشير إلى انه من خلال إنشاء هذه اللجنة أصبح ذلك يتوافق مع المعيار الدولي للمراجعة ISA 220 لرقابة جودة مراجعة القوائم المالية .

بذلك أصبحت وزارة المالية عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة و من خلال لجنة مراقبة النوعية تراقب نوعية الأشغال المنجزة من قبل محافظي الحسابات ، و لا تمس هذه اللجنة بأي حال من الأحوال بحرية المهنة .

وستطلق اللجنة برنامج تدخلات ميدانية من اجل الاطلاع على ظروف مهن المحاسبة ، و أن هذه التدخلات ستهدف بصفة أساسية إلى حماية المهنيين من خلال مساعدتهم على تحديد حاجياتهم من التكوين .

### 3 .10. من حيث تشكيلة الهيئات المشرفة على مهن المحاسبة

يمنح القانون 10-01 المتعلق بالمهن المحاسبية صلاحيات أوسع للسلطات العمومية من خلال استعادة وزارة المالية صلاحيات تنظيم المهنة و ممارسة الوصاية عليها.

و يتضمّن القانون كما قلنا سابقا تدابير تتمثل أساسا في إنشاء ثلاث هيئات و المتمثلة في :

- المصّف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين .

سيتكفل المجلس الوطني للمحاسبة بالمهام التي كانت موكلة للنقابة الوطنية سابقا بحيث سيقوم بتسليم الإعتمادات و تنظيم التكوينات ، في الوقت الذي ستعمل فيه النقابات الثلاث المنتخبة و المتمثلة في النقابة

الوطنية لخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بصفتها نقابات تتكفل بجانب أخلاقيات المهنة و مطالب المهنيين فقط .

إنّ ما قامت به الدولة من إصلاحات على مستوى المحاسبة و المراجعة و من خلال إستعادة وزارة المالية الوصاية على المهنة عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة و كذا تقسيم المصّف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين إلى ثلاث هيئات مهنية ، قوبل بالرفض من قبل المهنيين و اعتبروا القانون 10-01 رهنَ مستقبلهم و وضعهم في حكم المجهول و اعتبروه أنه يهدد أهم عنصر في قيام عملية المراجعة و المتمثّل في عنصر الاستقلالية و أنّ للقانون هدف خفيّ و يهدف أساسا لفتح ممارسة المهنة أمام الأجانب ، ثمّ إنّ شرط الجنسيّة الجزائرية للحصول على الاعتماد متناقض مع طلب الجزائر في كل مرّة الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) .

## المبحث الثاني : بيئة مراجعة الحسابات في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث ذكر أهم العناصر الرئيسية التي تؤثر على مهنة المراجعة و على دور محافظ الحسابات ، سواءا من خلال الدور الذي يقوم به أو من خلال البيئة التي يعمل بها .

### 1 . الجباية

رغم إحتواء العمل المحاسبي على الجانب التقني ، إلاّ أنّ الجانب القانوني هو الذي يوجّه، و باعتبار الجباية عنصر من عناصر سيادة الدولة وجب على المحاسبة أن تأخذها بعين الإعتبار [18]. للجباية أثر كبير على الحسابات التي تقوم المؤسسة بإعدادها ، إذ كثيرا ما يتوقف تحديد النتيجة على إعتبارات جبائية ، و لذلك فإن للجباية أثر كبير على الممارسة المحاسبية في الجزائر [19]. و باعتبار أن مراجعة الحسابات ضامنة لسلامة و صدق القوائم المالية ، لذلك فإنّ للتشريع الضريبي تأثير كبير على عمل محافظي الحسابات.

لذلك يمكن القول أنه يجب أن تتم أعمال المراجعة وفق مستوى عالي من الأداء من أجل حماية الموارد المالية للدولة الجزائرية ، خاصة في ظل غياب السوق مالي نشيط بالجزائر و إعتماد الدولة على الجباية.

[18] مختار مسامح، توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول إتحاد المغرب العربي ما بين الضرورة الاقتصادية و التجارية و خصوصيات التشريعات الوطنية و المحلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة،2011-2010 ، ص 308.

[19] مداني بن بلغيث ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 191.

## 2 . النظام المالي

### 2 .1. مكانة و دور البورصة

للأسواق المالية دور رئيسي في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ، و ذلك من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات تساهم في توليد دخول الافراد و رفع الناتج القومي للمجتمع ككل ، و من البديهي أن أصحاب المدخرات لن يوجهوا أموالهم لهذه الاسواق إلا إذا توفرت المصداقية و المتانة و الشفافية التي توفر لهم درجات من الاطمئنان على مدخراتهم.

تتعزز مصداقية أسواق رأس المال من خلال الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق المال بالصورة الكافية و في الوقت المناسب كما تتعزز المصداقية من خلال وجود طرف ثالث مستقل و موضوعي ،يراجع المعلومات التي تقدم للمستثمرين في أسواق المال و يبدي رأيه فيها، و هذا هو الدور التي تلعبه مهنة المراجعة .

غير أن واقع بورصة الجزائر يبقى متخلفا مقارنة بالدول الاخرى، و هذا من خلال ضعف عدد المؤسسات المدرجة أو من خلال ضعف حجم التعاملات اليومية ، و هي تساهم بشكل هامشي في النشاط الاقتصادي ، حيث أن المؤسسات المدرجة جلها مؤسسات عمومية ، و حتى عمليات الخصخصة تمت بعيدة عن البورصة. و في ظل غياب سوق مالي نشيط يبقى دور محافظ الحسابات مقتصر فقط على حماية أصول المؤسسة من السرقة و الضياع و الحد من الغش و التلاعبات .

حسب نظام لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة COSOB التي تم إحداثها بعد صدور المرسوم التشريعي 97-03 المؤرخ في 18-11-1997 و المرسوم 96-02 المؤرخ في 22-06-1996 . يجب على المؤسسة المرشحة لدخول البورصة أن تتوفر على الشروط التالية :

- تكون منظمة على شكل شركة ذات اسهم؛
- يكون رأسمالها محرر كليا و أن لا تقل قيمته عن 100 مليون دينار؛
- نشر الحالات المالية للسنوات الثلاث السابقة مصادق عليها من قبل محافظ الحسابات .

لكن يبقى نشاط البورصة في الجزائر ضعيف جدا ، حيث تم تسجيل نسبة تداول ضعيفة في 2010 رغم أن قيمة المبادلات إرتفعت ، و لا يمكن أن يكون لمهنة المراجعة دور كبيرا إلا إذا توفرت سوف مالية نشيطة ، بحيث تساعد مختلف المستثمرين على اتخاذ قراراتهم ، إضافة إلى زيادة شفافية و مصداقية المعلومات المحاسبية و بالتالي زيادة الثقة في القوائم المالية للمؤسسات .

**الجدول رقم (III.1)** – تطور نشاط البورصة

| السنة | القيمة المتبادلة | عدد المبادلات |
|---|---|---|
| 1999 | 108.079.690.00 | 1.056 |
| 2000 | 720.039.160.00 | 4.559 |
| 2001 | 533.217.905.00 | 2.898 |
| 2002 | 112.060.345.00 | 2.071 |
| 2003 | 17.257.700.00 | 393 |
| 2004 | 8.432.615.00 | 141 |
| 2005 | 4.188.200.00 | 64 |
| 2006 | 149.391.910.00 | 234 |
| 2007 | 960.417.115.00 | 410 |
| 2008 | 2.978.852.405.00 | 568 |
| 2009 | 5.998.288.525.00 | 498 |
| 2010 | 4.984.285.175.00 | 367 |

**SROURCE** :FERFARA Mostefa,Bource d'Alger,genése,Actualité et Perspectives, journée d'Etudes sur la bourse d'alger,12 Mai 2011,Université de laghouat,P27 .

### 2 .2. البنوك و المؤسسات المالية

إن نجاح أي نظام إقتصادي مرهون بمدى فعالية الجهاز المصرفي للدولة ، إن سلامة و قوة هذا الجهاز أمر ضروري لتحقيق إستقرار النظام الاقتصادي ككل ، و هنا تبرز أهمية تعزيز أنظمة الرقابة المصرفية و ضرورة وضع أجهزة رقابية فعالة تكون مسؤولة عن مراقبة البنوك و المؤسسات المالية.

- **واقع الرقابة المصرفية في الجزائر [20]**

لقد أدخل قانون النقد و القرض 90-10 المعدل و المتمم تغييرات هيكلية في طريقة تشغيل القطاع المالي و جعل تأطير نشاطات البنوك و المؤسسان المالية خاضعة للرقابة من طرق هيئات ذات سلطة إدارية و قضائية، تعمل تحت إشرافها و تتمثل في "اللجنة المصرفية "، لها صلاحيات مطلقة في إجراءات التفتيش

[20] بوراس أحمد و عياش الزوبير ، الجهاز المصرفي في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية، مجلة العلوم الانسانية ، العدد30 ، ديسمبر 2008 ، ص ص:221-222.

و عمليات المراجعة و المراقبة على مختلف المؤسسات المالية و المصرفية.و تم تعزيز جهاز الرقابة بانشاء مصلحة متمثلة في " مركزية المخاطر "، وحسب المادة 105 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، تقوم اللجنة بمجموعة من المهام المتعلقة بالرقابة و المتمثلة في :

- الرقابة على إحترام جميع القوانين و الاجراءات و الانظمة؛
- الرقابة على شروط الاستغلال بناءا على مختلف الوثائق و التقارير المعدة من طرف فرق التفتيش و محافظي الحسابات؛
- إخضاع محافظي حسابات البنوك و المؤسسات المالية للرقابة و المعاقبة على الاختلالات التي يتم تسجيلها .

بعد ظهور أزمة بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري BCIA، وتورط محافظي الحسابات في هذه الفضيحة ، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 03-2002 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية بهدف تعزيز هذا النوع من الرقابة ، حيث تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك جزءا اساسيا من الرقابة الشاملة [21].صدر بعد ذلك النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011 الذي ألغى النظام السابق و المتعلق أيضا بتعزيز الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية ، و أشار إلى ضرورة إنشاء لجنة تدقيق تنشئها لجنة المداولة ( مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة ) ، تقوم هيئة المداولة بتحديد تشكيلة و مهام و كيفيات سير لجنة التدقيق [22]. و يجب أن تقوم البنوك و المؤسسات المالية حسب النظام 11-08 بإعداد تقريرين مرة واحد في السنة على الأقل .

- التقرير الأول متعلق بظروف ممارسة الرقابة الداخلية و يتضمن هذا التقرير وصف التعديلات التي تم إجراؤها في إطار تنظيم الرقابة الداخلية و أهم أعمال الرقابة الدائمة ، إظافة إلى أهم التحقيقات المنجزة من الرقابة الدورية وإستنتاجاتها .
- التقرير الثاني خاص بقياس و مراقبة مخاطر الأعمال التي تتعرض لها البنوك .

يجب أن يُرسل التقريران السنويان إلى هيئة المداولة و إن اقتضى الأمر إلى لجنة التدقيق و أيضا إلى اللجنة المصرفية قبل نهاية السداسي الذي يلي الفترة قبل الدراسة ، و يجب أن يوضعا تحت تصرف محافظي الحسابات ، و بالتالي أصبح لزاما على محافظي الحسابات الاعتماد على هذا النظام خلال أداء مهامهم.

[21] Règlement N° 2002-03 du 14 Novembre Portant sur le contrôle Interne des Banques et Etablissements Financières .

[22] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 47 المؤرخة في 29 أوت 2012 ، ص 21 .

## 3 . طبيعة الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

عمدت الجزائر كغيرها من الدول على اصدار قوانين و تشريعات تعمل على ضمان وجود أسس لوضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات ، حيث يعمل على رفع الشفافية و كفاءة عمل المؤسسات و حماية المساهمين، و سوف نحاول أن نتطرق لمختلف الأطراف المرتبطة بالحوكمة و كذلك آلياتها و نحاول توضيح العلاقة بينها و بين محافظ الحسابات.

### 3 .1. المساهمين

هم المالكين للأسهم و من يقوم بتقديم راس المال للشركة ، مقابل حصولهم على الأرباح بما يتناسب مع حصصهم.

- **علاقة المساهمين بمحافظ الحسابات**

الملاك هم من يقوموا بتعيين محافظ الحسابات للشركة بعد اجتماعهم في الجمعية العامة العادية أو الجمعية العامة التأسيسية( المادة 715 مكرر من القانون التجاري ) عن طريق مجلس الإدارة . كما يعرض محافظ الحسابات على أقرب جمعية عامة عادية المخالفات و الأخطاء التي لاحظها أثناء ممارسته لمهامه ، كما يمكنه استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال .

### 3 .2. مجلس الادارة

يتولى إدارة شركة المساهمة و يتألف من ثلاثة أعضاء على الاقل و اثنا عشر عضو على الاكثر ، و يتم انتخاب أعضاء مجلس الادارة سواءا عن طريق الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية( المادة 611 من القانون التجاري ).

كما أن هناك شكل آخر لتسيير شركات المساهمة و المتمثل في مجلس المديرين الذي يزاول مهامهه تحت مراقبة مجلس المراقبة .

- **علاقة مجلس الادارة أو مجلس المديرين بمحافظ الحسابات**

في حالة حدوث خطأ أو مانع يجوز بناءا على طلب مجلس الادارة أو مجلس المديرين إنهاء مهام محافظ الحسابات (المادة 715 مكرر 9 من القانون التجاري ).

يُطلع محافظ الحسابات مجلس الادارة أو مجلس المديرين بمايلي :

- عمليات المراقبة و التحقيق التي قام بها؛

- المخالفات و الاخطاء التي تم إكتشافها .

كما يمكن أن يطلب محافظ الحسابات من رئيس مجلس الادارة أو مجلس المراقبة أن يرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار نشاط الاستغلال للشركة و التي اكتشفها أثناء تأديته لمهامه ، و في حالة لاحظ أنه رغم اتخاذ هذه القرارات و بقيت مشاكل تهدد استمرار نشاط استغلال الشركة فإن على محافظ الحسابات إعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة عادية أو غير عادية (المادة 715 مكرر11 من القانون التجاري ).

كما يمكن أن ينبثق من مجلس الادارة أو مجلس المديرين عدة لجان و المتمثلة في :

- لجنة المراجعة؛
- لجنة الأجور و المكافآت؛
- لجنة التعيينات ؛
- لجنة الإستراتيجية .

### 3 .3. المراجعة الداخلية

مؤخرا تمّ إنشاء خلية مراجعة داخلية على مستوى كل مؤسسة إقتصادية، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان قوة و سلامة نظام الرقابة الداخلية، كما تعتبر آلية هامة في تجنب و الحد من الغش و المخالفات و كذا حماية أصول المؤسسة من الضياع و السرقة . إن ضرورة وجود هذه الخلية في المؤسسة أصبح أمرا حتميا، حيث تسهر هذه الخلية على محاربة الإنحرافات عبر مختلف وظائف المؤسسة مركزيا ولا مركزيا .و كلما كانت هذه الخلية قوية و فعّالة كلّما سهلت من عمل محافظ الحسابات .

**الشكل رقم ( III.1)**– التنظيم القانوني لشركة المساهمة

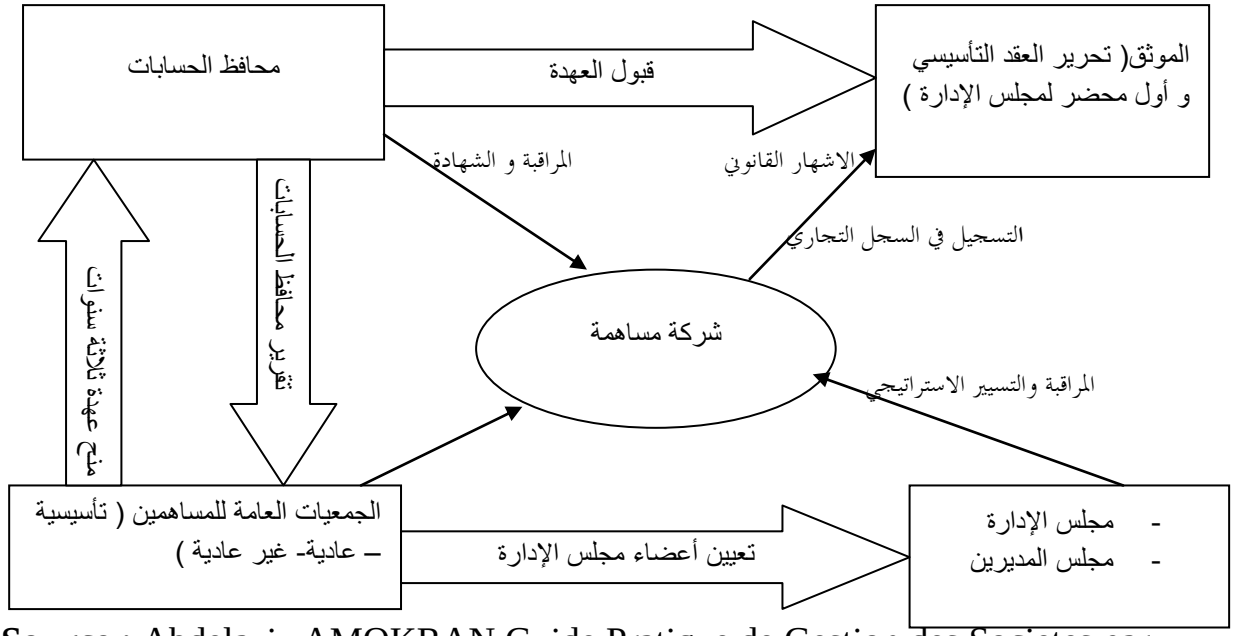


**Source :** Abdelaziz AMOKRAN,Guide Pratique de Gestion des Societes par Actions, 2 eme Edition, Alger ,2001,P166.

## 4 . التعليم و التكوين المحاسبي

التعليم و التكوين المحاسبي في الدول المتقدمة يتطور بشكل متسارع مما يستلزم من الجامعات الجزائرية و معاهد التكوين المهني مسايرة هذا التطور ،و ذلك بتطوير الخطط الدراسية و المناهج التعليمية و الاعتماد على الكتب الحديثة ، خاصة ما تشهده المهنة من تنامي الاعتماد على معايير المحاسبة و المراجعة الدولية.

### 4 .1. التعليم المحاسبي

يقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة التي يتم تدريسها بالجامعة، اضافة لطبيعة الشهادات الجامعية في ميدان المحاسبة[23].و باعتبار ممارسة مهنة محافظة الحسابات تتطلب دراية جيدة بالعلوم المحاسبية و المالية فبالتالي سوف نحاول إعطاء نظرة حول طبيعة المناهج و طرق و أساليب التدريس في ميدان المحاسبة .

إن المتتبع لمسيرة التعليم المحاسبي و تطوره في الجزائر يلاحظ أن ما ميز التعليم المحاسبي حتى نهاية فترة الثمانينات هو اشتراك برامج التعليم العالي في تدريس مقاييس المحاسبة ضمن تخصص المحاسبة و المالية،مع حصول الدارس في الاخير بعد أربع سنوات على شهادة ليسانس في المالية و المحاسبة و في سنة 1992 تم فصل

[23] مداني بن بلغيث ، مرجع سابق ، 2004 ، ص 199.

تخصص مالية و محاسبة إلى شقين ( تخصص مالية – تخصص محاسبة) ، بعد ذلك عرفت الجامعات ابتداءا من 1998 تعديلات بمقتضى المرسوم 53/98 بتاريخ 11-02-1998 المتضمن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة و بهذا أصبحت المحاسبة تخصص مستقلا [24].

بعد ذلك ظهر إصلاح جديد مس المنظومة التربوية و التعليمية بأكملها ، و على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية تم المصادقة على هذه التوصيات من قبل مجلس الوزراء يوم 20 أفريل 2002 ،وسطرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كهدف إستراتيجي لمرحلة 2004/2003 كأرضية إصلاح و إعداد شامل و عميق لمنظومة التعليم العالي ، و في ديسمبر 2003 تقدمت عدة مؤسسات للتعليم العالي باقتراحات لفتح التكوين في مجال ( ل-م-د )، و دراسة الملفات سمحت لعشر مؤسسات جامعية نموذجية بالبدء في تطبيق النظام الجديد ابتداءا من سبتمبر 2004 ، و الشهادة الأولى أي ليسانس حُدّدت بالمرسوم الرئاسي رقم 371-04 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 المتضمن إنشاء شهادة ليسانس[25].

بذلك تم فتح عدة تخصصات في مجال المحاسبة ،و في هذه الفترة أصبحت الجامعة تشهد تخرج نمطين من شهادة ليسانس في نفس الوقت ( ليسانس نظام جديد بمدة 3 سنوات و ليسانس كلاسيك باربع سنوات )، مع حذف تدريجي للنظام الكلاسيكي .

لكن مع جميع الإصلاحات التي مست المناهج المحاسبية إلا انه تبقى مجموعة من المتطلبات التي نراها ضرورية و المتمثلة في :

- **الحاجة إلى تغيير استراتيجيات التعليم المحاسبي**

حيث هناك فجوة بين برامج التعليم المحاسبي و متطلبات مهنة المحاسبة و المراجعة في سوق العمل ، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر . لغة التدريس في الجزائر بالنسبة لمعاهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير باللغة العربية في حين أغلب المؤسسات الاقتصادية تتعامل باللغة الفرنسية .

- **تحسين فاعلية التعليم المحاسبي**

إن الحصول على مراجعين أكفاء لا يكون إلا من خلال تحسين فاعلية التعليم المحاسبي و ذلك من خلال تطوير محاور العملية التعليمية التي تشمل :

– **المدرسين** : ضرورة تدريس مقاييس المحاسبة من قبل أساتذة مختصين في المجال ، و من المستحسن أن تكون لهم خبرة عملية و مهنية في مجال الاعمال و المحاسبة و المالية. حيث نلاحظ أن من بين معايير تنقيط من أجل

[24] المرجع السابق ، ص 200.

[25] فتيحة كركوش ، اتجاهات الاساتذة نحو نظام ل.م.د ، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية ، عدد 08، جوان 2012،ص 122.

توظيف الاساتذة في الجامعات رفض الخبرة العملية في المؤسسات الاقتصادية و لا تقبل إلا خبرة داخل قطاع التعليم الجامعي .

– **المناهج و المقرارات الدراسية** : بسبب التغيير في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، لا بد من تحديث المناهج الدراسية لمواكبة التطورات في بيئة الاعمال و المراجعة و المحاسبة ، فوضع استراتيجية فعالة لتطوير المناهج المحاسبية يجب أن يكون دوريا و بما يتفق مع إحتياجات سوق العمل ، و لا يجب أن تتميز بالجمود .

– **سياسة القبول** : إن سياسة القبول تشير إلى الاجراءات و الشروط التي بموجبها يتم قبول الطلبة للالتحاق بالتخصص و بالتالي إن تحسين نوعية هذه الشروط و ضبطها يمكن أن يساهم فـــي تحسين فاعلية التعليم المحاسبي .

– **التكوين المحاسبي** : نعني بالتكوين المحاسبي التربص المهني للحصول على اعتماد محافظ الحسابات و قد تطرقنا لهذا الجانب بالتفصيل سواءا في القانون 91-08 أو القانون الجديد لاصلاح المهنة 10-01.

**الشكل (2.III)**– الشكل المفترض لمسار التكوين في محافظة الحسابات حسب القانون 10-01

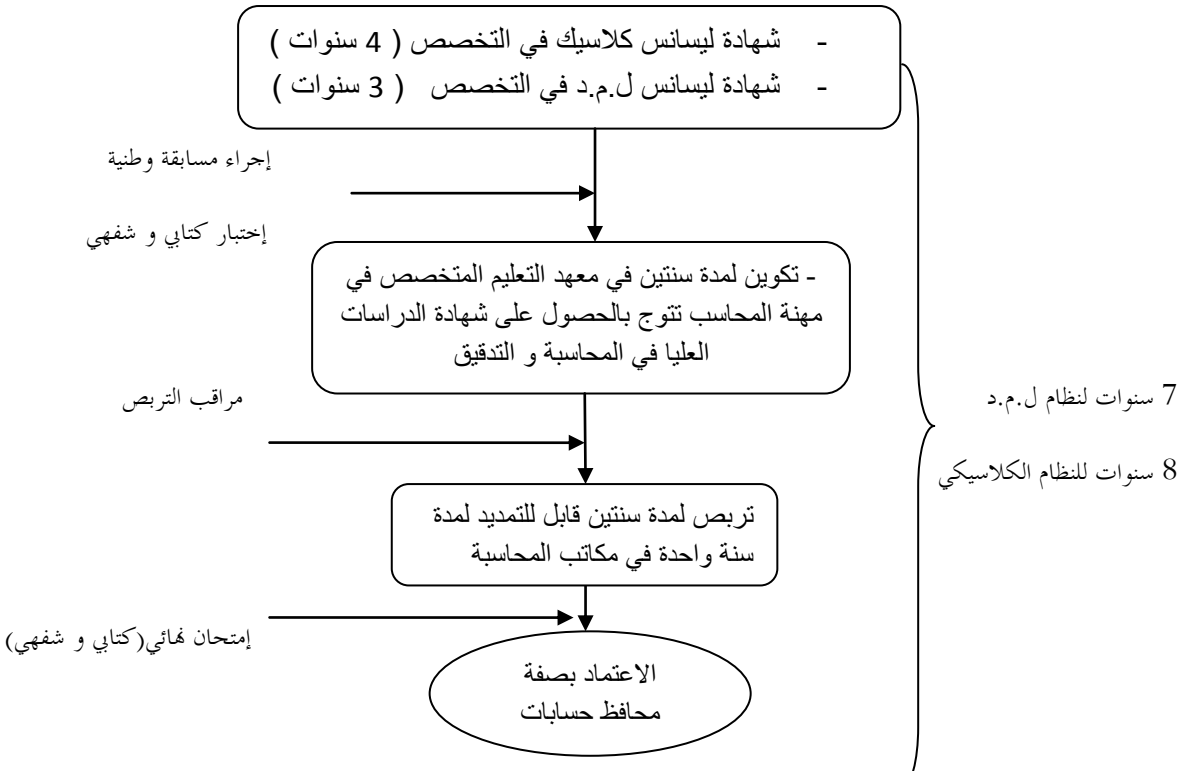


من تصور الطالب مستعينا بالمرسوم التنفيذي 12-288 المؤرخ في 21 يوليو 2012

## المبحث الثالث : الدراسة الاحصائية ، عرض ، معالجة و تحليل نتائج الاستبيان

### 1 . عرض الاستبيان

نتناول في هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة و لأفراد المجتمع و عينة الدراسة ، كذلك أدوات الدراسة المعتمدة كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تم الاستعانة بها في البحث من حيث أدوات الدراسة و تطبيقها و أخيرا المعالجة الاحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة .

### 1.1 . منهج البحث

إن لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي تتعلق بالعوامل المؤثرة على جودة أداء محافظي الحسابات و مدى مساهمتها في ضبط مخاطر المراجعة.تطبيقا على مكاتب محافظي الحسابات في الجزائر، لذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل البيانات و المعلومات المحصل عليها من خلال إستبانة تمّ إعدادها لهذا الغرض مستعملين في ذلك برنامج ( Excel 2007) .

### 1 .2 . أدوات البحث المستعملة

قام الباحث باستخدام قائمة استقصاء كأهم أدوات البحث المستعملة لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع ، كما استخدمنا أسلوب المقابلات الشخصية لتدعيم الأسلوب السابق.

### 1 .2 .1. المقابلة الشخصية

اعتمدنا على المقابلات الشخصية مع بعض أفراد المجتمع المدروس و المتمثلين في محافظي الحسابات، من أجل الحصول على معلومات مباشرة تتعلق بهم و الظروف التي يمارسون فيها نشاطهم، و هذا من أجل طرح المحاور الرئيسية المُعدَّة على قائمة الإستقصاء بغية شرح الأسئلة و تفسيرها و إزالة الغموض إن وجد و بالتالي وصول إلى نتائج دقيقة .

### 1 .2.2.الاستمارة

تمثل الإستمارة الأداة الرئيسية التي اعتمدنا عليها في دراستنا لجمع البيانات و المعلومات من الواقع و المتمثلة في توجهات محافظي الحسابات و آرائهم و وجهات نظرهم و مواقفهم حول مشكلة الدراسة .

لكي تكون الإستمارة دقيقة و منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الوضوح و المضمون ، فقد مرّ تصميمها على ثلاثة مراحل :

**أ – مرحلة التصميم الأولي**

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الإستمارة ، و انطلاقا من الجانب النظري تمّ صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث و الفرضيات الموضوعة .و لقد راعينا في إعداد الأسئلة مايلي :

- صياغة أسئلة بسيطة و غير قابلة للتأويل؛
- تجنب قدر الإمكان طرح أسئلة شخصية؛
- طرح الأسئلة وفق ترتيب منطقي؛
- إحتواء الإستمارة على أسئلة مغلقة و أسئلة اختيارية و أسئلة تقييمية .

بعد الانتهاء من اعداد الأسئلة تمّ عرضها على بعض الأساتذة المختصين الذين أعطوا مجموعة من الملاحظات و التصويبات من أجل استفاء مشكلة البحث و كذا لتفادي الأخطاء المنهجية .

**ب – مرحلة إعادة التصميم**

بعد المراجعة و الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة من قبل الاساتذة المختصين ، تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من محافظي الحسابات للتأكد من وضوح و إستعاب الأسئلة من قبلهم .حيث مَكّنتنا هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات و اتخاذ بعض التعديلات و التصميمات و المتمثلة في :

- إلغاء مجموعة من الأسئلة التي كانت تتميز بالطابع العام و البداهة؛
- تعديل بعض الأسئلة و صياغتها بطريقة مناسبة و واضحة؛
- إضافة أسئلة من أجل إستفاء مشكلة البحث .

**ج – مرحلة التصميم النهائي**

هي المرحلة النهائية المتعلقة بالإستمارة ، حيث تمّ الأخذ بعين الإعتبار للتعديلات و الملاحظات في المرحلة السابقة و قمنا بالتصميم النهائي للاستمارة . و بعد الانتهاء من الصياغة النهائية شرعنا في عملية توزيعها مستعينين في ذلك على :

- التسليم المباشر للاستمارة على محافظي الحسابات في مقر إقامتنا بالأغواط؛
- الاستعانة ببعض الزملاء من جهات مختلفة من الوطن لتوزيع الاستمارة .

و بعد ذلك تم جمع جميع الاستمارات الممكنة إما باليد أو عن طريق الايمايل.

## 1 .3. هيكل الاستبيان و فرضياته

تتكون هذه الإستبانة من قسمين:

- **القسم الأول** : و يختص هذا القسم بالبيانات و المعلومات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة حيث تتضمن (الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي ، الخبرة ، حجم المكتب).
- **القسم الثاني** :يحتوي على مجموعة من الفقرات و البالغ عددها(18) فقرة، توزعت على ثلاث أجزاء رئيسية ، حيث تم اعداد الأسئلة على أساس النوع المغلق الذي يحتمل اجابة محددة ، كما اعتمدنا على النوع المفتوح للوقوف على وجهات نظر و آراء و مواقف أفراد العينية حول قضايا البحث و ذلك على اساس الاجابات المستندة لجملة من الخيارات و يبقى المجال مفتوح امام افراد العينة لإضافة رأيهم عندما لا يتضمن رأيهم قائمة الخيارات .و تتمثل الاجزاء الثلاثة في :

**الجزء الأول** : يتضمن الأسئلة الممتدة من [7-11] و هي متعلقة بالفرضية الأولى.

**الجزء الثاني** : يتضمن الأسئلة الممتدة من [12-19] وهي متعلقة بالفرضية الثانية .

**الجزء الثالث** : يتضمن الأسئلة الممتدة من [20-23] و هي متعلقة بالفرضية الثالثة.

## 1 .4. مجتمع و عينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة محافظي الحسابات الذين يزاولون نشاطاهم في كل من ولاية الأغواط، بسكرة ، الجلفة، المدية، ورقلة، برج بوعريريج، سوق أهراس، غرداية. و نظرا لضيق الوقت و بعد المسافة لبعض الولايات إستوجب علينا الاعتماد على عينة فقط من هذا المجتمع على غرار الولايات المذكورة .

بذلك يكون عدد الإستبانات الخاضعة للتحليل 32 استبانة بواقع إستبانة واحدة لكل مكتب و الجدول التالي يبين الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان :

**الجدول (III.2)** – مجتمع الدراسة

| البيان | الإستبانات الموزعة | | الإستبانات المسترجعة | | الإستبانات الملغاة | | الإستبانات الصالحة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| محافظي الحسابات | 46 | 100% | 35 | 76,09% | 03 | 6,67% | 32 | 76,19% |

**المصدر**:من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**الجدول (2.III)**– يبين العدد الاجمالي للاستمارات الموزعة و البالغ عددها ستة و أربعون استمارة منها خمسة و ثلاثون استمارة تم استرجاعها و هو ما يمثل نسبة 76,09% من حجم العينة المختارة و هي نسبة مرتفعة ، في حين لم يتم استرجاع إحدا عشر استمارة وذلك لاستلامها بعد الآجال. و بعد اطلاعنا و تفحصنا للاستبانات المسترجعة ، تبين لنا عدم صلاحية ثلاث إستمارات أي نسبة 6,67% من مجموع الاستبانات الموزعة لمحافظي الحسابات لعدم الجدية في الإجابة و بالتالي تم الغاؤها . ليصبح بذلك العدد النهائي للاستمارات الصالحة للاستعمال إثنان و ثلاثون استمارة اي ما يعادل 76,19%.

أما بالنسبة لتوزيع افراد العينة حسب الولاية فقد كان ذلك وفق الجدول التالي :

**الجدول (3.III)** – توزيع العينة حسب الولايات

| الولايات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الاغواط | 12 | 37,50% |
| بسكرة | 04 | 12,50% |
| الجلفة | 03 | 9,38% |
| المدية | 05 | 15 ,62% |
| ورقلة | 02 | 6,25% |
| برج بوعريريج | 02 | 6,25% |
| سوق أهراس | 01 | 3,12% |
| غرداية | 03 | 9,38% |
| **المجموع** | **32** | **100%** |

**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل (3.III)** – توزيع أفراد العينة حسب الولايات

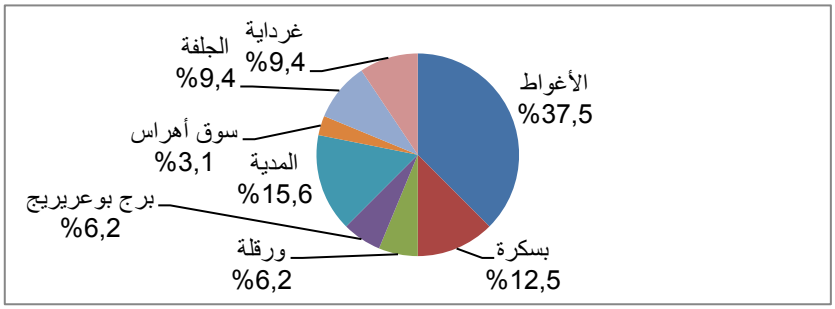


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن اغلب افراد العينة يزاولون نشاطهم بولاية الاغواط حيث يمثلون اثنا عشر مستجوب من المجموع اي بنسبة 37,50% ، و هذا راجع لمكان اقامة الباحث .

## 2 . معالجة و تحليل نتائج الاستبيان

نشير إلى أن جميع البيانات تم تبويبها باستخدام برنامج Excel 2007 و الذي يعتبر مصدر لكافة الجداول التي تضمنت التكرار و النسب المئوية و كذلك الاشكال البيانية المرافقة.

### 2 .1. و صف و تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة

**أولا : الجنس**

**الجدول(4.III)** – توزيع العينة حسب الجنس

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكور | 30 | 93,75% |
| إناث | 02 | 6,25% |
| **المجموع** | **32** | **100%** |

**الشكل(4.III)** – توزيع العينة حسب الجنس

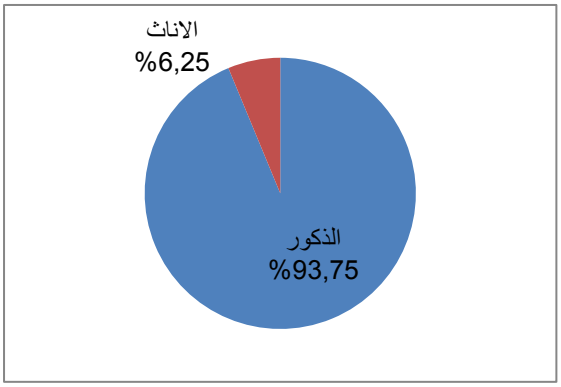


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر بكثير من الإناث كونهم يمثلون ثلاثون مشاهدة اي بنسبة 93,75% بينما يمثلن الاناث النسبة المتبقية و هذا يدل على هيمنة عنصر الذكور على ممارسة مهنة محافظة الحسابات .مقابل عزوف الإناث على ممارسة مهنة المراجعة و المحاسبة بصفة عامة.

**ثانيا : العمر**

يبين الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية :

**الجدول(III.5)** – توزيع العينة حسب العمر

| الفئة العمرية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **أقل من 30 سنة** | 00 | – |
| **30–40 سنة** | 08 | 25% |
| **41–50 سنة** | 09 | 28,12% |
| **أكبر من 50 سنة** | 15 | 46,88% |
| **المجموع** | 32 | 100% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل (III.5)**– توزيع العينة حسب الفئة العمرية

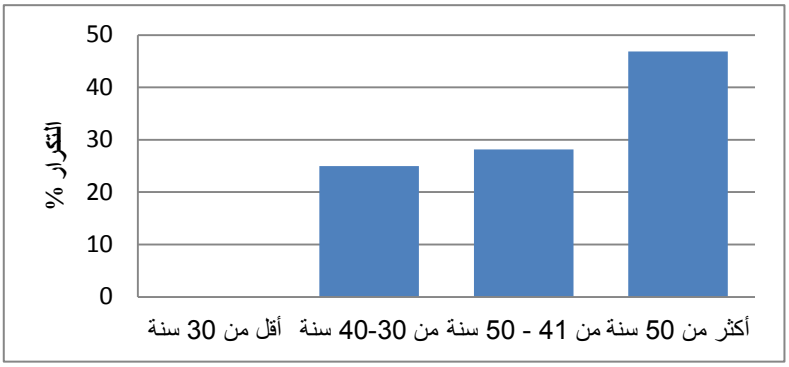


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أنه :

- نسبة المشاركة في الفئة أقل من 30 سنة منعدمة من اجمالي العينة؛
- نسبة المشاركة في الفئة 30–40 سنة هي ثمانية مستجوبين اي ما يعادل 25% من اجالي العينة؛
- نسبة المشاركة في الفئة 41–50 سنة هي تسعة مستجوبين اي ما يعادل28,12% من اجالي العينة؛
- نسبة المشاركة في الفئة أكثر من 50سنة هي خمسة عشر مستجوب اي ما يعادل 46,88% من اجمالي العينة .

و بالتالي نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة تتجاوز أعمارهم الخمسين سنة ، في حين أنّ ولا مستجوب يقل عمره عن الثلاثون سنة . و هذا راجع لطبيعة الحصول على إعتماد محافظة الحسابات، حيث تتطلب وقت كبير.

**ثالثا : المؤهل العلمي**

يبين الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي :

**الجدول(6.III)** – توزيع العينة حسب المؤهل

| الشهادة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **شهادة الكفاءة المهنية** | 09 | 21,95% |
| **ليسانس** | 29 | 70,73% |
| **ماجستير** | 03 | 7,32% |
| **دكتوراه** | 00 | - |
| **المجموع** | **41** | **100%** |

**الشكل (6.III)**– توزيع العينة حسب المؤهل

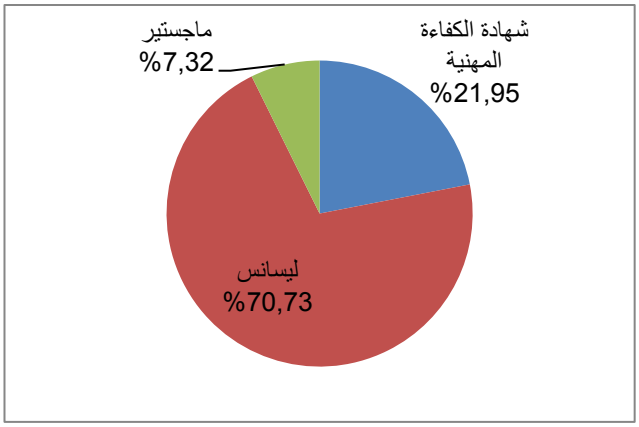


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 70,73% من افراد العينة هم من حملة شهادة ليسانس و نسبة21,95% هم حاملين لشهادة الكفاءة المهنية، وما نسبته 7,32% ذوو مستوى عالي.نشير إلى ان بعض من المستجوبين حامل لشهادة جامعية إضافة لشهادة الكفاءة المهنية .

**رابعا : التخصص العلمي**

يبين الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب التخصص العلمي :

**الجدول(7.III)** – توزيع العينة حسب التخصص **الشكل(7.III)** – توزيع العينة حسب التخصص

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| محاسبة | 20 | 52,63% |
| مالية | 15 | 39,47% |
| تخصص آخر | 03 | 7,90% |
| **المجموع** | **38** | **100%** |

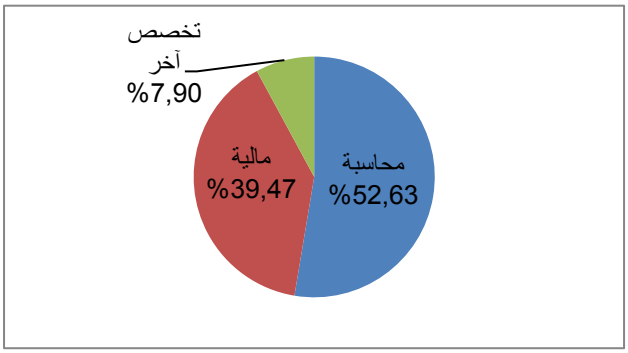


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**خامسا : الخبرة**

**الجدول (8.III)**– توزيع العينة حسب الخبرة

| فئة الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 01 | 3,12% |
| 5 –10 سنوات | 08 | 25% |
| 11–20 سنة | 09 | 28,13% |
| أكثر من 20 سنة | 14 | 43,75% |
| **المجموع** | **32** | **100%** |

**الشكل (8.III)**– توزيع العينة حسب الخبرة

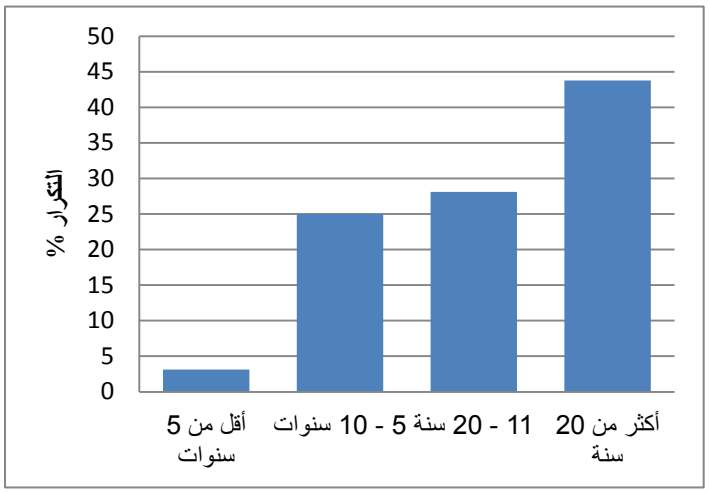


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول ( **8.III** )– أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة أكثر من 20 سنة بنسبة 43,75% أي ما يعادل أربعة عشر مستجوب تليها العينة أكثر من 11–20 سنة بنسبة 28,13% ما يعادل تسعة مستجوبين . ثم الفئة ( 5–10سنوات) بنسبة 25% اي ما يعادل ثمانية مستجوبين أما اضعف نسبة فعادت للفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 3,12% ما يعادل مستجوب واحد.

و يعزى ذلك على ان غالبية المستجوبين هم من فئات عمرية كبيرة نسبيا مع العلم أن هذا التوزيع تناول الخبرة بصفة عامة.

**سادسا : حجم المكتب**

يبين الجدول التالي توزيع افراد العينة حسب عدد المراجعين في المكتب :

**الجدول(9.III)** – حجم المكتب

| عدد المراجعين | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 5 مراجعين | 30 | 93,75% |
| 5 – 10 مراجعين | 02 | 6,25% |
| أكثر من 10 مراجعين | – | 00% |
| **المجموع** | **32** | **%100** |

**الشكل(9.III)** – حجم المكتب

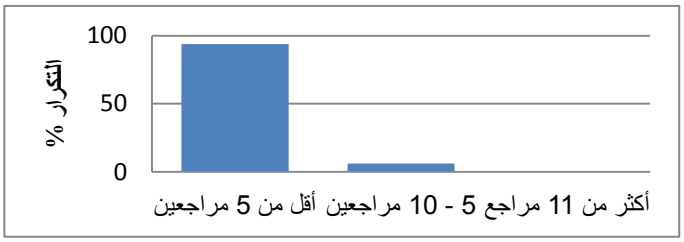


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

كل مكاتب المراجعة التي يعمل بها المستجوبين هي مكاتب صغيرة الحجم، شخصية فقط و لا يوجد بها عدد كبير من المراجعين و بالتالي تمركز حجم المكتب عند الفئة أقل من خمسة مراجعين بنسبة إجمالية قاربت 94%.

## 2 .2. العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة

خُصِّصَ لهذا المحور مجموعة الاسئلة الممتدة من السؤال السابع إلى السؤال الحادي عشر ، حيث تهتم هذه الاسئلة بدراسة آراء محافظي الحسابات حول مجموعة من العناصر التي تؤثر على آدائهم و مهامهم سواءا كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و معرفة درجة تأثير هذه العوامل و مساهمتها في تحسين آداء محافظي الحسابات و بالتالي ضبط مخاطر المراجعة .

**أولا** : يتعلق السؤال السابع بمعرفة ما إذا كانت عينة الدراسة سبق لها و أن عينت لعهدة محافظة الحسابات ، و بالتالي فإن نسبة 84,38 % من المستجوبين أجابت بنعم ، في حين أن نسبة 15,63 % لم يسبق لهم و أن مارسوا محافظة الحسابات– **الشكل ( 10.III )**.

**الشكل( 10.III )**– ممارسة مهنة محافظة الحسابات

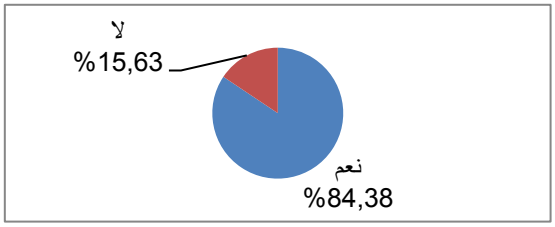


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

و لقد اختلفت اسباب اجابة المستجوبون بنعم و كانت موزعة حسب الجدول التالي :

**الجدول رقم(10.III)** – طريقة تعيين محافظي الحسابات

| الرقم | طريقة التعيين | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | تعيين عن طريق علاقات شخصية | 06 | 15,79% |
| 2 | تعيين عن طريق سمعة المكتب | 25 | 65,79% |
| 3 | تعيين عن طريق المحكمة | 07 | 18,42% |
| 4 | اسباب اخرى | 00 | 00% |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل (11.III)**– طريقة تعيين محافظ الحسابات

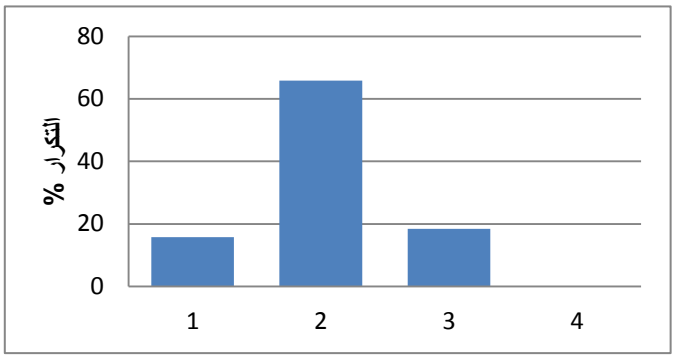


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**ثانيا** : أما السؤال الثامن المتعلق بالأتعاب التي يتحصل عليها محافظو الحسابات و مدى تناسبها مع الوقت و الجهد المبذول ، فإن نسبة 87,50% أجابت بلا في حين نسبة 3,13% أجابت بنعم و امتنع عن الاجابة ما نسبته 9,38 % .– **الشكل (12.III)** .

**الشكل( 12.III )**– تناسب الأتعاب مع الوقت و الجهد

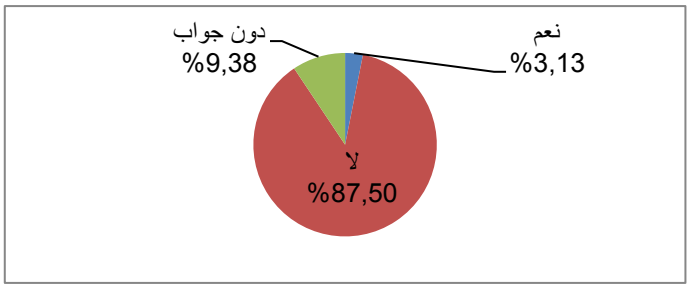


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**ثالثا** : السؤال التاسع تمحور حول تاثير إنخفاض الاتعاب على أداء محافظي الحسابات، فكانت نسبة 93,75% قد اجابت بان لها تاثير سلبي على مهامهم في حين لم ير أي من المستجوبين أن لها تاثير ايجابي ، و ما نسبته 6,25 % رأت بانه لا يوجد اي تاثير لانخفاض الاتعاب. **الشكل (13–III)**.

**الشكل (III.13)**– تأثير إنخفاض الأتعاب على أداء محافظي الحسابات

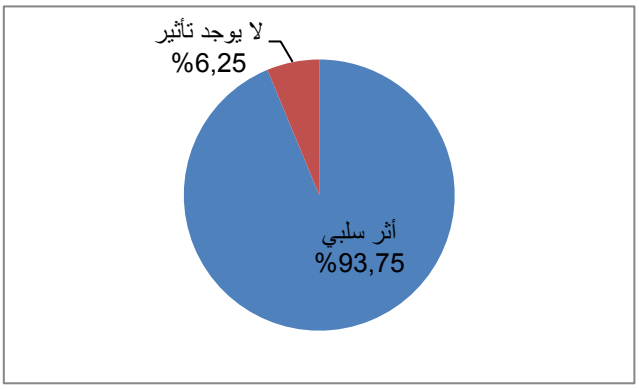


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**رابعا:** وعن السؤال العاشر اعربت نسبة 56,25% بأنها لم تتعرض إلى ضغوط أثناء مزاولتهم لمهامهم، في حين أن نسبة 34,38% امتنعوا عن الاجابة – **الشكل (III–14)** .

**الشكل( III.14)**– تعرض محافظي الحسابات للضغوط

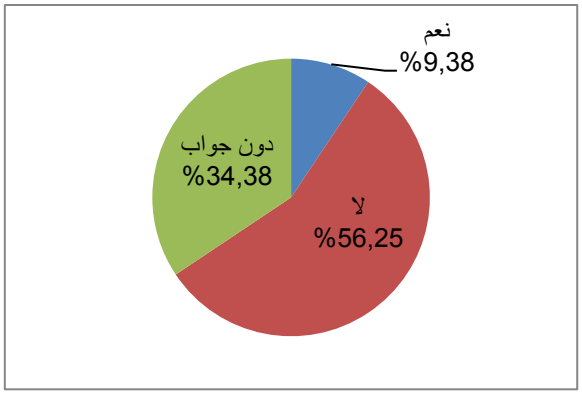


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

نلاحظ أن الممتنعين عن الاجابة نسبة مرتفعة و هذا ما يدل على وجود حساسية في الاجابة عن السؤال و راى المستجوبون أن السؤال شخصي ولا يمكنهم الاجابة عنه.

**خامسا:** السؤال الحادي عشر يتعلق برفع الدعاوى القضائية على محافظي الحسابات حيث اجابت ما نسبة 59,37% بانه لم يسبق و أن رفعت ضدهم دعوى قضائية ، في حين امتنعت نسبة 40,63% عن الاجابة . **الشكل( III.15)** .

**الشكل( 15.III)**– رفع الدعاوى القضائية على محافظي الحسابات

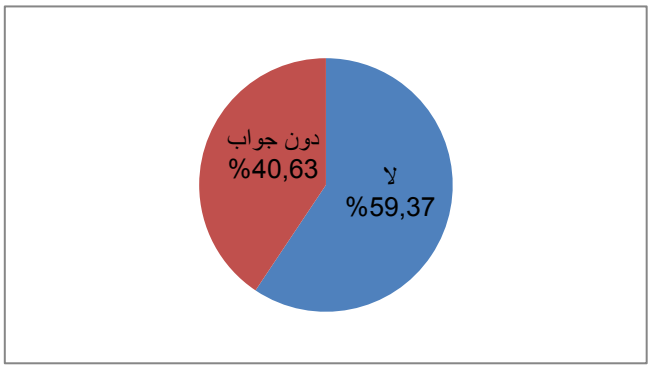


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

## 2 .3. العوامل المرتبطة بعملية المراجعة

خُصص لهذا العنصر الاسئلة الممتدة من السؤال الثاني عشر إلى السؤال التاسع عشر . تتعلق هذه الاسئلة بتخطيط و طريقة عمل محافظي الحسابات و فهم طبيعة و خصوصية نشاط العميل، و بالتالي حاولنا طرح اسئلة لمعرفة اسلوب عملهم و الخطوات و الاجراءات المتبعة من قبلهم للقيام بمهامهم و معرفة ايضا درجة وعيهم و حرصهم على اختيار الاجراءات المناسبة.

**أولا** : إتضح من السؤال الثاني عشر أنّ ما نسبته 84,38% ترى أن هناك ضرورة لاعتماد و تطبيق معايير موحدة في إعداد التقارير المالية بالجزائر و أن توحيدها يرفع من جودتها ، في حين أجابت نسبة 6,25% بلا، و امتنع عن الاجابة ما نسبته 9,38% .–**الشكل (16.III)**.

**الشكل( 16.III)** – إعتماد تقارير موحدة

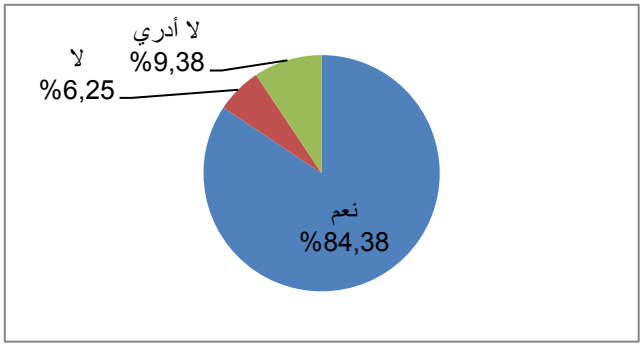


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**ثانيا** : أظهرت الدراسة من خلال السؤال الثالث عشر أن أربعة مستجوبين اي ما نسبته 9,52% يحتكمون إلى معايير المراجعة الدولية عندما تواجههم صعوبة و مشاكل أثناء فحصهم للقوائم المالية و ما نسبته 30,95% رأوا ضرورة الاعتماد على معايير المراجعة الفرنسية في مواجهة الصعوبات،باعتبار أن جميع المراجع التي يستعينون بها فرنسية المصدر . في حين رأى إثنان و عشرون مستجوب بمعدل 52,38% و هي النسبة الأعلى أنهم يستعينون بزملاء لهم لحل مشاكلهم و ما نسبته 7,14%يستشيرون أكاديمين متخصصين في المحاسبة – **الجدول ( III.11)**

**الجدول (III.11)**– مواجهة صعوبات تتعلق بالممارسة

| الرقم | البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| **1** | الاحتكام إلى معايير المراجعة الدولية(ISA) | 04 | 9,52% |
| **2** | الاحتكام إلى معايير المراجعة الفرنسية(NEP) | 13 | 30,95% |
| **3** | إستشارة زميل من أصحاب المهنة | 22 | 52,38% |
| **4** | استشارة أكاديمي متخصص | 03 | 7,14% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل( III.17 )**– مواجهة صعوبات تتعلق بالممارسة

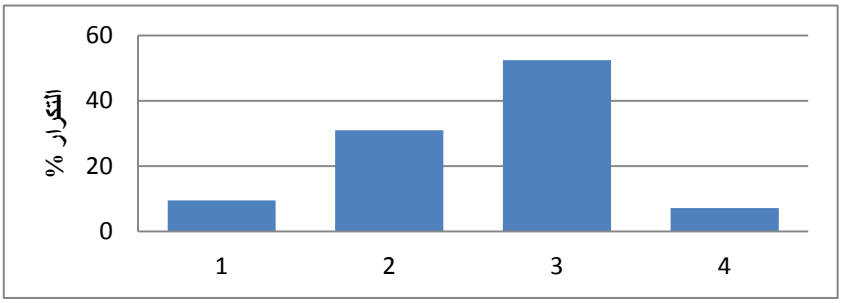


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**ثالثا** : أكدّ ما نسبته 45,83% من المستجوبين في السؤال الرابع عشر أن أهم قرار يجب اتخاذه استجابة لمخاطر غش الادارة هو مدى و حجم إختبارات العينة يليه بعد ذلك توقيت إختبارات العينة بنسبة تقدر ب 20,83% ثم التعيين و الإشراف على فريق المراجعة بمقدار18,75% و جاء العنصر طبيعة إختبارات العينة في الاخير من حيث الأهمية بنسبة 14,58%. – **الجدول(III–12)**.

**الجدول(III.12)** – قرارات مواجهة غش الإدارة

| الرقم | البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| **1** | التعيين و الإشراف على فريق المراجعة | 09 | 18,75% |
| **2** | مدى و حجم إختبارات العينة | 22 | 45,83% |
| **3** | توقيت إختبارات العينة | 10 | 20,83% |
| **4** | طبيعة إختبارات العينة | 07 | 14,58% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل( III.18)** – قرارات مواجهة غش الإدارة

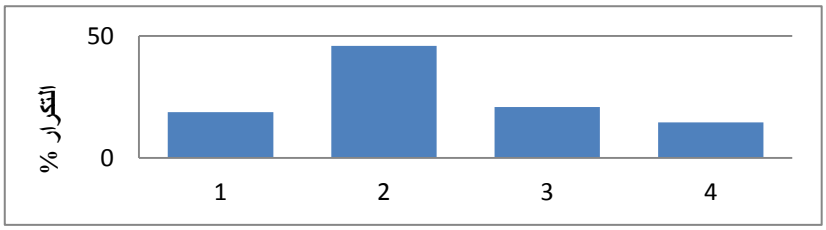


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**رابعا** : يتعلق السؤال الخامس عشر بالطريقة المنتهجة من قبل محافظ الحسابات أثناء قيامه بفحص القوائم المالية و أهم الاختبارات التي يراها مناسبة لذلك.فأجاب ما نسبته 63,16% بضرورة اتباع الطريقة التفصيلية في حين أجاب أربعة عشر مستجوب اي ما نسبته 36,84% باتباع الطريقة التحليلية.بعض المستجوبين رأى ضرورة المزج بين الطريقتين و ذلك حسب طبيعة كل حساب وكل مصلحة داخل المؤسسة – **الجدول (III.13)**.

**الجدول(III.13)** – الطريقة المتبعة في فحص القوائم المالية

| البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إجراءات المراجعة التحليلية | 14 | 36,84% |
| الاختبارات التفصيلية | 24 | 63,16% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل(III.19)**– الطريقة المتبعة لفحص القوائم المالية

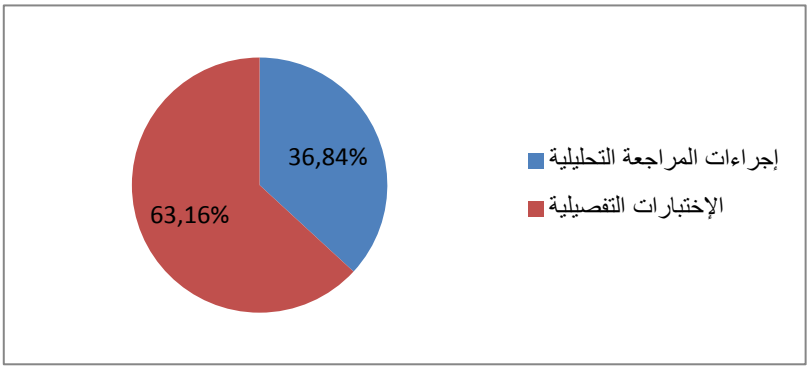


**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**خامسا** : خُصّص السؤال السادس العشر لمعرفة آراء محافظي حسابات من خلال تجربتهم لتحديد مواطن الخطر المتعلقة بمجموعة من الحسابات في كل من المؤسسات الصناعية و التجارية و الخدمية ، باعتباراها تشكل نسبة كبيرة من النسيج الصناعي ، فكانت أجوبتهم وفق الجداول التالية :

**بالنسبة لمؤسسة تجارية**

| الحسابات | عالية المخاطر | | متوسطة المخاطر | | محدودة المخاطر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| حسابات الاستثمار | 01 | 3,12% | 13 | 40,62% | 18 | 56,25% |
| حسابات المخزون | 30 | 93,75% | 02 | 6,25% | 00 | 00% |
| حسابات النقدية | 27 | 84,38% | 04 | 12,50% | 01 | 3,12% |
| حسابات الاجور | 04 | 12,50% | 08 | 25% | 20 | 62,50% |
| حسابات الأعباء و النتائج | 08 | 25% | 19 | 59,38% | 05 | 15,62% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

أجمع محافظي الحسابات على أنّ حسابات المخزون و النقدية في المؤسسات التجارية تتميز بمخاطر عالية بنسب 93,75 و 84,38 على التوالي ، و بالتالي فالمخطر المتلازم لهذه الحسابات يكون مرتفع.في حين أنّ حسابات الاستثمارات كانت ما بين متوسطة و محدودة المخاطر .أما بالنسبة لحسابات الأجور فقد عبر محافظي الحسابات بأنها محدودة المخاطر .

يرجع سبب إرتفاع نسبة المخطر بالنسبة لحسابات المخزون و النقدية حسب محافظي الحسابات، لكون المؤسسات التجارية غالبية أصولها تتشكل من النقديات و المخزونات، وهي أكثر عناصر الذمة عرضة للتلاعب و الاختلاس و نسبة دوران المخزون و النقدية كبيرة ، إضافة إلى وجود عدة مخازن .

**مؤسسة صناعية**

| الحسابات | عالية المخاطر | | متوسطة المخاطر | | محدودة المخاطر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| حسابات الاستثمار | 28 | 87,50% | 03 | 9,38% | 01 | 3,12% |
| حسابات المخزون | 30 | 93,75% | 02 | 6,25% | 00 | 00% |
| حسابات النقدية | 22 | 68,75% | 08 | 25% | 02 | 6,25% |
| حسابات الاجور | 04 | 12,50% | 05 | 15,62% | 23 | 71,88% |
| حسابات الأعباء و النتائج | 26 | 81,25% | 06 | 18,75% | 00 | 00% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بالنسبة للمؤسسة الصناعية أجاب غالبية محافظي الحسابات على أنّ كل من حسابات الاستثمار و المخزون و النقدية و حسابات الأعباء و النتائج لها نسبة عالية من المخاطر، و بالتالي رأوا بأن هناك ضرورة لتكثيف عمليات الرقابة و المعاينة للتقليل من هذه المخاطر .

**مؤسسة خدمية**

| الحسابات | عالية المخاطر | | متوسطة المخاطر | | محدودة المخاطر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| حسابات الاستثمار | 01 | 3,12% | 01 | 3,13% | 30 | 93,75% |
| حسابات المخزون | 00 | 00% | 01 | 3,12% | 31 | 96,88% |
| حسابات النقدية | 19 | 59,38% | 10 | 31,25% | 03 | 9,37% |
| حسابات الاجور | 20 | 62,50% | 07 | 21,88% | 05 | 15,62% |
| حسابات الأعباء و النتائج | 03 | 9,38% | 09 | 28,12% | 20 | 62,50% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بالنسبة للمؤسسة الخدمية رأى محافظي الحسابات على أن كل من حسابات النقدية و الأجور تتميز بمخاطر عالية، لكون جل تعاملات هذا النوع من المؤسسات تتركز حول هذه الحسابات على غرار مثلا البنوك و المؤسسات المالية .

**سادسا** : خصص السؤال السابع عشر لإجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية باعتباره من أهم الاجهزة التي تساعد محافظ الحسابات على إبداء رأيه و تحديد مواضع الخطر و نقاط القوة و الضعف للإجراءات الموضوعة من قبل المؤسسة فكانت اجوبة محافظي الحسابات حسب الجدول التالي :

**الجدول( III.14)**– إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية

| الرقم | الاجراء | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| **1** | فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية | 18 | 28,57% |
| **2** | تحديد مخاطر الرقابة | 08 | 12,70% |
| **3** | إختبار مدى الإلتزام بالاجراءات الموضوعة | 24 | 38,10% |
| **4** | تقييم أدلة الإثبات | 13 | 20,63% |

**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**الشكل رقم( III.20 )**– إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية

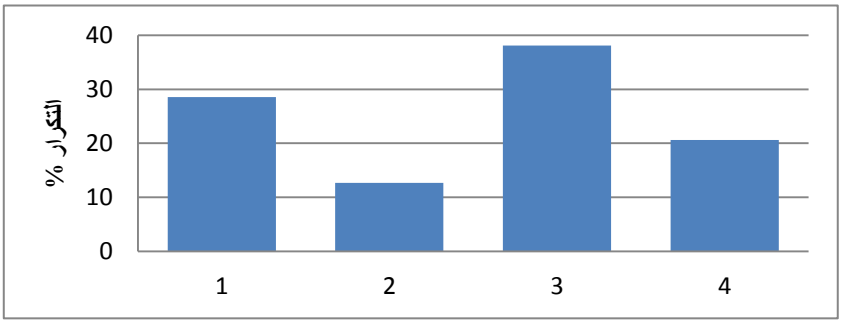


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

– فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية : أجاب محافظي الحسابات بنسبة 28,57% على أنه يجب اتباع هذه الخطوة .

– تحديد مخاطر الرقابة : اجمع ما نسبته 12,70% على أن هناك ضرورة لتحديد مواطن الخطر و تبقى هذه النسبة ضعيفة ، حيث تبين أنه لا يوجد لمحافظي الحسابات في الجزائر ثقافة المخاطر و غير ملمين بها.

– اختبار مدى الالتزام بالاجراءات الموضوعة : رأى ما نسبته 38,10% أنه يجب التأكد من فعالية الاجراءات الموضوعة و مدى الالتزام بها .

– تقييم أدلة الإثبات : أجاب ما نسبته 20,63% على ضرورة تقييم أدلة الاثبات من حيث نوعيتها و حجمها.

**سابعا** : أجاب ما نسبته 78,12% من المستجوبين أنهم يتبعون طريقة الاستقصاء عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية و ما نسبته 15,62% يعتمدون على طريقة التقرير الكتابي ، في حين أجاب 6,25% على اتباعهم لطريقة المخطط البياني .

بالتالي نلاحظ أن غالبية محافظي الحسابات يتخذون من طريقة الاستقصاء الوسيلة المناسبة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، لكن تعتبر هذه الطريقة غير مرنة و لا تسمح لمحافظ الحسابات في توظيف كفاءته و جدارته ،بل تجعل عمل محافظ الحسابات يدخل في إطار منغلق و جامد .

**ثامنا** : كانت الاجابة على السؤال التاسع عشر وفق الجدول التالي :

**الجدول(III.15)** – استقصاء عن إبداء الرأي

| الرقم | الحالات | رفض الشهادة | | الشهادة بتحفظ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 | عدم احترام المبادئ المحاسبية | **27** | **84,38%** | **05** | **15,62%** |
| 2 | فرض قيود على مهام محافظ الحسابات | **06** | **18,75%** | **26** | **81,25%** |
| 3 | عدم الحصول على اثبات كافية | **04** | **12,50%** | **28** | **87,50%** |
| 4 | وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية | **32** | **100%** | **00** | **00%** |
| 5 | عدم كفاية الافصاح بالقوائم المالية | **26** | **81,25%** | **06** | **18,75%** |
| 6 | وجود شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار | **05** | **15,63%** | **27** | **84,37%** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل( 21.III )**– استقصاء عن إبداء الرأي

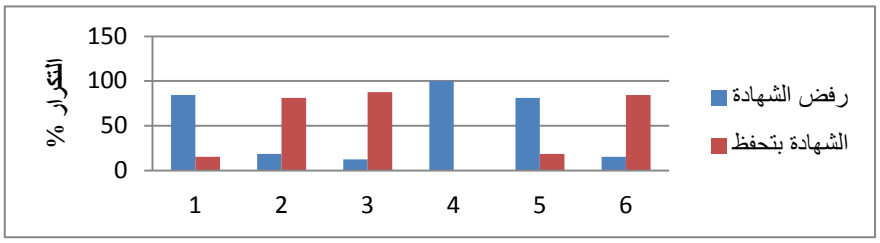


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**الحالة الاولى** : تباينت الاراء حول الرأي الذي يصدروه في التقرير جراء عدم احترام المبادئ المحاسبية ،حيث ان ما نسبته 84,38% اتفقوا على رفض الشهادة و15,62% اتفقوا على الشهادة بتحفظ.

**الحالة الثانية** :في حالة فرض قيود على محافظ الحسابات أجمع ما نسبته 81,25% المصادقة على القوائم المالية بتحفظ، في حين 18,75% لا يصادق على القوائم المالية.

**الحالة الثالثة** : نلاحظ هناك شبه اجماع بين محافظي الحسابات بنسبة 87,50% أنه عند عدم الحصول على أدلة اثبات كافية يبدون رأي متحفظ و ما نسبته 12,50% رأت أنه يجب عدم المصادقة في حالة عدم الحصول على ادلة اثبات كافية.

**الحالة الرابعة** : في حالة وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية أجمع محافظي الحسابات على عدم المصادقة على صحة و صدق القوائم المالية بنسبة 100% .

**الحالة الخامسة** :نلاحظ أن هناك شبه اجماع بين محافظي الحسابات بنسبة 93,75% على اصدار رأي متحفظ في هذه الحالة ، بينما أيد الإمتناع عن الشهادة سوى محافظي حسابات بنسبة 6,25%

**الحالة السادسة**: اتفق أغلب محافظي الحسابات على ضرورة اصدار رأي متحفظ في حالة وجود شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار بنسبة 84,37%، في حين أجاب ما نسبته 15,63% بعدم المصادقة على القوائم المالية.

تبقى الحالة الوحيدة التي أجمع فيها محافظي الحسابات في الاتفاق على رأي واحد هي عدم وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية ، و رغم الاتفاق في معظم الحالات على رأي واحد لكن يبقى هناك تباين و لو بشكل نسبي ، و هذا ما يتطلب ضرورة لتبني نموذج موحد للتقارير المالية .

### 2 .4. العوامل المرتبطة بالأطراف الخارجية

خُصص لهذا المحور مجموعة من الاسئلة و الممتدة من السؤال العشرين إلى السؤال الثالث و العشرين . تتعلق هذه الاسئلة بدرجة تأثير العوامل المرتبطة بالأطراف الخارجية على أداء محافظي الحسابات، و قد حاولنا أيضا معرفة درجة رضاء محافظي الحسابات اتجاه القانون الذي أصدرته وزارة المالية لإصلاح مهنة محافظة الحسابات .

**أولا** : أقرت ما نسبته 68,75% من محافظي الحسابات أنه تواجههم صعوبات أثناء فحصهم للقوائم المالية لمؤسسات القطاع الخاص و ما نسبته 31,25% اجابت بلا .

**الشكل( 22.III )**– الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في القطاع الخاص

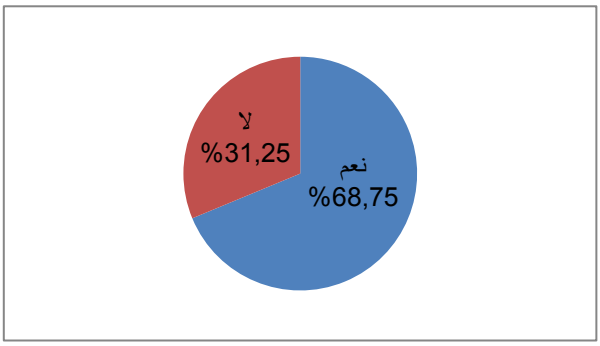


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

.أما المجيبين بنعم فتباينت الآراء حول الصعوبات التي يواجهونها و كان ذلك وفق الجدول التالي :

**الجدول (16.III)**– صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع الخاص

| الرقم | البيان | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | رغبة مسيري مؤسسات القطاع الخاص في دفع أقل ضريبة ممكنة | 20 | 48,78% |
| 2 | ممارسة ضغوط على محافظ الحسابات تخص التعيين و الاتعاب | 03 | 7,32% |
| 3 | غياب الشفافية في محاسبة مؤسسات القطاع الخاص | 10 | 24,39% |
| 4 | محافظة الحسابات شكلية في مؤسسات القطاع الخاص | 08 | 19,51% |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

بالنسبة لشكل الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في مؤسسات القطاع الخاص عادت أعلى نسبة إلى رغبة مسيري هذه المؤسسات في دفع أقل ضريبة ممكنة ، إضافة إلى غياب الشفافية في مسك محاسبات هذا القطاع .

**الشكل( III.23) –** صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات لقطاع الخاص

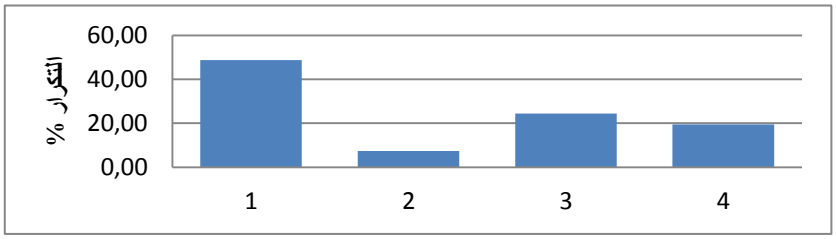


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**ثانيا** : أقرّ ما نسبته 65,63% من محافظي الحسابات أنهم تواجههم مشاكل تعترض مهامهم أثناء فحصهم للقوائم المالية لمؤسسات القطاع العام، بينما أجاب 34,38% من المستجوبين بلا.

**الشكل (III.24 )–** الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في القطاع العام

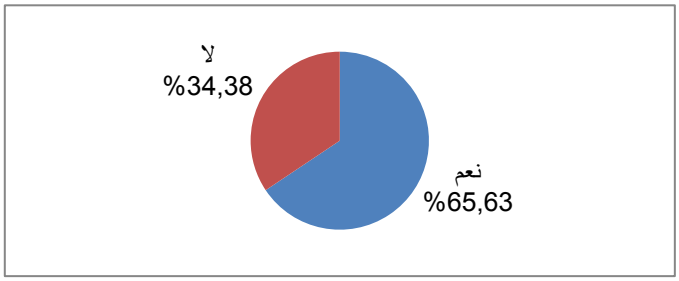


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

و تباينت اراءهم حول الصعوبات التي يتلقونها من خلال الجدول التالي :

**الجدول(III.17)** – صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع العام

| الرقم | الصعوبات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | رغبة الاطارات المسيرة في التلاعب ببعض المجمعات المحاسبية(رقم الاعمال،الهامش الاجمالي،القيمة المضافة،النتيجة) | 00 | 00% |
| 2 | ممارسة ضغوط على محافظي الحسابات تخص التعيين ، التجديد و الأتعاب | 06 | 24% |
| 3 | ضعف نظام الرقابة الداخلية | 19 | 76% |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل( III.25 )**– صعوبات فحص القوائم المالية لمؤسسات القطاع العام

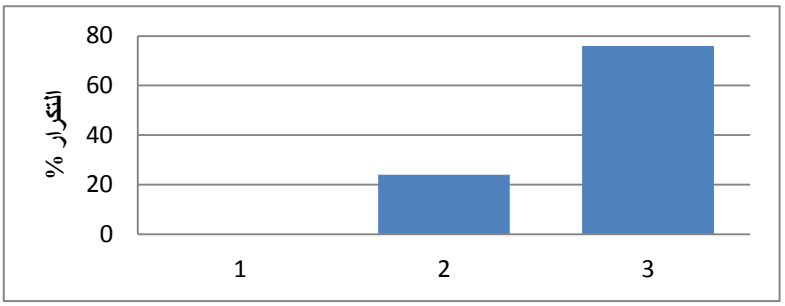


**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

أرجع غالبية محافظي الحسابات سبب الصعوبات التي تواجهم في مؤسسات القطاع العام إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بنسبة 76% ، سواءا من حيث تقسيم المهام أو الاجراءات الموضوعة و تطبيقها أو حتى من كفاءة العاملين المكلفين بالرقابة .

**ثالثا** : بالنسبة للسؤال الثاني و العشرين يرى غالبية 59,37% أنّ القوانين و التشريعات المتعلقة بقواعد و أخلاقيات السلوك المهني لمحافظي الحسابات واضحة و مانسبته 31,25% يرون بأنها أقل وضوح في حين رأت ما نسبة 9,38% بأن القوانين و التشريعات المتعلقة بهذا الجانب غير واضحة تماما.ومهما يكن إلا أنّ هناك اجماع بين محافظي الحسابات على وضوح القوانين و التشريعات المتعلقة بقواعد و أخلاقيات مهنة محافظة الحسابات – **الشكل (III.26)** .

**الشكل (26.III)**– وضوح القوانين و التشريعات

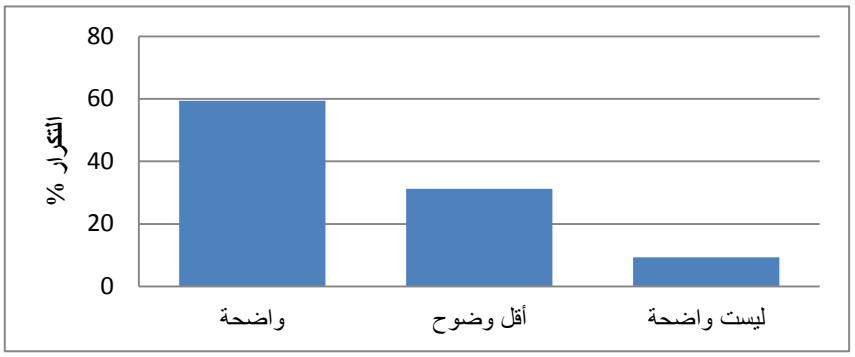


**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على نتائج الإستبيان

**رابعا :قياس مدى الرضاء**

تبين لنا من خلال السؤال الثالث و العشرين المتعلق باستقصاء مدى رضاء محافظي الحسابات حول الاصلاحات التي بادرتها وزارة المالية فيما يخص مهنة محافظة الحسابات و المحاسبة بصفة عامة –**الجدول(18.III)**– أن غالبية المستجوبين عبروا عن عدم رضاهم عن مشروع القانون.باستثناء طبيعة و مسار تكوين محافظ الحسابات . أما من حيث تشكيل لجنة الرقابة النوعية على خدمات مكاتب المراجعة ، فقد تبين أن نصف العينة غير مطلعين على هذا الأمر . و نشير إلى أنّ غالبية المستجوبين الذي عبروا عن عدم رضاهم لفحوى المشروع هم من فئات عمرية كبيرة ( أكثر من 41 سنة) . في حين الفئات العمرية الأقل عبرت عن رضاها على مشروع القانون .

**الجدول(18.III)** – قياس مدى الرضاء

| | البيان | راض جدا | | راض | | غير راض | | غير راض جدا | | لا ادري | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % |
| 1 | استعادة وزارة المالية الوصاية على مهنة المراجعة | 00 | 00 | 05 | 15,62 | 09 | 28,13 | 12 | 37,50 | 06 | 18,75 |
| 2 | تقسيم المصف الوطني إلى ثلاث هيئات مهنية | 01 | 3,12 | 06 | 18,75 | 18 | 56,25 | 00 | 00 | 07 | 21,88 |
| 3 | طبيعة و مسار تكوين محافظي الحسابات | 02 | 6,25 | 16 | 50 | 04 | 12,50 | 01 | 3,12 | 09 | 28,13 |
| 4 | من حيث طريقة تعيين محافظي الحسابات | 00 | 00 | 06 | 18,75 | 18 | 56,25 | 04 | 12,50 | 04 | 12,50 |
| 5 | من حيث تحديد اتعاب محافظي الحسابات | 00 | 00 | 01 | 3,12 | 19 | 50,00 | 08 | 25 | 04 | 12,50 |
| 6 | من حيث الرقابة النوعية على خدمات مكاتب المراجعة | 00 | 00 | 04 | 12,50 | 12 | 37,50 | 00 | 00 | 16 | 50 |

**المصدر** : من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

**الشكل (III.27)**– مدى الرضاء

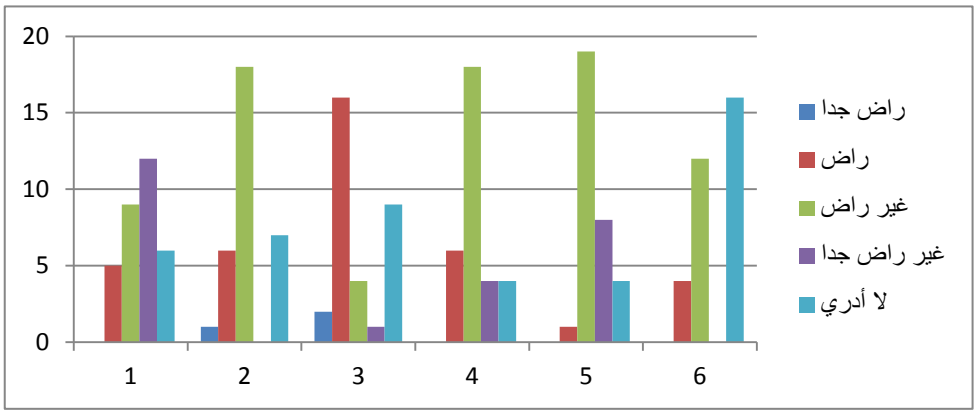


**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا عى نتائج الإستبيان

**خلاصة و استنتاجات الفصل**

تناولنا هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تمّ عرض تطور و تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر و الإحاطة قدر الإمكان بالنصوص القانونية المنظمة للمهنة، بالتركيز على القانون 10-01 الصادر مؤخرا و المنظم لمهن الخبير محاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و تحليل مضمونه، محاولين في ذلك تحليل أهم عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات. و في المبحث الثاني تمّ عرض بيئة مراجعة الحسابات في الجزائر و ذلك من خلال التطرق للنظام الجبائي و المالي و طبيعة الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، إضافة إلى خصوصية التكوين و التعليم المحاسبي. و للإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في الجزائر و دورها في ضبط مخاطر المراجعة، تمّ إستقصاء عينة من محافظي الحسابات لمعرفة آرائهم حول مشكلة الدراسة .

# الخاتمة

## 1 . الخلاصة العامة

من خلال تناولنا لموضوع اسهامات جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة، و من خلال دراستنا أيضا لعينة من مكاتب محافظي الحسابات في الجزائر ،حاولنا معالجة إشكالية البحث من خلال تحديد المتغيرات التي رأينا أن لها تأثير جوهري على الممارسة المهنية و تقسيمها إلى عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة و عوامل مرتبطة بعملية المراجعة و أخيرا عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية ، وحاولنا تحديد أثر هذه العوامل و دورها في زيادة كفاءة و فعالية عملية المراجعة و بالتالي ضبط المخاطر المرتبطة بمهنة محافظ الحسابات و تدنيتها إلى أقل ما يمكن .

معرفة و إدراك العوامل و المتغيرات سواءا المتعلقة بمحافظ الحسابات نفسه أو العوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية ، لا بد و أن تساعد على تصحيح الإختلالات و الإنحرافات .

العلاقة الموجودة بين جودة المراجعة و مخاطر المراجعة هي علاقة عكسية و تنعكس بشكل مباشر على مخرجات المراجعة من خلال صحة و سلامة القوائم المالية ، و أيضا علاقة غير مباشرة من خلال زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية ، و بالتالي مساعدة جميع الأطراف ذات الصلة في الإستفادة من مخرجات المراجعة .

إن وضع برنامج لمراقبة الخدمات المقدَمة من قبل مكاتب المراجعة أمر ضروري و حتمي لتجنب جميع المخالفات و الانحرافات التي يرتكبها محافظو الحسابات . إلاّ أنّ الجزائر تبقى متأخرة في هذا الميدان . رغم أنّ القانون الجديد 10-01 و المتعلق بمهن خبير محاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد أنشأ لجنة لمراقبة نوعية خدمات مكاتب المراجعة لدى المجلس الوطني للمحاسبة .

هناك العديد من الاقتراحات لنماذج مخاطر المراجعة و العديد من الأبحاث النظرية التي تناولت هذا الموضوع ، إلا أنه يبقى غير مطبق و غير مستفاد منه على الأقل بالنسبة لمحافظي الحسابات في الجزائر .

إن عدم تحكم محافظ الحسابات في المخاطر و عدم تقديره الجيد لها ، يمكن أن يعرضه للمساءلة بجميع أنواعها ، لذا وجب عليهم اتباع منهجية مراجعة مبنية على مقاربة مخاطر المراجعة.

الجزائر كغيرها من الدول قامت بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية سايرتها إصلاحات مست مهنة المراجعة و المحاسبة باعتبار هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من البيئة الإقتصادية . إلا أنه تبقى بعض النقائص المتعلقة

مباشرة ببيئة المراجعة في الجزائر خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي نشيط ، و الذي يعظم من الدور الحقيقي لمهنة المراجعة .

## 2 . نتائج إختبار الفروض

إنطلاقا من الجانب النظري و الدراسة الميدانية ، توصل الباحث بعد اختبار الفروض إلى مايلي :

بخصوص الفرضية الأولى و المتعلقة بعوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في الجزائر و المرتبطة بمكتب المراجعة و مساهمتها في ضبط مخاطر المراجعة و بالتالي الحدّ من المخالفات و الأخطاء الجوهرية ، فلقد تحقق هذا الفرض من خلال الدور الذي يلعبه كل من الخبرة و المؤهل العلمي و التخصص العلمي، حيث يحوز غالبية المستجوبين من محافظي الحسابات على خبرة مهنية طويلة بالإضافة إلى أن غالبية المستجوبين يملكون شهادات عليا و جلهم درس تخصص محاسبة و مالية ، و كذلك الجانب النظري الذي وضحنا فيه مساهمة هذه العوامل في ضبط مخاطر المراجعة، إضافة إلى أنّ غالبية المستجوبين لم ترفع ضدهم دعاوى قضائية و هذا مؤشر جيد . يبقى غالبية مكاتب محافظي الحسابات صغيرة الحجم و شخصية و ذلك لخصوصية سوق مهنة المراجعة و عدم وجود منافسة حقيقية بين المكاتب ، إلا أنّ فتح المجال أمام المكاتب الأجنبية لمزاولة نشاطها يجبر هذه المكاتب على توسيع حجمها و نشاطها .

أما بخصوص الفرض الثاني و المتعلق بمساهمة عوامل الجودة و المرتبطة بعملية المراجعة فلقد أظهر المستجوبون وعيا كبيرا في تقدير مخاطر المراجعة نظرا لخبرتهم و تأهيلهم ، و بالتالي يمكن أن نقول أن هذا الفرض تحقق ، إلا أن محافظي الحسابات لا يولون إهتمام كبير لمعايير المراجعة الدولية و لا يحتكمون إليها في تخطيطهم لأعمال المراجعة و كذا في إعداد تقاريرهم .

أما الفرضية الثالثة و المتعلقة بتأثير عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات و المرتبطة بالأطراف الخارجية و ببيئة المراجعة ، فإن غالبية المستجوبين رأوا أن هناك تأثير سلبي لهذه العوامل على الممارسة المهنية ، كما أن القوانين و التشريعات المتعلقة بقواعد و اخلاقيات المهنة تحتاج إلى توضيح أكثر ، إضافة إلى أنّ الإصلاحات التي بادرتها وزارة المالية لإصلاح المهن المحاسبية أظهر فيها المستجوبون إمّا عدم الرضاء على هذه القوانين أو عدم إطلاعهم عليها و هذا راجع إلى عدم إشراكهم في إعدادها .

## 3 . عرض نتائج الدراسة

قد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

- يعتبر كل من التأهيل العلمي و العملي من أهم العوامل التي تؤثر على جودة أداء محافظي الحسابات، حيث لها دور كبير في تقليل مخاطر المراجعة، إلاّ أنّ جانب التأهيل العلمي بحاجة إلى تطوير مستمر نظرا لتطور بيئة المراجعة باستمرار ؛
- يعتبر توافر عنصر الإستقلالية من أهم العوامل التي تقوم عليها مهنة محافظة الحسابات، و بينت الدراسة أن هناك عدة عوامل تهدد هذا الإستقلال على غرار التهديد، الأتعاب، مراجعة الذات، الدعاوى القضائية، المصلحة الشخصية ، الصداقة و الألفة ؛
- إنّ للعوامل الخاصة بتخطيط و إجراءات عملية المراجعة ، أثر بالغ على جودة أداء محافظي الحسابات ؛
- من خلال قراءتنا للنصوص القانونية المنظمة لمهنة محافظة الحسابات وكذا دراستنا لبيئة المراجعة، لاحظنا أنّ هناك نقاط توافق جاء بها القانون 10-01 مع معايير المراجعة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالرقابة على جودة خدمات مكاتب المراجعة وكذلك التقارير ، إلاّ أنّ القانون لم يتطرق إلى مخاطر المراجعة و إجراءات الإختبارات الإنتقائية و حجم العينات ، وكذا مراعاة عمل المراجع الداخلي و الاستفادة من عمل خبير ؛
- في ظل غياب سوق مالي نشيط وكفؤ، يبقى دور محافظ الحسابات مقتصر على حماية أصول المؤسسة، إضافة إلى اعتبارات جبائية ؛

**من خلال تحليلنا لنتائج الاستبيان توصلنا إلى :**

- يمتلك محافظو الحسابات في الجزائر على المؤهل و التخصص العلمي المطلوب إضافة إلى خبرة مهنية كافية و هذا راجع إلى كبر سن أغلب مزاولي المهنة ؛
- أغلب مكاتب محافظي الحسابات صغيرة الحجم و شخصية و لا يتعدى عدد العاملين بها إلى خمسة مراجعين، و هذا راجع لطبيعة سوق مهنة المراجعة و المحاسبة في الجزائر، خاصة في ظل عدم وجود منافسة حقيقية إضافة إلى ضعف البنية الإقتصادية و النسيج المؤسساتي ؛
- أغلب المحافظين أبدوا عدم رضاهم على الأتعاب التي يتحصلون عليها أثناء قيامهم بمهام محافظة الحسابات، و رأوا أنّ لها تأثير سلبي على جودة أدائهم. و رغم أن قانون إصلاح المهنة أدرج طريقة

المناقصة في تحديد الأتعاب إلا أنها يمكن أن يكون سبب في زيادة المنافسة و بالتالي تخفيض الأتعاب.فحسب المقابلة التي أجريناها مع بعض من المحافظين فإنهم يفضلون تقديم خدمات الاستشارة على قبولهم لعهدة محافظة حسابات.

- أجمع محافظو الحسابات على ضرورة تبني نموذج موحد في إعداد التقارير المالية ؛
- غالبية محافظي الحسابات يعتمدون على زملاء لهم في المهنة من أجل مواجهة بعض الصعوبات التي تواجههم أثناء عملية المراجعة و بدرجة أقل يحتكمون إلى معايير المراجعة الفرنسية، في حين نسبة قليلة جدا تعتمد على اساتذة أكاديميين و هذا يدل على وجود فجوة بين الجامعة و الممارسين ؛
- أغلب محافظي الحسابات يعتمدون على الإختبارات التفصيلية و التي تعتبر مكلفة من حيث الوقت و الجهد إلا أنها أكثر سلاما و ضمانا للقوائم المالية ،كما أنّهم عند تقييم نظام الرقابة الداخلية أهمل أغلبهم إجراء تحديد مخاطر الرقابة و الذي يعتبر من أهم الإجراءات ؛
- إن أهم الصعوبات التي تواجه محافظي الحسابات في مؤسسات القطاع العام هي ضعف نظام الرقابة الداخلية، كما أنَّ الصعوبات التي تواجههم في مؤسسات القطاع الخاص هي رغبة مسيري هذا القطاع في دفع أقل ضريبة ممكنة ؛
- هناك تباين في آراء محافظي الحسابات حول درجة وضوح القوانين و التشريعات المتعلقة بقواعد و أخلاقيات السلوك المهني ؛
- توصلنا من خلال قياس درجة رضاء محافظي الحسابات حول الاصلاح الجديد الذي بادرته وزارة المالية إلى أنّ أغلب المهنيين غير راضين على مشروع القانون نظرا لعدم إشراكهم في إعداده .

## 4 . التوصيات

بناءا على النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح التوصيات التالية :

- يجب على مكاتب محافظي الحسابات الحرص على إختيار مراجعين ممن تتوافر لهم درجة كافية من التأهيل و الكفاءة، ويجب متابعتهم من حيث الإشراف و التكوين المستمر؛
- ضرورة تبني معايير المراجعة الدولية و تكييفها بما يتناسب مع البيئة الجزائرية ، و بشكل خاص العمل على وضع نظام خاص للجودة و ذلك بالاستفادة من تجارب بعض الدول على غرار السعودية؛
- في ظل الصيغة الجديدة التي طرحتها وزارة المالية لتحديد أتعاب المراجعة و التي أصبحت على شاكلة مناقصة ، يجب على مكاتب المراجعة و المحاسبة الحد من المنافسة غير المهنية بينها، وخاصة عدم تخفيض

الأتعاب في محاولة جذب العملاء كون ذلك يؤثر سلبا على جودة أعمال المراجعة. و بالتالي نقترح وضع حد أدنى لأتعاب المراجعة و لا يجوز لمحافظ الحسابات بأيّ حال من الأحوال التنازل عنها؛

- ضرورة وضع أطر و آليات تعمل على إستقلال محافظ الحسابات و دعمها قدر الإمكان؛
- يجب على محافظي الحسابات التخطيط و التنفيذ السليم لعملية المراجعة ، بما في ذلك تقييم و تقدير مخاطر المراجعة، وننصح بعدم قبول مهمة المراجعة في حال عدم استطاعة محافظ الحسابات و طاقمه من اتمام عملية المراجعة بالصورة المقبولة؛
- إعتماد تقارير موحدة في إعداد التقارير المالية من أجل التوصيل الفعال بين أطراف المراجعة؛
- ضرورة تبني محافظي الحسابات لثقافة المخاطر؛
- ضرورة ربط الجامعة بالجانب المهني لتبادل المعارف و التجارب ، و لتقريب محافظي الحسابات من الدراسات و الأبحاث النظرية و ذلك من أجل الاستفادة منها؛
- ضرورة صدور مناشير توضح و تشرح قانون اصلاح المهن المحاسبية لأنه مازال غامضا ، خاصة فيما يتعلق بالاتعاب و التكوين؛
- اصدار قانون واضح لسلوك و اخلاقيات محافظي الحسابات تجاه الزملاء و العملاء و حتى المجتمع و هذا من أجل الإسترشاد به؛
- كان لابد من اشراك مهني المحاسبة في اعداد و مناقشة القانون الجديد و المتعلق بإصلاح المهنة ، من أجل الوقوف على المشاكل العالقة و حلّها برضا الطرفين .

## 5 . آفاق البحث في الموضوع

تناولت هذه المذكرة موضوع العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات و دورها في ضبط مخاطر المراجعة و ذلك من خلال استبيان قدم لعينة من محافظي الحسابات، إلاّ أنّ هذه الدراسة لم تتطرق لمخاطر الأعمال و لمقاربة المراجعة المبنية على هذا النوع من المخاطر ، و الذي يمكن أن يكون موضوعا لأبحاث مستقبلية .

تمّ بعون الله و حمده

# المراجع

## I – المراجع باللغة العربية

### أعمال منشورة و غير منشورة

**1** – أبو هين إياد حسن، **العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005 .

**2** – أيه جار الله نعمان الخزندار، **مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجع و تعزيز موضوعيته و استقلاله**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2008 .

**3** – أبو زر عفاف إسحق، **منهج الريادة الرقابية في تحسين أداء مكاتب التدقيق في ظل أخلاقيات العمال بالمؤسسات العربية**، المؤتمر العالمي الدولي السنوي العاشر، جامعة الزيتونة،26 –29 أفريل، الأردن، 2010.

**4** – أمين السيد احمد لطفي، **دراسة متقدمة في المراجعة و خدمات عدم التأكد**، الدار الجامعية ،مصر، 2007.

**5** – ألفين أرينز و جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، السعودية،2008 .

**6** – آل عباس محمد بن عبد الله ، **مسؤوليات المراجع و التطورات المهنية الحديثة ، مجلة صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسين القانونيين** ، العدد 60 ،السعودية، 2009.

**7** – آل عباس محمد ،**مسؤوليات المراجع و التطورات المهنية الحديثة**،جامعة الملك خالد،ص2. سنة النشر مجهولة.

**8** – إيهاب نظمي إبراهيم ، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة و تطور** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، 2009.

**9** – بوتين محمد ،**المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق**،ديوان المطبوعات الجامعة،الطبعة الثانية ،الجزائر،2005.

**10** – بن عيشاوي أحمد،**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية**،مجلة الباحث العدد 04،ورقلة، الجزائر 2006.

**11** – مداني بن بلغيث ، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2004 .

**12** – بهجت محمد فداء ، **المسئولية الشرعية و القانونية للمحاسب القانوني** ،مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني ، الرياض 29–31 مارس ، السعودية ، 2009.

**13** – بن صالح الأطرم عبد الرحمان ، **المسئولية الشرعية للمحاسب القانوني** ، مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني ، الرياض 29-31 مارس ، السعودية ، 2009.

**14**- بوراس أحمد و عياش الزوبير ، **الجهاز المصرفي في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية**، مجلة العلوم الانسانية ، العدد30 ، جامعة منتوري بقسنطينة ، الجزائر ،ديسمبر 2008 .

**15** – الصبان محمد سمير،عبد الوهاب نصر علي،**المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية و آليات التطبيق و فقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية** ، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر ، 2002 .

**16** – سمير كامل محمد عيسى ، **أثر جودة عملية المراجعة على عمليات إدارة الأرباح** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد رقم 2، المجلد رقم 45 ، مصر ، يوليو ، 2008 .

**17** – مظهر محمد ،**تقييم جودة أعمال المراجعة و التدقيق في دولة قطر**،قطر ، 2009 .

**18** – مختار مسامح، **توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول إتحاد المغرب العربي ما بين الضرورة الاقتصادية و التجارية و خصوصيات التشريعات الوطنية و المحلية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة،2011- 2010 .

**19** – عوض أمال محمد ،**أثر ممارسة المراجعة غير منظمة على جودة الاداء المهني لمراجع الحسابات**، العدد رقم 2،المجلد رقم 45 ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 2،المجلد رقم 45،مصر ، يوليو 2008.

**20** – توهامي محمد طواهر و صديقي مسعود ،**المراجعة و تدقيق الحسابات**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر 2005.

**21** – الصحن عبد الفتاح و آخرون، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق** ،الدارالجامعية المصرية،الإسكندرية، مصر ،1998 .

**22** – الصبان محمد سمير ،**الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و التطبيق**،الدار الجامعية،مصر ، 1993.

**23** – الجعافره محمد مفلح ،**مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فعالية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية** ، رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن ، 2008.

**24** – الجعفري فوزية حامد و آخرون،اتجاه **مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية نحو توسيع نطاق خدماتها المهنية:تحليل ميداني مستند إلى مقتضيات نظرية الوكالة**،جامعة الملك عبد العزيز،جده،العدد 2008.

**25** – هوام جمعة ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009-2010** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010 .

**26** – جربوع يوسف محمد ، محددات **مراجعة القوائم المالية تحدّ كبير للمراجع الخارجي:دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين**،بحث مقدّم إلى المؤتمر العلمي الأول :الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، ،فلسطين، 2005 .

**27** – حميدات محمد ،تقييم **جودة تدقيق الحسابات في الأردن و العوامل المحددة لها:دراسة ميدانية**،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،الأردن،2002.

**28** – جبران محمد علي ،**العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن**،الندوة 12 لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة"مهنة المحاسبة في المملكة العربي الواحد و العشرون"،18-19 ماي 2010.

**29** – طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر ،2004 .

**30** – خرواط عصام الدين السائح ، **إدارة المراجعة على أساس الخطر** ، مجلة ساتل، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 2009 .

**31** – عبد الوهاب نصر علي ،**موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة (الجزء الأول)** ، الدار الجامعية الإسكندرية .

**32**– فتيحة كركوش ، **اتجاهات الاساتذة نحو نظام ل.م.د** ، مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية ، عدد 08، جوان 2012

**33** – خالد أمين ، **علم تدقيق الحسابات ،الناحية النظرية و العلمية**،دار وائل للطباعة و النشر ،عمان ،الاردن،2000.

**34** – خالد محمد بسام ، **الغش في القوائم المالية و حدود مسئوليات المراجع** ، مجلة صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، العدد 68 ، ماي 2011.

**35** – العميري محمد و إحسان المعتاز ، **أثر التجارة الالكترونية على تخطيط اعمال المراجعة :دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد و الادارة ،مجلة 21 ، العدد 2 .

## II – المراجع باللغة الأجنبية

### Travaux Publiés et Non Publiés

**1 - Flynn et Al**:A framework for quality management research and an associated measurement instrument. Journal of Operations Management,11, 1994 .

**2- Abdelaziz AMOKRAN**,Guide Pratique de Gestion des Societes par Actions, 2 eme Edition, Alger ,2001.

**3 - Mokhtar BELAIBOUD**,Pratique de l'audit Apports à l'entreprise Guide synthtique Organisation de la fonction Présentation des normes IAS/IFRS,BERTI Editions, Alger 2005.

**4 - Mahdi SALHI**,An Investigation of the effect of audit quality on occural reliablility of listed companies on tehran stock exchange,islamic university,revieuw of international comparative management,2010.

**5 - Li Dang**,Assessing Actual Audit Quality,Drexel Université,Doctorat of philosophy,may2004 .

**6 - Johanna Miettinen**,audit quality and the relatioship between auditee's Agency problems and Financial Information Quality,university vasaa .

**7 - Genevieve CAUSSE**,la Performance des cabinets d'audit légal,congres de l'AFC,Nice,2010.

**8 - Viet Ha TRAN VU**,les dimensions de la perfermance des cabinets d'audit legal,paris,2009.

**9 - OMRI,Hakim et TRIKI**,Impacte de l'audit externe sur la qualité de resultat comptable,Revue gouvernance Automne,2009 .

**10 - CYNTHIA Jeffrey**,Research on Professionnal Responsability and Ethics in accouting,Volume 9,iowa state University,USA, 2004 .

**11 - Rick HAYES and Al**,Principales of Auditing an Introduction to International Standards on Auditing,Second Edition,England 2005 .

**12 - Jong-Hag Choi**,Audit Office Size,Audit Quality and Audit Pricing,December 2009 .

**13 - Steven Balsam and Others**,Auditor Industry Specialisation and Erning Quality,a Journal of Practice and theory,Vol 22,n°2,Sep 2003.

**14 - Joseph V :Carcello & Al,**Auditor Industry Specialization and Fraudulent Financial Reporting,University of Tennessee.
**15 - Mayhew.Brian and Wilknis Michael**,Audit Firm Indstry Specialization as a Differentiation Strategy MEvidence From Fees Charged to Firms Going public,Auditing :a journal of practice & theory,Vol 22,N°2

**16** - Guide to using International Standards on Auditing in the Audits of Small- and Meduim Sized Entities,**Pubié par L'IFAC** en Dec 2007,Traduction Faites par les Soins et sous Responsabilité de Néjib SFAYHI et Autres .
**17** - **Norme International d'Audit 300**,Applicable aux audits d'états financiers pour les périodes ouvertes à compter du 15 Dec 2009,texte original :IFAC,Traduction :CNCC-IRE.

**18** - **Norme International d'Audit 500**,Applicable aux audits d'états financiers pour les périodes ouvertes à compter du 30 juin 2009,texte original :IFAC,Traduction :CNCC-IRE

**19 - Paul M.Clikmen**,The greatest Frauds of The Last Century,University of Richmond,May 2003

**20 - SARBANES OXLEY**,Act of July 2002 Corporate Responsability ,Public Law 107-204,Congress .Usa

**21 - L.BRAIOTTA and Al**,the Audit Committee Handbook,5 Edition,2010.
**22** - **AICPA**,Statements on quality control standards,Auditing standards board,January 2000.
**23 - Norme International d'Audit 220**,Version 29 Juin 2006. IFAC,Traduction :CNCC-IRE.

**24** - **Muhammad Asif LQBAL**,Seminar Quality control Review,The Institute of Chatered Accountants of Pakistan,Lahor 15 Aout 2007

**25** - **Blokdjik, J.H** , Test of Control ine the Audit Risk Model : Effective ? Efficient ?, International Auditing Journal ,Vol 8, N° 2

**26** - **Graham ,L.E** , Audit risk Part 3, CPA journal ,Vol 55,N° 10

**27** - **Christina MULLIGAN** , Nicola INKSTER . The use of Analytical Prodcedures in the United Kingdom , International Journal of Auditing , Vol 3 , N° 2,1999.

**28 - International federation of accountants** ,ISA 320 " Materiality in planning and performing an audit ,april 2009.
**29 - Leonard W.Vona** , Fraud Risk Assessemnt Building A Fraud Audit Program, USA , 2008 ,

**30 - Romain DUPART**, la Fraude et l'Auditeur , le cadre conceptuel des nouvelles techniques de détection des détournements d'Actif , pansard Associés,AICPA International Affiliate.

**31 - Association of Certified Fraud Examiniers**,la detection des fraudes commises en entreprise au canada ,une etude de ses victimes et de ses malfaiteurs, dominic Peltier-Rivest,2007.

**32 - International Federation of Accounting** , ISA 620 : Useing the Work of an Expert .

**33 - Michael G.Alles et All** , Feasibility and Economics of Coinuous Assurance ,Auditing :A journal of practice of theory ,Vol 21 ,N° 01 ,March 2002 ,P :04.
**34 - International Federation of Accounting** , ISA 1010 : The consideration of Environmental Matters in the Audit of Financial Statements .

**35- FERFARA Mostefa**,Bource d'Alger,genése,Actualité et Perspectives, journée d'Etudes sur la bourse d'alger,12 Mai 2011,Université de laghouat .

**III- القوانين و التشريعات**

**1**- قانون المالية لسنة 1970 و الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 110 ، المادة رقم 39 .

**2**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 97 المؤرخة بتاريخ 20 نوفمبر 1970
**3**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 107، المؤرخة في 30 ديسمبر 1971.
**4**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 10 المؤرخة في 4 مارس 1980 .
**5**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 02 المؤرخة في 13 جانفي 1988.
**6**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 20 المؤرخة في 01 ماي 1991.
**7**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 03 المؤرخة في 15 جانفي 1992 .

**8**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 24 المؤرخة في 17 أفريل 1996 .

**9**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56 المؤرخة في 29 سبتمبر 1996.

**10**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 42 المؤرخة في 11 جويلية 2010 .

**11**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 50 المؤرخة في 01 سبتمبر 2010 .

**12**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 66 المؤرخة في 03 نوفمبر 2010 .

**13**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 07 المؤرخة في 02 فيفري .2011

**14**- أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 11 المؤرخة في 20 فيفري 2011.

**15**- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 65 المؤرخة في 30 نوفمبر 2011 .

**16** - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 المؤرخة في 25 يوليو 2012 .

**17** - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 47 المؤرخة في 29 أوت 2012 .

**18**- Règlement N° 2002-03 du 14 Novembre Portant sur le contrôle Interne des Banques et Etablissements Financières .

## VI- مواقع الانترنت

**1**- http://www.coso.org.

**2**- http://www.frc.org.uk

**3**- http://www.accountancyage.com

**4**- http://www.sciencedirect.com

**5**- http://trace.tennessee.edu

**6**- http://scitation.aip.org

**7**- www.socpa.com

**8**- http://umiss.lib.olemiss.edu

**9**- ftp://ftp.cba.uri.edu

**10**- www.ifac.org

11- www.sqarra.com

# الملاحق

**الملحق رقم (1) : رسالة الإستبيان**

**جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة ــ**

**كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**

# إستبيان

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " **مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة** " . و ذلك في إطار الإعداد لمذكرة ماجستير تخصص محاسبة و جباية . لذا نرجوا من سيادتكم التّكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان .

**مع خالص الشكر و التقدير لسيادتكم**

خيراني العيد

## الملحق رقم (2) : إستمارة الإستبيان

### أولا :الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

ضع علامة (X) أمام الخيار المناسب:

**1 – الجنس :** ☐ ذكر ☐ أنثى

**2 – العمر :**

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة

☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

**3 – المؤهل العلمي :**

☐ شهادة الكفاءة المهنية ☐ ليسانس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

**4 – التّخصص العلمي:**

☐ محاسبة ☐ مالية

☐ أخرى يرجى تحديدها .....

**5 – الخبرة :**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات

☐ من 11 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

**6 – عدد المراجعين في المكتب :**

☐ أقل من 5 مراجعين ☐ من 5 إلى 10 مراجعين

☐ أكثر من 10 مراجعين

## ثانيا : العوامل المرتبطة بمكتب محافظ الحسابات

**7** – هل سبق و أن تمّ تعيينكم لعهدة محافظة حسابات :

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم ، هل كان ذلك عن طريق:

☐ أ – علاقات شخصية ☐ ب – سمعة المكتب

☐ ج – تعيين من قبل المحكمة

– أخرى ، حدّدها:

.....

.....

**8**– هل ترى بأن الأتعاب المحدّدة قانونياً و التي تتحصل عليها عند فحصك للقوائم المالية تتناسب مـــع الوقت و الجهد المبذول :

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

**9**– كيف ترى إنخفاض أتعاب المراجعة على جودة أداء و أعمال محافظي الحسابات :

☐ تأثير إيجابي ☐ تأثير سلبي ☐ ليس لها تأثير

**10**– هل تَعرضتم إلى ضغوط أثناء فحصكم للقوائم المالية :

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب بنعم ، ماهي شكل هذه الضغوط : .....

.....

**11** – بصفتكم محافظ حسابات ، هل سبق و أن رُفعت ضدكم دعوة قضائية :

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

إذا كان الجواب بنعم ، ماهو السبب :

.....

.....

**ثالثا : العوامل المرتبطة بعملية المراجعة**

**12**- هل ترى أنّ اعتماد و تطبيق معايير موحّدة في إعداد التقارير المالية بالجزائر يرفع من جودتها :

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

**13**- عندما تصادفك صعوبة أثناء فحصك للقوائم المالية تحتكم إلى :

☐ أ – معايير المراجعة الدولية (ISA) ☐ ب – معايير المراجعة الفرنسية (NEP )

☐ ج – إستشارة زميل من أصحاب المهنة ☐ د – إستشارة أكاديمي متخصص

– أخرى يرجى تحديدها :.....

**14**- في رأيك ماهي قرارات المراجعة المتّخَذة إستجابة لمخاطر غش الإدارة من حيث الأهمية :

☐ أ -التّعيين و الإشراف على فريق المراجعة ☐ ب - مدى و حجم إختبارات العينة

☐ ج - توقيت اختبارات العينة ☐ د- طبيعة اختبارات العينة

**15**- ماهي إختبارات الرقابة التي تراها مناسبة أثناء قيامك لفحص القوائم المالية :

☐ أ – إجراءات المراجعة التحليلية ☐ ب- الإختبارات التّفصيليّة

– أخرى ، يرجى تحديدها.....

.....

**16**- في رأيك ماهي الحسابات التي تتميز بمخاطر عالية و تعطيها اهتمام كبير أثناء تقديرك لمخاطر المراجعة :

| البيان | مؤسسة صناعية | | | مؤسسة تجارية | | | مؤسسة خدمية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عالية المخاطر | متوسطة المخاطر | محدودة المخاطر | عالية المخاطر | متوسطة المخاطر | محدودة المخاطر | عالية المخاطر | متوسطة المخاطر | محدودة المخاطر |
| حسابات الاستثمارات | | | | | | | | | |
| حسابات المخزون | | | | | | | | | |
| حسابات النقدية | | | | | | | | | |
| حسابات الأجور | | | | | | | | | |
| حسابات الاعباء و النتائج | | | | | | | | | |

**17**- ماهي الإجراءات التي تتبعها عند تقييمك لنظام الرقابة الداخلية :

☐ أ – فهم هيكل نظام الرقابة الداخلية ☐ ب- تحديد مخاطر الرقابة

☐ ج – اختبار مدى الالتزام بالاجراءات الموضوعة ☐ د- تقييم أدلة الإثبات

**18**- ماهي الطرق التي تتبعها عند تقييمك لنظام الرقابة الداخلية :

☐ الاستقصاء (Questionnaire ) ☐ تقرير وصفي كتابي ☐ خرائط التدفق ( Shéma)

**19**- بصفتكم محافظ حسابات ، ماهو الرأي الذي تبديه في الحالات التالية :

| الحالات | رفض الشهادة Refus de Certification | الشهادة بتحفظ Certification Avec réserve |
|---|---|---|
| عدم إحترام المبادئ المحاسبية | | |
| فرض قيود على مهام محافظ الحسابات | | |
| عدم الحصول على أدلة إثبات كافية | | |
| وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية | | |
| عدم كفاية الإفصاح بالقوائم المالية | | |
| وجود شك حول قدرة المؤسسة على الإستمرار | | |

## رابعا : العوامل المرتبطة بالأطراف الخارجية

**20**- هل تواجهكم صعوبات أثناء مراجعتكم لمؤسسات القطاع الخاص :

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم ، هل يرجع ذلك إلى :

☐ رغبة مسيري مؤسسات هذا القطاع في دفع أقل ضريبة ممكنة

☐ ممارسة ضغوط كبيرة على محافظ الحسابات ( التعيين ، الاتعاب )

☐ غياب الشفافية في محاسبة مؤسسات هذا القطاع

☐ لكون محافظة الحسابات شكلية في مؤسسات القطاع الخاص

**21** – هل تواجهكم صعوبات أثناء أداء مهامكم بمؤسسات القطاع العام :

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم ، هل يعود السبب في ذلك إلى :

☐ أ- رغبة الاطارات المسيِّرة في التلاعب ببعض المجمعات المحاسبية (رقم الاعمال،الهامش الاجمالي،القيمة المضافة، النتيجة)

☐ ب - ممارسة ضغوط على محافظي الحسابات تخص التعيين ، إعادة التجديد و الاتعاب

☐ ج- ضعف نظام الرقابة الداخلية

**22**- هل القوانين و التشريعات المتعلقة بقواعد و أخلاقيات السلوك المهني لمحافظي الحسابات في الجزائر :

☐ واضحة ☐ أقل وضوح ☐ ليست واضحة

**23**- هل أنت راضٍ على الإصلاحات التي تمّت على مستوى مهنة المراجعة في الجزائر خاصّة فيما يتعلق ب :

| طبيعة الاصلاح | راض جدا | راض | غير راض | غير راض جدا | لا أدري |
|---|---|---|---|---|---|
| إستعادة وزارة المالية الوصاية على مهنة المراجعة | | | | | |
| تقسيم المصّف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين إلى ثلاث هيئات مهنية | | | | | |
| طبيعة و مسار تكوين محافظي الحسابات | | | | | |
| من حيث طريقة تعيين محافظ الحسابات | | | | | |
| من حيث تحديد أتعاب محافظ الحسابات | | | | | |
| من حيث الرقابة النوعية على خدمات مكاتب المراجعة | | | | | |

# فهرس المحتويات

**الصفحة**

الإهداء ..... I

شكر و تقدير ..... II

ملخص ..... III

قائمة الإختصارات و الرموز..... V

المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال البيانية..... VIII

## المقدمة العامة

طرح إشكالية البحث.....02

فرضيات البحث.....03

أسباب اختيار الموضوع.....03

أهمية البحث.....04

محددات البحث.....04

أهداف البحث.....04

منهجية الدراسة و أدواتها.....05

الدراسات السابقة في الموضوع.....05

خطة و هيكل البحث.....07

## الفصل الأول : الإطار العام لجودة المراجعة القانونية

**المبحث الأول : مفهوم و أهمية جودة المراجعة القانونية**.....11

1- مفهوم جودة المراجعة.....11

1 -1- إدارة الجودة الشاملة – مفهومها و محاورها.....11

1-2 مفهوم الجودة في قطاع خدمات المراجعة.....12

1-2- 1 مفهوم جودة المراجعة باعتبارها منتج.....13

1-2- 2 مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها باكتشاف المخالفات.....13

1 -2- 3 مفهوم جودة المراجعة من حيث الأطراف المشاركة ببيئة المراجعة.....14

1-2- 4 مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها بمفهوم الوكالة.....14

1-2- 5 مفهوم جودة المراجعة من حيث البعد الزمني.....15

1-2- 6 مفهوم جودة المراجعة من حيث علاقتها بمخاطر المراجعة.....15

2- أهمية و مزايا جودة المراجعة.....16

2 -1- تأكيد الإلتزام بالمعايير المهنية.....16

2-2- زيادة الموثوقية في تقارير المراجعة و القوائم المالية.....17

2-3- تعزيز إكتشاف المخالفات و الأخطاء الموجودة في القوائم المالية.....17

2-4- تضييق فجوة توقعات المراجعة.....18

2-5- تخفيض صراعات الوكالة.....20

**المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة أداء المراجع القانوني**.....20

1- عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة.....21

1-1- خصائص فريق المراجعة.....21
1-1-1- الإستقلالية و الحياد.....21
1-1-2-التأهيل العلمي و الخبرة المهنية.....24
1-1-3-السمات الشخصية لمحافظ الحسابات.....25
1-2- خصائص مكتب المراجعة.....27
1-2-1-حجم مكتب المراجعة.....27
1-2-2-عدد الدعاوى القضائية المرفوعة.....28
1-2-3-المنافسة و الأتعاب.....28
1-2-4-التخصص الصناعي.....28
2- عوامل مرتبطة بعملية المراجعة.....30
2-1- تخطيط أعمال المراجعة.....30
2-2-دراسة و فحص نظام الرقابة الداخلية و تقييم المخاطر.....31
2-3-كفاية أدلة الاثبات.....31
2-4-التقرير و الافصاح.....32
3- عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية.....33
3-1-الجهة محل المراجعة.....33
3-1-1-حجم العميل و مركزه المالي.....33
3-1-2-تغيير محافظ الحسابات.....33
3-1-3-كفاءة نظام الحاكمية لدى العميل.....34
3-2-مستخدمي القوائم المالية.....34

3-3-المنظمات المهنية.....35

**المبحث الثالث :رقابة جودة عملية المراجعة– مفهوم ، إرشادات و معايير**.....35

1– تعريفْ رقابة جودة عملية المراجعة.....35

2– أهداف رقابة جودة عملية المراجعة.....36

3- عناصر رقابة جودة عملية المراجعة.....36

4– الإرشادات و المعايير المتعلقة بطبيعة رقابة جودة عملية المراجعة.....38

4-1- معايير و إرشادات في ظل القواعد المهنية لقانون SOX الأمريكي .....38

4-2- إرشادات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA.....39

4-3- إرشادات الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.....40

4-4- إرشادات مجمع القانونيين بانجلترا و ويلز ECAEW.....41

4-5- إرشادات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA.....42

خلاصة و استنتاجات الفصل.....43

## الفصل الثاني : تقييم و تحليل مخاطر المراجعة

**المبحث الأول : ماهية و أنواع مخاطر المراجعة**.....46

1 - مفهوم مخطر المراجعة.....46

1-1- الفرق بين فشل المراجعة و الأعمال و مخاطر المراجعة.....47

2- تصنيف مخاطر المراجعة.....48

2-1- مخاطر المراجعة من حيث مصدرها.....48

2-1-1- مخاطر طبيعية.....48
2-1-2- مخاطر غير طبيعية.....48
2-2- مخاطر المراجعة من حيث مستوى المخاطرة.....48
2-2-1- مخاطر عادية.....48
2-2-2- مخاطر غير عادية.....49
2-3- مخاطر المراجعة من حيث مكوناتها .....49
2-3-1- مخاطر ملازمة.....49
2-3-2- مخاطر الرقابة الداخلية.....50
2-3-3- مخاطر الإكتشاف.....52
3- مخاطر المراجعة في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .....53
4- إعتبارات الأمور البيئية عند تقدير مخاطر المراجعة .....55
5- العلاقة بين الأهمية النسبية و مخاطر المراجعة .....56
5-1- العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر المراجعة.....57
5-1-1- نموذج مخطر المراجعة.....57
5-2- العلاقة بين تقييم المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة.....58
5-3- علاقة مخاطر المراجعة بأدلة الإثبات.....59
**المبحث الثاني : مسؤولية المراجع من الأخطاء و أعمال الغش في ظل معايير المراجعة الدولية.....60**
1- الخطأ و الغش .....60
1-1- مفهوم الخطأ و أسبابه.....60
1-2- مفهوم و طبيعة الغش.....61

1-3- مثلث الغش.....62

2- مسؤولية المراجع من أعمال الغش و الأخطاء .....63

2-1- المسؤولية القانونية و الشرعية لمحافظ الحسابات.....63

2-1-1- المسؤولية القانونية.....63

2-1-2- المسؤولية الشرعية.....64

2-2- مسؤولية محافظ الحسابات في ظل التطورات المهنية.....65

2-2-1- مسؤولية محافظ الحسابات قبل قانون oxely.....65

2-2-2- مسؤولية محافظ الحسابات بعد قانون oxely.....66

2-2-3- التحول من مدخل التشريع الذاتي إلى مدخل الشراكة مع المجتمع.....67

3- إكتشاف الأخطاء و أعمال الغش.....67

خلاصة و استنتاجات الفصل.....69

## الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

**المبحث الأول : تطور و تنظيم مهنة المراجعة في الجزئر**.....72

1- المسار التاريخي لمهنة المراجعة في الجزائر.....72

1-1- قبل الاستقلال.....72

1-2- الفترة : 1962-1968.....72

1-3- الفترة :1969-1990.....72

1-4- الفترة الممتدة من 1991 إلى 2009.....74

1-5- مع بداية 2010 ( الاصلاحات).....75

2 – تنظيم مهنة المراجعة في الجزائر .....77
2-1 الهيئات المشرفة على المراجعة.....77
2-1-1 الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة قبل قانون 10-01.....77
2-1-2 تشكيلة الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة في ظل قانون 10-01.....79
2-2 المهام الرئيسية لمحافظ الحسابات.....82
2-3 مسؤوليات محافظ الحسابات.....83
2-3-1 مسؤولية مدنية.....83
2-3-2 مسؤولية جزائية.....83
2-3-3 مسؤولية تأديبية.....84
3 - محاولة تحليل عوامل جودة الاداء المهني لمحافظي الحسابات حسب قانون 10-01.....84
3-1 من حيث الإستقلالية و صفات امحافظ الحسابات.....84
3-2 من حيث التأهيل و الخبرة.....84
3-3 من حيث السمات الشخصية لمحافظ الحسابات.....85
3-4 من حيث خصائص و تنظيم مكتب المراجعة.....86
3-5 من حيث المنافسة و أتعاب محافظ الحسابات.....86
3-6 من حيث عهدة محافظ الحسابات.....87
3-7 من حيث تقارير محافظ الحسابات.....87
3-8 من حيث كفاءة نظام الحاكمية.....89
3-9 من حيث الرقابة على جودة خدمات مكاتب .....89
3-10 من حيث تشكيلة الهيئات المشرفة على المهنة.....89

المبحث الثاني : بيئة مراجعة الحسابات في الجزائر .....90
1 – الجباية.....90
2 – النظام المالي.....91
2-1- مكانة و دور البورصة.....91
2-2- البنوك و المؤسسات المالية .....92
3 – طبيعة الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.....94
3-1- المساهمين.....94
3-2- مجلس الإدارة.....94
3-3- المراجعة الداخلية.....95
4 – التعليم و التكوين المحاسبي.....96
4-1- التعليم المحاسبي.....96
4-2- التكوين المحاسبي.....98
المبحث الثالث : الدراسة الإحصائية –عرض، معالجة و تحليل نتائج الإستبيان.....99
1 – عرض الاستبيان.....99
1-1 – منهج البحث.....99
1-2 – أدوات البحث المستعملة.....99
1-2-1- المقابلة الشخصية.....99
1-2-2-الاستمارة.....99
1-3- هيكل الاستبيان و فرضياته.....101

1-4- مجتمع و عينة الدراسة.....101

2 – معالجة و تحليل نتائج الاستبيان.....103

2-1- و صف و تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة.....103

2-2- المرتبطة بمكتب المراجعة .....107

2-3- العوامل المرتبطة بعملية المراجعة .....110

2-4- العوامل المرتبطة بالأطراف الخارجية .....118

خلاصة و استنتاجات الفصل.....123

**الخاتمة**

2 – نتائج إختبار الفروض.....126

3 – عرض نتائج الدراسة.....127

4 – التوصيات.....128

**المراجع**

**الملاحق**

الملحق رقم 01 : رسالة الإستبيان.....139

الملحق رقم 02 :إستمارة الإستبيان .....140